

# الأمن الخليجي

مصادر التهديد واستراتيجية الحماية



# الأمن الخليجي

مصادر التهديد واستراتيجية الحماية

عبد الفتاح علي السالم الرشدان



مركز الجزيرة للدراسات  
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES



الدار العربية للعلوم ناشرون  
Arab Scientific Publishers, Inc. & A.L.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الطبعة الأولى

1436 هـ - 2015 م

ردمك 978-614-01-1675-7

جميع الحقوق محفوظة

مركز الجزيرة للدراسات  
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

الدوحة - قطر

هواتف: 4930181 - 4930183 - 4930218 (+974)

فاكس: 4831346 (+974) - البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net

الدار العربية للعلوم ناشرون  
Arab Scientific Publishers, Inc.

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)

ص. ب: 13-5574 شوران - بيروت 1102-2050 - لبنان

فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مبرومة أو بأية وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل

اللتضيد وفرز الألوان: أجد جرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (1-961+)

الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (1-961+)

## شكر وتقدير

يتقدم المؤلف بوافر الشكر والتقدير لمركز الجزيرة للدراسات لمساهمته في نشر مصادر المعرفة، ويأمل أن يمثل هذا العمل إضافة للمكتبة العربية ومكتبة الدراسات الخليجية بشكل خاص.

كما يتقدم بجزيل الشكر لكل من أسهم في إعداد الكتاب وإخراجه في صورته النهائية؛ فبدون تضافر تلك الجهود لم يكن هذا العمل ليرى النور. ويخص بالشكر إدارة البحوث بمركز الجزيرة للدراسات لمساعدتها في تطوير الكتاب بدءاً بمناقشة التصور ووضع الإطار العام، مروراً بمراجعة فصول الكتاب وإبداء الملاحظات بغرض تطويرها، وانتهاءً بتنسيق النص وترتيب محتوياته. كما يشكر إدارة النشر والعلاقات العامة بالمركز لمساعدتها في تأمين المراحل النهائية لهذا العمل من قبيل التدقيق اللغوي والتصميم والإخراج الفني، وأيضاً قسم الإدارة والتنسيق لمتابعة عملية الطباعة والتوزيع.



## المحتويات

تمهيد ..... 9

مقدمة ..... 11

### الفصل الأول

#### أمن الخليج وعلاقته بالأمن القومي العربي

المبحث الأول: مفهوم الأمن وأبعاده ..... 21

المبحث الثاني: أمن الخليج وعلاقته بالأمن القومي العربي ..... 29

### الفصل الثاني

#### مصادر تهديد أمن دول مجلس التعاون الخليجي

المبحث الأول: مصادر التهديد الداخلية والمحلية ..... 39

المبحث الثاني: مصادر التهديد الإقليمية ..... 63

المبحث الثالث: مصادر التهديد الدولية ..... 79

### الفصل الثالث

#### مستقبل أمن دول الخليج واستراتيجية حمايته

المبحث الأول: أزمات تحدد مستقبل الأمن في النظام الإقليمي الخليجي ..... 91

المبحث الثاني: سيناريوهات مستقبل الأوضاع الأمنية في الخليج العربي ..... 103

المبحث الثالث: استراتيجية حماية أمن دول مجلس التعاون الخليجي ..... 109

خاتمة ..... 113

المراجع ..... 115





## تمهيد

مرّت منطقة الخليج العربي، وخاصة الدول التي شكّلت مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بمراحل ومنعطفات سياسية وأمنية مختلفة منذ حصول معظم دولها على الاستقلال في بداية السبعينات من القرن العشرين، وقد اتسمت هذه المراحل بحالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني بسبب ما واجهته المنطقة من مخاطر وتحديات متنوعة وكثيرة، وتنافس عدد من الدول على مكانتها الجيوستراتيجية، وما تزخر به من ثروات ومصادر طبيعية؛ باعتبارها من أكبر مصادر العالم للنفط والطاقة.

ولا شك أن المخاطر والتحديات التي تواجهها دول مجلس التعاون الخليجي قد أخذت بالتعاظم والتعقيد منذ مطلع الألفية الثالثة، وبرزت تحديات ومشكلات جديدة أصبحت تشكّل قلقاً للدول الست المكوّنة للمجلس؛ الأمر الذي يفرض ويحتم عليها التعامل مع المشكلات والبحث عن حلول ملائمة لها، وحيث إن هذه الدول تشكّل إطاراً إقليمياً شرعياً يتميز بخصائص وسمات معينة وتجمعها روابط مشتركة فإن المطلوب منها أن تكون أكثر قدرة على مواجهة هذه المتغيرات والتحويلات التي عصفت بالمنطقة العربية، ومنطقة الخليج بشكل خاص.

ومن المعروف أن مجلس التعاون الخليجي منذ تأسّس عام 1981 - من منطلق شعور وإحساس جميع دوله بضرورة الانخراط في إطار تنظيمي - يعمل على تعزيز تماسك هذه الدول وتعاونها مع بعضها حتى يجعلها أكثر قدرة على مواجهة التحديات والتهديدات التي تواجه المنطقة وتشكّل ضغطاً أمنياً وسياسياً على هذه الدول، ويدفعها للبحث عن سبل وآليات مشتركة لمواجهة كل الاحتمالات المطروحة على الصعيدين السياسي والأمني.

ومما يجدر الإشارة إليه أن أبرز التحديات والتهديدات التي واجهتها دول الخليج العربي تتمثل في الصراع العربي - الإسرائيلي، والثورة الإسلامية في إيران 1979، وحرب الخليج الأولى بين العراق وإيران عام 1980-1988، والتهديدات العسكرية العراقية، والاحتلال العراقي للكويت عام 1990، ثم حرب الخليج الثانية 1991، ثم الاحتلال الأميركي للعراق 2003. وقد رافق هذه المشكلات الخارجية مشكلات داخلية (اقتصادية وديمقراطية واجتماعية وسياسية) لم تجد حلولاً ناجحة إلى اليوم.

ومع مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين برزت متغيرات جديدة في عدد من الدول العربية كان أهمها ما بات يُعرف بثورات الربيع العربي التي انطلقت من تونس نهاية العام 2010، وامتدّت إلى مصر وليبيا واليمن وسوريا والبحرين وغيرها؛ حيث كان لها تداعيات سلبية على دول مجلس التعاون الخليجي. ويبدو أن تأثير هذه الثورات وما تبعها من تداعيات سلبية كان له انعكاس شديد الأهمية والحساسية على دول مجلس التعاون الخليجي؛ فقد ظهرت محاولات جديدة لتوازن القوى الإقليمي وطبيعة التحالفات والصراعات؛ مما أدّى إلى تعقيد مفهوم الأمن في دول مجلس التعاون الخليجي؛ حيث تعاضم بشكل بارز دور دول الحوار الإقليمي وأصبح أكثر أهمية مما كان في السابق، وشكّل ذلك خطورة جديدة على أمن دول مجلس التعاون الخليجي لا تقل عن الخطورة المرتبطة بالبنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية داخل المجلس.

إن جميع هذه التطورات المتلاحقة والمتغيرات الضخمة يستدعي حلولاً غير تقليدية من دول مجلس التعاون، وبات من المفروض أن تنتهج أساليب وآليات جديدة لمواجهة هذه المشكلات المتراكمة من خلال استراتيجية شاملة ودقيقة تكون قادرة على الارتقاء إلى مستوى التطورات والأحداث.

ويأتي هذا الكتاب في هذا الوقت لكي يقدم إسهاماً علمياً في مناقشة هذه المشكلات والتحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي على الصعيدين الداخلي والخارجي وبيان سُبُل وآليات مواجهتها، والله ولي التوفيق وهو من وراء القصد.

## مقدمة

عاشت المنطقة العربية بشكل عام، ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص، خلال العقود الثلاثة الماضية حقبة من أصعب وأخطر الحقب الزمنية التي مرّت بها؛ فقد شهدت المنطقة مشكلات وأزمات وتهديدات متنوعة ومتعددة، وما زالت منطقة الخليج تواجه الكثير منها حتى اليوم، فمن حروب مختلفة إلى محيط مضطرب يؤثرُ بعضه على بعض، ومن خلافات وأزمات متنوعة سياسية واقتصادية وحدودية إلى انكشاف في الموارد والأمن المجتمعي، ومن ضعف في إدارة العلاقات مع الغير إلى أعباء مادية وفواتير باهظة وضاعطة على النفس بحثًا عن أمن مفقود.

تحدث كل هذه الأزمات والتهديدات في منطقة تتميز بموقع مهم في موارده وثرواته واستراتيجياته؛ بل إنها إحدى أهم المناطق الاستراتيجية في العالم، ويتفاعل أمنها مع أمن مناطق حيوية أخرى: أمن البحر الأحمر وأمن البحر الأبيض المتوسط، وأمن الممرات الاستراتيجية بين الشرق والغرب، كما يتحكم أمنها بمدى استمرار تدفق النفط وتزايد أهميته كسلعة استراتيجية، ومع كل هذا فإن الخليج العربي ما زال يبحث عن قدر من الاستقرار والثقة في المستقبل.

كثيرة هي الزلازل التي شهدتها الخليج، ولكن زلزال الحرب الأميركية ضد العراق في مارس/آذار 2003 - وما أدت إليه من سقوط بغداد واحتلال العراق وتفكيك جميع مؤسسات الدولة، وتواجد حوالي ربع مليون جندي أميركي وبريطاني وغيرهم في أراضي العراق، ومياه الخليج العربي، وما تلا انسحاب جنود التحالف من العراق في العام 2011 وحدوث فراغ أمني وسياسي، جعل العراق أرضًا خصبة لممارسة الأنشطة الإرهابية ومركزًا لانطلاقها وتوسع النفوذ الإيراني

داخل النظام السياسي العراقي - يُعدُّ الزلزال الأكبر لما أفرزَ من تداعيات وآثار سلبية جسيمة وواضحة أدَّت إلى حدوث خلل في ميزان القوى، وزيادة حدة التوترات الشديدة في المنطقة، كما أضاف مزيداً من التعقيد في الأوضاع الأمنية، وحالة عدم الاستقرار المعقَّدة في الأصل، وفتح المجال لمزيد من الفوضى والعنف والتدخل الإقليمي والعبث بأمور المنطقة واستغلال الظروف بشكل غير مسبوق. ويقتضي الحديث عن أمن الخليج بشكل متكامل الإشارة إلى مجموعة من المتغيرات التي أسهمت في وصول الأوضاع الأمنية في الخليج إلى الحال التي يعيشها اليوم:

1. إن أهم الأحداث التي أثرت بصورة سلبية على أمن الخليج وأمن الدول المطلة عليه هو الغزو العراقي للكويت في 2 أغسطس/آب عام 1990، وما تلاه من تداعيات وانعكاسات سلبية مختلفة وشائكة، وما أحدثه من تحولات في المنطقة العربية كان أبرزها التحول الذي حصل في رؤية دول الخليج لمصادر التهديد واهتزاز الثقة بين الدول العربية بعضها ببعض.
2. نتيجة لصغر حجم معظم دول الخليج وقلة عدد سكانها وإمكاناتها العسكرية، وبالتالي عدم قدرتها الذاتية على حماية أمنها واستقرارها وثرواتها، قامت بالبحث عن مصادر وقوى خارجية للدفاع عن أمنها في حالة تعرضه للخطر وحتى قبل تعرضه للتهديد.
3. نتيجة لما اتسم به الموقف العربي من تراجع، وما شابه من انقسام بشأن مواجهة العراق بعد احتلال الكويت عام 1990، أصبح البديل العربي الذي يمكن الاعتماد عليه والاستعانة به لحماية دول الخليج بعيداً عن الثقة والضمان؛ مما يعني أن الاستعانة بالقوى الأجنبية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، باتت البديل المرغوب والممكن.
4. في ضوء التجربة التي مرَّت بها دول مجلس التعاون الخليجي فإن أمنها لا يمكن أن يتحقق من خلال الردع العسكري فقط، وإنما هناك أبعاد

مختلفة لا بد وأن تؤخذ بعين الاعتبار، لا سيما على المستوى الداخلي، والمتتمثلة في الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها التي يؤثر بعضها في بعض محلياً وإقليمياً وحتى عالمياً.

5. إن الأمن الإقليمي للخليج، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، لا يمكن النظر إليه بمعزل عن الأمن القومي العربي؛ لأن الخليج ونظامه الإقليمي جزء من النظام الإقليمي العربي في إطاره الأوسع ويرتبط ويؤثر ويتأثر به سلباً أو إيجاباً، ومن ثم صعوبة إن لم يكن استحالة فكُّ الارتباط بينهما.

6. إن أمن دول مجلس التعاون الخليجي شهد مزيداً من حالة عدم الاستقرار والتصعد بسبب إصرار إيران الجارة التاريخية على امتلاك السلاح النووي، وخاصة بعد تزايد نفوذها في العراق وسوريا ولبنان واليمن، وتنامي رغبتها في الهيمنة والاضطلاع بدور قيادي في المنطقة.

وهنا، تكمن مشكلة الدراسة في ضعف قدرة دول مجلس التعاون الخليجي منفردة، وكذلك مجتمعة في إطار المجلس، على توفير الحماية لأمن دوله أو لأمن المنطقة واستقرارها، ومما يزيد الأمور تعقيداً عدم وجود تنسيق عربي - خليجي مشترك بخصوص توفير هذا الأمن وحمايته؛ مما استدعى الاعتماد على القوى الخارجية الأجنبية، وخاصة الولايات المتحدة الأميركية التي أثبتت الخبرة الأمنية والسياسية طيلة العقود الثلاثة الماضية فشلها وعدم قدرتها على السيطرة على الأوضاع الأمنية بما يوفر الاستقرار والأمن لدول الخليج، إضافة إلى أن التوترات والأزمات أخذت بالازدياد والتعقيد في السنوات الأخيرة بسبب السياسة الأميركية التي تتسم بالتدخل في شؤون المنطقة والعبث بمقدراتها والتغيير في تحالفاتها والعمل على تحقيق مصالحها المختلفة بعيداً عن تحقيق الأمن لدول مجلس التعاون الخليجي، وبقاء أمنها مكشوفاً وعرضه لمزيد من التهديدات والتوترات، وبالتالي فإن الدراسة سوف تحاول معالجة هذا الموضوع من خلال مناقشة وتحليل جميع المصادر والعوامل والمتغيرات التي تؤثر في أمن الخليج واستقراره على المستويين الداخلي والخارجي.

وفي هذا السياق تجيب الدراسة عن الأسئلة الآتية:

1. ما مفهوم أمن دول مجلس التعاون الخليجي كنظام إقليمي فرعي؟ وما علاقته بالأمن القومي العربي؟

2. ما مصادر تهديد أمن دول مجلس التعاون الخليجي بمستوياتها المختلفة؟

3. ما مستقبل أمن دول مجلس التعاون الخليجي؟ وما استراتيجية حمايته؟  
وتتناول الدراسة أمن دول مجلس التعاون الخليجي بالمعالجة والتحليل اعتباراً من بداية الألفية الثالثة عام 2001، وذلك بسبب تسارع الأحداث والتطورات التي شهدتها العالم والمنطقة العربية، والتي كان لها انعكاسات وآثار مهمة على أمن واستقرار دول المجلس ابتداءً من أحداث 11 سبتمبر/أيلول عام 2001، والاحتلال الأميركي للعراق عام 2003، وما تبعهما من أحداث متتالية أدت إلى بروز تحديات وتهديدات جديدة وإضافية على دول مجلس التعاون الخليجي.

أمّا الإطار المكاني، فسوف تركز الدراسة على دول مجلس التعاون الخليجي بشكل أساسي كونها تشكّل إطاراً تنظيمياً رسمياً واحداً، وهناك نوع من التناغم وتشابك المصالح والأهداف والنظم السياسية، كما أنّها تتعرض لنفس المخاطر والتهديدات ولو بدرجات مختلفة؛ الأمر الذي يجعل أمن هذه الدول واستقرارها يتأثر بشكل كبير بهذه التهديدات ويحتم عليها اتخاذ مواقف أمنية مشتركة تجاهها.

وتأتي أهمية الدراسة من كونها تبحث في جميع أسباب ومصادر التهديد في مستوياته المختلفة: الداخلية والإقليمية والدولية، وتسعى إلى معالجة واحدة من أهم القضايا التي تحظى باهتمام كبير في المنطقة العربية والعالم، وهي قضية الأمن الإقليمي للخليج العربي؛ باعتباره من أكثر المناطق حيوية وسخونة وعُرضة للانفجار عند أي منعطف حاد بسبب تعدد مصادر التهديد وتشابكها، وما يمكن أن تتركه من انعكاسات وتداعيات سلبية متنوعة. فالأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون قضية حيوية تتجاوز أهميتها حدود دوله، فقد دخلت قوى كثيرة للحفاظ على مصالحها، وزادت الوضع الأمني تعقيداً.

وتهدف الدراسة إلى:

1. التعريف بمفهوم الأمن وأمن الخليج العربي وعلاقته بالأمن القومي العربي.
2. تحديد مصادر التهديد لأمن دول مجلس التعاون الخليجي بمسئوياتها وأبعادها المختلفة.
3. البحث في الآفاق المستقبلية لأمن دول مجلس التعاون الخليجي واستراتيجية حمايته.

وتقتضي معالجة هذه المشكلة المعقدة والمركبة استخدام منهج مُركَّب أيضاً ينحو باتجاه التكامل والشمول بعيداً عن التفسير الأحادي الجانب؛ ذلك أن معضلة الأمن في منطقة الخليج يجب أن تأخذ الأبعاد المتعددة بتشابكاتها وتعقيداتها المختلفة التي يصعب فيها الفصل بين ما هو داخلي وما هو خارجي، وما هو سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي، وسوف تقوم الدراسة بمقاربتها مجتمعاً حتى تستطيع أن تُقدِّم تفسيراً شاملاً لمعضلة الأمن الخليجي واستشراف أخطارها والفرص المتاحة لمعالجتها. ولهذا الغرض استعان الباحث أيضاً بمنهج التحليل الاستراتيجي/التحليل الرباعي الذي تسمح مرتكزاته بتشخيص مشكلة الدراسة وعرض جوانبها وأبعادها المختلفة وصولاً إلى الاحتمالات المستقبلية المتوقعة من خلال<sup>(1)</sup>:

1. تحليل الوضع الداخلي (نقاط القوة والضعف): والذي يجب أن يقتصر على ما هو حقيقي وقائم على أرض الواقع من نقاط قوة وضعف وأن يتعد التحليل عن التوقعات والاحتمالات.
- نقاط القوة Strengths: الإمكانيات الداخلية الذاتية التي تسهم في استغلال الفرص المتاحة والممكنة في دول المجلس لمكافحة التهديدات التي يتعرض لها أمن دول مجلس التعاون الخليجي.

---

(1) Gretzky, W, "Strategic Planning and SWOT Analysis", Health Administration Press, 2010, (visited on 1 May 2015):  
[http://www.ache.org/pdf/secure/gifts/Harrison\\_Chapter5.pdf](http://www.ache.org/pdf/secure/gifts/Harrison_Chapter5.pdf)

- **نقاط الضعف Weaknesses:** وهي ظروف وعوامل النقص الداخلية التي تعوق القدرة على استغلال الفرص للحفاظ على الأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليجي.

2. **تحليل البيئة الخارجية** (الفرص والتهديدات): يأخذ بعين الاعتبار الوضع الفعلي والحقيقي للتهديدات الموجودة والفرص غير المستغلة من ناحية، كما يُحلّل التغيير المحتمل في كل منهما من ناحية أخرى، بما يسهم في حماية أمن دول المجلس وتدعيم قدرتها على مواجهة المخاطر والتحديات الخارجية والتخفيف من حدة تأثيرها على الأوضاع الداخلية.

- **الفرص Threats:** أية ظروف أو عوامل خارجية ذات أثر إيجابي تمكّن أو تهيئ الفرصة لتدعيم القدرات الأمنية والعسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي وتُعزّز من قدرتها على حماية أمنها الإقليمي.

- **التهديدات Opportunities:** أية ظروف أو اتجاهات خارجية قد تؤثر سلباً أو أثرت بشكل سلبي؛ وهي عامل خطر أو قد تكون مصدر قلق وتوتر أمني على الصعيدين الداخلي والخارجي لأمن دول المجلس.

وفي ضوء ما سبق قسّم الباحث الكتاب إلى ثلاثة فصول، خصّص أولها للتعريف بأمن الخليج العربي وعلاقته بالأمن القومي، ومناقشة مفهوم الأمن بشكل عام والنظريات المختلفة التي تناولت هذا المفهوم بالشرح والتحليل، كما تمّ تحديد مفهوم الأمن القومي العربي بأبعاده المختلفة، ومفهوم أمن الخليج وبشكل خاص أمن دول مجلس التعاون الخليجي، وتبيان العلاقة الوطيدة التي تربط أمن دول مجلس التعاون الخليجي بالأمن القومي العربي.

وتناول الباحث في الفصل الثاني مصادر تهديد أمن دول مجلس التعاون الخليجي، والتحديات المختلفة التي تواجه أمن دول المجلس، وذلك بصورة كلية تضمنت عرض وتحليل مصادر التهديد والتحديات محلياً وإقليمياً ودولياً، ومناقشة أنواعها وأبعادها وعلاقتها الارتباطية وتأثير كل مستوى على الآخر.



أمَّا الفصل الثالث الذي يُعالج مستقبل أمن دول الخليج واستراتيجية حمايته، فيرصد فيه الباحث أهم الأزمات والمشكلات الأمنية التي واجهها - ولا يزال - أمن دول مجلس التعاون الخليجي، وتشكُّل تهديدًا حقيقيًا لأمن الخليج والمنطقة العربية والعالم، كما تم عرض واستشراق السيناريوهات المحتملة التي يمكن أن تواجه دول مجلس التعاون الخليجي، وسُبل حماية ودعم وتطوير أمن دول المجلس.



الفصل الأول

**أمن الخليج وعلاقته  
بالأمن القومي العربي**



## مفهوم الأمن وأبعاده

تعد ظاهرة الأمن من الظواهر القديمة التي ارتبطت بوجود الإنسان ووعيه لذاته، وللمخاطر التي تُهدّد كيّانه؛ مما دفع الإنسان للبحث عن سُبُل لحماية نفسه وإبعاد شبح الخوف والخطر عنها، وسعى الإنسان باستمرار لتحقيق الاستقرار والأمن وتحسين البيئة التي يعيش فيها بالتعاون مع غيره من الناس الذين يشتركون معه بصلات القرابة والحوار، وذلك انطلاقاً من فكرة "الواحد للجميع كما أن الجميع للواحد" المؤسّسة على أحاسيس منطقية ومشاركة<sup>(1)</sup>.

ومن الطبيعي أن يتطور الاهتمام بالأمن مع تطور الحياة، وتقدم المجتمعات؛ الأمر الذي دفع الدول وحكوماتها إلى إيلاء مزيد من الاهتمام بقضايا الأمن وأبعاده المختلفة، وقد انعكس ذلك على اهتمام المؤسسات والجامعات والمعاهد الأكاديمية، ومراكز البحث والدراسات، والمدارس الفكرية، بهذه الظاهرة وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، ويشير أحد الباحثين إلى أن مفهوم الأمن القومي مفهوم حديث ارتبط بوظيفة الدولة الحديثة، والحكومة المركزية التي تملك منفردة القرار في قضايا السياسة والحرب<sup>(2)</sup>.

ولعل من أسباب ازدياد الاهتمام بظاهرة الأمن قيام وتشكيل الأحلاف العسكرية والتكتلات الدولية، والمحاور التي نشأت في ظل النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية،

(1) Pick, O, Critchley, J. *collective security*, (London, 1974), p. 15.

(2) عودة، عبد الملك، "قضايا الأمن القومي في إطار التكامل"، *السياسة الدولية*، (العدد 51، يناير/كانون الثاني 1977)، ص 23-24.

وما تبع ذلك من تطور نوعي شهدته صناعة الأسلحة بسبب التفوق التقني والانتشار الكثيف والموسع للأسلحة المتطورة نتيجة دخول الدول الكبرى في سباق التسلح والحرب الباردة، ومن المنطقي أيضاً أن يكون اهتمام معظم الدول بالأمن القومي مرتبطاً بمفهوم آخر أقدم وأكثر شمولاً وهو ما يُعرف في نظريات العلاقات الدولية، وتحديدًا النظرية الواقعية، بـ "المصلحة القومية" National Interest<sup>(1)</sup>.

وفي ضوء التطورات التي شهدتها الساحة الدولية على مدى العقود الماضية، نشأت مؤسسات علمية وأكاديمية اهتمت بقضايا الأمن بمستوياته المختلفة من حيث مصادره ومقوماته، وإجراءات ضمان حمايته، وهذه المؤسسات إما أنها جامعات أو مؤسسات إعلامية أو إدارات رسمية مرتبطة بصنع السياسة والقرار، ومجلس الأمن القومي الأميركي يشكل نموذجاً لهذه المؤسسات، ومرجعاً للحكومات والدول على المستوى العالمي<sup>(2)</sup>. وهذا يشير إلى أن موضوع الأمن القومي، أو الوطني، قد تحوّل إلى قضية محورية في تفكير الدول واهتماماتها بدافع الظروف السياسية والاقتصادية والعسكرية التي سادت منذ منتصف القرن الماضي، والتي أدت إلى تصاعد الحرب الباردة لمدة نصف قرن، ولكن حتمًا بعد نهاية الحرب الباردة لم يصبح وضع العالم أكثر أمنًا واستقرارًا مما كان عليه الوضع في السابق؛ بل إن العالم بما فيه منطقة الخليج شهد حالات عديدة من التوترات والأزمات وعمليات الإرهاب والحروب والصراعات المختلفة؛ الأمر الذي أدى إلى زيادة الاهتمام بهذا الموضوع.

ويمكن القول: إن مجمل التطورات والأحداث التي شهدها العالم منذ نهاية الحرب الباردة، وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول عام 2001، أدى إلى استخلاص بعض العبر والدروس المتصلة بالأمن القومي والوطني، ولعل من أبرزها<sup>(3)</sup>:

---

(1) Berkowitz, M. Bock, P.G., *American National Security: A reader in Theory and policy*, (Free press, New York, 1965), p. 18.

(2) بلقزيز، عبد الإله، الأمن القومي: مصادر التهديد وسبل الحماية (الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1989)، ص 10.

(3) مراد، علي عباس، مشكلات الأمن القومي: نموذج مقترح (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2005)، ص 11-12.

1. تأكيد أهمية الأمن بجوانبه المختلفة وأولوياته في جداول أعمال الإنسان والمجتمع والدولة على حدّ سواء.
2. لا وجود للأمن المطلق والشامل بالنسبة لجميع الدول والشعوب، ومن ضمنها الدول الكبرى، أو العظمى كالولايات المتحدة الأميركية، على الرغم مما تمتلكه من قدرات وهيمنة على النظام العالمي.
3. تنوع واختلاف مصادر التهديد والمشكلات الأمنية وازدياد عددها لتشمل مجموعات صغيرة وعصابات وأفراداً، أصبح بمقدورهم اختراق الأمن والعبث به وتهديده بالنسبة لجميع الدول.
4. اتساع نطاق التهديدات الأمنية وازدياد حدّة خطورتها، وذلك بسبب إمكانية ويُسرّ الحصول على أسلحة الدمار الشامل الكيميائية والبيولوجية من قبل الراغبين فيها إذا كانوا قادرين على دفع ثمنها.
5. انعكاس سياسات العولمة وتأثيراتها المختلفة على أبعاد الأمن وأهدافه واحتياجاته وتهديداته التي تعولت بدورها بالنسبة للدول ذات المصالح والأهداف والسياسات المعولمة، وهو ما انعكس بشكل أو بآخر على جميع الدول.
6. إمكانية أن تشمل الردود الوقائية والانتقامية جميع مصادر التهديد وليس المسؤولين الفعليين عنها فقط؛ بل كذلك المتهمين بإيوائهم أو مساعدتهم.
7. قدرة الدول الكبرى، وكذلك الدول التي تتمتع بدعمها وحمايتها، على استخدام قدراتها المادية والمعنوية لتحقيق أهدافها الأمنية، والرد على التهديدات التي تواجهها، وتنفيذ السياسات اللازمة لذلك، متذرّعة بحجج مختلفة، مثل: حماية الأمن القومي وحماية الأمن والسلام الدوليين، أو باستخدام مفاهيم فضفاضة، مثل: مفهوم الشرعية الدولية ومحاربة الإرهاب.

إن جميع هذه المتغيرات والتطورات التي برزت على الساحة الدولية، وفي العلاقات الدولية الراهنة، أكسب موضوع الأمن المزيد من الاهتمام، وجعله يحتل الأولوية على أجندة العلاقات الدولية وفي قائمة اهتمام الدول ونشاطاتها، كما عاد

ليستحوذ من جديد على اهتمام الباحثين والمفكرين في دراسة قضايا الأمن بجوانبها وأبعادها المختلفة.

ويمكن تحديد مفهوم الأمن القومي من خلال استعراض ومناقشة آراء ووجهات نظر بعض المدارس الفكرية التي نظرت إلى موضوع الأمن من زوايا مختلفة، وذلك حسب التطورات التي شهدتها المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، والتي أثبتت أن الأمن يبقى من أهم اهتمامات واحتياجات المجتمعات الأساسية والضرورية ويعدُّ مطلبًا حيويًا وضروريًا لجميع الدول والشعوب.

### – الاتجاه الأول: الأمن القومي مفهوم عسكريّ

سادت النظرة للأمن القومي على أساس أبعاده العسكرية، والانشغال المفرط بها دون سواها من الجوانب الأخرى، بعد الحرب العالمية الثانية؛ حيث كان النظام الدولي محكومًا بالتوازنات الفكرية والأيدولوجية، وسباق التسلح والسعي إلى إنشاء أحلاف عسكرية على المستويين الدولي والإقليمي، وذلك بهدف مواجهة احتمالات نشوب الحرب التي كانت قائمة في ذلك الوقت.

ويقوم المفهوم العسكري للأمن على أساس الربط بين الأمن وقوة الدولة من الناحية العسكرية وقدرتها على حماية مصالحها المختلفة. ويتعامل هذا الاتجاه مع مفهوم الأمن من منظور جزئي أحادي، ولا يلتفت إلى طبيعة الأمن المركبة والمشابكة، والتي هي نتاج تفاعل عوامل مختلفة ومؤثرات داخلية وخارجية.

وثمة عدّة تعاريف تُعبّر عن المفهوم العسكري للأمن، ومن أهمها تعريف موسوعة العلوم الاجتماعية للأمن القومي الذي يركّز على الناحية العسكرية، وينظر إلى الأمن من منطلق قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية<sup>(1)</sup>، وتُعرّف دائرة المعارف البريطانية الأمن القومي بـ "حماية الأمة من خطر السيطرة بواسطة قوة أجنبية"<sup>(2)</sup>، ويرى الكاتب الأميركي والتر ليبمان أن

(1) *International Encyclopedia of The social sciences*, (Vol. 02, 1968), pp. 40-45.

(2) هلال، علي الدين، "الأمن القومي العربي: دراسة في الأصول"، شؤون عربية، (العدد 35، يناير/كانون الثاني 1984)، ص 28.



الدولة تكون آمنة طالما أنها ليست في خطر التضحية بالقيم الأساسية إذا اضطرت إلى تجنّب حربٍ ما، وأنها قادرة إذا تمّ تحديدها على صيانتها بالانتصار في تلك الحرب<sup>(1)</sup>.

ويتضح أن التعاريف السابقة تركز بشكل عام على القوة كمُوجّه لسياسة الأمن القومي أو الوطني، وتؤكد ضرورة أن يكون لدى الدولة الإمكانيات والقدرات العسكرية بما فيها المعدات والأسلحة اللازمة لتحقيق أهدافها، وهذا الاتجاه يشير إلى أن فكرة الأمن ترتبط بمعنى الردع والدفاع الذاتي العسكري عن طريق تنظيم القوة العسكرية، والاستعداد الدائم لمواجهة أي تهديدات عسكرية من الخارج<sup>(2)</sup>.

وقد واجهت هذه النظرية التقليدية الواقعية للأمن الكثير من الانتقادات؛ حيث إن المفهوم العسكري يُفرض في التركيز على القوة العسكرية للدولة، وعلى ضرورة الاستمرار في بناء وتعزيز المؤسسات العسكرية كالجيش وأجهزة الأمن والمخابرات وغيرها، من أجل الإبقاء على جاهزية الدولة واستعدادها لمواجهة أي تهديدات عسكرية. ومن الطبيعي أن يكون الاهتمام بالبعد العسكري وصناعة وتطوير الأسلحة والتركيز عليه من قبل أي دولة على حساب قضايا ومقدّرات اجتماعية واقتصادية وتموية أخرى إلى درجة أن الاهتمام بالأمن العسكري يسيطر على الدولة مادياً ونفسياً وفكرياً، ويصبح دور المؤسسات المدنية محدوداً للغاية، وقد يُنظر إليها باعتبارها عنصر تهديد للأمن وليس عنصراً داعماً ومسانداً له<sup>(3)</sup>.

ويذهب الاتجاه الذي ينتقد المفهوم العسكري للأمن إلى كونه قاصراً عن مواكبة المتغيرات والتطورات التي حدثت وشهدها العالم في العقود الأخيرة، وهو مفهوم كلاسيكي قد تعرض للنقاش بصورة كبيرة في الدول الغربية، وظهرت اتجاهات جديدة تربط مفهوم الأمن بقضايا وأبعاد أكثر اتساعاً تتجاوز المجال

(1) Lippmann, W., *US Foreign policy: shield of the Republic*, (Little Brawon, Boston, 1943), p. 45.

(2) هلال، الأمن القومي العربي، ص 20.

(3) Yergn, D., *Shattend Peace: The origins of the cold war and the National scurity state*, (Houghton Mifflin, Boston, 1978), pp. 5-16.

العسكري، مثل: النواحي الاجتماعية والإنسانية والاقتصادية والتنموية والتقنية، وجميعها له تأثير في الحرب والأمن والسلام في العالم، ومن هذه الاتجاهات مثلاً "نموذج المجتمع العالمي" global society<sup>(1)</sup>. ومما لا شك فيه أن التهديدات والمخاطر التي تواجه الدول والمجتمعات، وخاصة المجتمعات النامية ليست بالضرورة ذات طابع عسكري؛ بل هناك تهديدات وتحديات متنوعة ومتعددة ولا تقل أهمية عن التهديد العسكري، مثل: تلوث البيئة، والتضخم السكاني، والفقر، والتخلف، وقلة المصادر والموارد، وحقوق الإنسان، وقضايا المرأة، وغياب الديمقراطية، والتوزيع غير العادل للثروة، والأمراض السارية، وقضايا أخرى كثيرة.

### – الاتجاه الثاني: الأمن القومي مفهوم اجتماعي

يرى هذا الاتجاه أن مفهوم الأمن يشتمل على جوانب وأبعاد مختلفة ومتعددة وأكثر شمولية من المفهوم العسكري، ويُعدُّ كتاب "جوهر الأمن" Essence of The Security الذي صدر عام 1968 لوزير الدفاع الأميركي الأسبق روبرت مكنمارا، من أهم الدراسات التي أبرزت المفهوم الاجتماعي للأمن، وركزت على قضية التنمية جوهرًا للأمن؛ حيث أوضح مكنمارا في هذا السياق أن الأمن ليس هو المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، كما أن الأمن ليس هو النشاط العسكري وإن كان قد يشملها. إنَّ الأمن هو التنمية، وبدون التنمية لا يمكن أن يوجد الأمن، والدول النامية التي لا تنمو في الواقع، لا يمكنها ببساطة أن تظل آمنة<sup>(2)</sup>.

من الواضح أن مكنمارا يقيم علاقة تطابق بين الأمن والتنمية، ويعتبر أن الفقر والتخلف هما جذور العصيان والغليان وعدم الاستقرار في جنوب العالم؛ حيث يقود الفقر والتخلف إلى التوتر والعنف والتطرف، فلا مجال لتحقيق الأمن إلا بتحقيق

(1) Holst, K.J, *The Dividing Discipline: Hegemony and Diversity in International Theory*, (HarperCollins Publishers, Boston, 1985), p. 48.

(2) مكنمارا، ر، *جوهر الأمن*، ترجمة (يونس شاهين)، (الدار القومية، القاهرة، 1970)، ص 125.

التنمية، وعليه فالمجتمعات تُفقد أمنها كلما عجزت عن تحقيق التنمية التي تمثل مفتاح الأمن القومي<sup>(1)</sup>. وفي هذا الإطار، يجب الإشارة إلى أن تحقيق العدالة الاجتماعية والعدالة في توزيع الثروة يشكّل دعامة أساسية للأمن في الدول النامية.

ويبدو واضحاً أن مفهوم الأمن القومي قد تطور من التركيز والاهتمام بالجانب العسكري والاستراتيجي التقليدي المجرّد إلى التركيز على مفهوم أكثر شمولية يتعلق بكيفية الحفاظ على المجتمع من حيث تلبية احتياجاته، والحفاظة على ثقافته وتراثه وتحقيق التوزيع الاجتماعي العادل بين فئاته، ويؤكد هذا المعنى جيمس فوستر بقوله: "إن للأمن القومي أسساً ثلاثة: الأساس الاقتصادي، والأساس السياسي، والقوة العسكرية، وإذا لم تستطع الولايات المتحدة على سبيل المثال تحقيقها، فعليها أن تنسحب إلى ما وراء حدودها فقط"<sup>(2)</sup>. وقد لخص علي الدين هلال المعنى الاجتماعي للأمن القومي باعتباره "تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددها داخلياً وتأمين مصالحها وهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبّر عن الرضا العام في المجتمع"<sup>(3)</sup>.

ويبدو أن الجدل ما زال دائراً حول المفاضلة بين الاتجاهين حتى الآن، ولا سيما في منطقة الخليج والمنطقة العربية ككل، باعتبار أنهما كانا من أكثر المناطق تضرراً وتأثراً بالعمليات العسكرية التي قادتها الولايات المتحدة خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، كما يظهر واضحاً أيضاً أن التهديدات العسكرية أخذت تطفو على السطح وباتت تشكّل أبرز خطر على الأمن القومي العربي، وأمن دول مجلس التعاون الخليجي الذي هو جزء من الأمن العربي، وأن مواجهة هذه التهديدات أصبحت مسألة في غاية التعقيد والخطورة مع مرور الأيام وتشابك المخاطر وزيادة التهديدات.

---

(1) هويدي، أمين، أحاديث في الأمن القومي العربي (دار الوحدة، بيروت، 1980)، ص 64.

(2) Foster, J. *Power and security*, (Lexington Books, Lexington, 1976), pp. 134-145.

(3) هلال، "الأمن القومي العربي"، ص 22.



## أمن الخليج وعلاقته بالأمن القومي العربي

لا تزال مسألة تحديد ووضع تعريف واضح لمفهوم الأمن القومي العربي مطروحة منذ مرحلة ما قبل حرب الخليج الثانية عام 1991، ولكن المسألة أصبحت أكثر تعقيداً وصعوبة بعد هذه الحرب وتداعياتها المختلفة على النظام الإقليمي العربي وتعدُّد علاقة الدول العربية بعضها ببعض، وما يواجهه النظام العربي من ضعف وتحديات ومخاطر متعددة، ويعود السبب في الأصل إلى أن النظام العربي لا يعتبر كياناً سياسياً واحداً؛ فهو يتكون من دول مستقلة وذات سيادة، وقد أثار عدد من الباحثين العرب مشكلة مدى ملائمة تطبيق مفهوم الأمن القومي على أمن الدول العربية<sup>(1)</sup>.

فالوطن العربي لا يمثّل دولة واحدة؛ بل هناك مجموعة من الدول العربية ذات سياسات وتوجهات مختلفة، وعلى الرغم من الرابطة القومية التي تجمع بين هذه الدول، وانتظامها في إطار منظمة حكومية إقليمية؛ هي جامعة الدول العربية ومنظمات مختلفة أخرى، فإنها تنظر إلى مفهوم الأمن وآليات تحقيقه من زوايا واهتمامات مختلفة؛ إذ إن هناك إشكالية في التوازن والانسجام بين مفهوم الأمن وتطبيقه في الواقع العربي، وثمة دول عربية متعددة بحكم أن كل دولة تعد جزءاً

---

(1) المشاط، عبد المنعم، "الأمن القومي العربي في المرحلة الراهنة"، شؤون عربية، (1992)، ص 16.

من الأمة العربية وتقييم على جزء من الإقليم القومي العربي؛ لذلك فإن أمن هذه الدول في حالاتها النظرية هو أمن وطني أو شعبي، ومن ثم يتعدّر وصفه بـ "أمن قومي" إلا إذا كانت هناك دولة عربية واحدة<sup>(1)</sup>.

إن التكوين السياسي القومي، الذي يتصف بعدم الانسجام بين الأمة والشعب والإقليم القومي والإقليم السياسي وسلطة الأمة وسلطة الدولة، وتعدد واختلاف المصالح بين الدول العربية، كان سبباً في عدم وجود انسجام في مفهوم الأمن القومي العربي وتطبيقاته، وأدى ذلك إلى بروز مفاهيم وتطبيقات أمنية أخرى تعبّر عن مدى التناقضات التي يعيشها الواقع العربي، وتعكس البعد القطري لهذا الواقع الجزأً والمشتت. فالأمن الوطني هو أمن كل دولة عربية على حدة، ويعكس أوضاعها وخصائصها ومصالحها واحتياجاتها، أما الأمن الإقليمي فهو أمن الدول العربية التي تشترك في احتياجات ومصالح وأهداف مشتركة، مثل: دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أو دول الاتحاد المغاربي، والأمن الإقليمي هو أمن جميع الدول العربية من منظور وحدة وعائنها الجغرافي<sup>(2)</sup>.

وعلى الرغم من وجهات النظر السابقة، فإن ثمة تعاريف عدّة للأمن القومي العربي، ولعل أبرزها التعريف الذي يرى أن الأمن القومي العربي هو قدرة الأمة العربية على حماية كامل التراب العربي، ومنجزات الأمة وقيمها من التهديدات سواء كانت تلك التهديدات موجهة لقطر عربي، أو للأمة كلها<sup>(3)</sup>. وهناك من يعتبر الأمن القومي العربي هو قدرة الأمة العربية على الدفاع عن أمنها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها على أراضيها وكل تراب وطنها العربي<sup>(4)</sup>.

وعرّفت لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي بالبرلمان العربي، في تقرير لها بتاريخ 6 أغسطس/آب 2007 الذي صدر بعد اجتماعها في العاصمة

(1) مراد، مشكلات الأمن القومي، ص 23.

(2) المصدر السابق، ص 24.

(3) حوات، محمد علي، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي (مكتبة مدبولي، القاهرة 2000)، ص 346.

(4) إسماعيل، محمد حافظ، أمن مصر القومي في عصر التحديات (مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة 1987)، ص 9.

الليبية طرابلس، الأمن القومي العربي بـ "قدرة الأمة العربية على الدفاع عن نفسها وحقوقها وصون استقلالها وسيادتها على أراضيها ومواجهة التحديات والمخاطر من خلال تنمية القدرات والإمكانات العربية في المجالات كافة، في إطار وحدة عربية شاملة أخذاً بالاعتبار الاحتياجات الأمنية القطرية لكل دولة بما يخدم مصالح الأمة العربية، ويضمن مستقبلاً آمناً لأبنائها، وبما يُمكنها من المساهمة في بناء الحضارة الإنسانية"<sup>(1)</sup>.

وإذا كانت هناك عقبات ومشكلات كثيرة تقف في طريق تحقيق الأمن القومي العربي، والوصول إلى صياغة محددة وواضحة لماهيته، فإن أزمة الخليج الثانية جاءت لتكشف بما لا يدع مجالاً للشك غياب اتفاق معظم الدول العربية على الحد الأدنى لهذا الأمن، وأكد ذلك بصورة جلية احتلال الولايات المتحدة الأميركية للعراق عام 2003؛ فقد أدت الحرب إلى ظهور مفهوم خليجي للأمن، وهو مفهوم يختلف عن مفهوم الأمن القومي العربي، فدول مجلس التعاون الخليجي معظمها دول صغيرة من حيث المساحة وعدد السكان، وإمكاناتها العسكرية قليلة وضعيفة، ولكنها تمتلك ثروة كبيرة جداً في المجال الاقتصادي والموارد الطبيعية، وخاصة النفط ومصادر الطاقة، وتتميز هذه الدول بخصائص تختلف إلى حد كبير عن بقية الدول العربية، وإن كانت دول الخليج نفسها لا تخلو من بعض الاختلافات.

وقد أخذت دول مجلس التعاون الخليجي، في ضوء النتائج التي تمخضت عنها حرب الخليج الثانية، تتبنى مفهوماً خليجياً خاصاً لأمنها القومي يركز بالدرجة الأولى على البعد العسكري والقدرة الدفاعية بشكل خاص؛ حيث سارع معظم هذه الدول إلى عقد صفقات أسلحة، أو عقد اتفاقيات فردية أو جماعية عسكرية، أو إصدار إعلانات أمنية مع الدول الأجنبية، أو الدخول في مفاوضات عسكرية فيما بينها لتحقيق الأمن والدفاع عن نفسها<sup>(2)</sup>.

(1) إسماعيل، مصطفى عثمان، الأمن القومي العربي (مكتبة مدبولي، القاهرة 2009)، ص 33-34.

(2) المشاط، عبد المنعم، "أثر حرب الخليج على مفهوم الأمن القومي"، العلوم الاجتماعية، (المجلد 21، العدد 4/3، حريف/شتاء 1993)، ص 22.

إن مفهوم الأمن الإقليمي الذي أخذ يسود في دول مجلس التعاون الخليجي ينسجم مع مصطلح النظام الإقليمي الخليجي، الذي يُعبّر إلى حدّ كبير عن جملة التفاعلات والارتباطات السكانية والجغرافية والاقتصادية، التي تطورت عبر التجربة التاريخية المعاصرة لهذه الدول المتقاربة جغرافياً والمطلّة على الخليج العربي<sup>(1)</sup>. ومن المعروف أن مفهوم الأمن الإقليمي ينصرف إلى وجود نظام يتوافر فيه أكثر من ثلاث وحدات إقليمية، ووجود تفاعلات منتظمة اجتماعياً بين تلك الدول تكشف عن أنماط سلوكية معينة، على أن يتم ذلك في إطار انتمائها إلى منطقة جغرافية معينة، وأن يتوافر قدر من التجانس والروابط بين وحداتها المختلفة<sup>(2)</sup>، وهذا ما ينطبق على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

إن نشأة وتكوين أي نظام أممي إقليمي يتطلب في العادة توافر مجموعة من المبادئ<sup>(3)</sup>:

1. إدراك تلك الدول لمدى ارتفاع التكاليف المترتبة على الصراعات المفتوحة.
2. قبول الدول الأعضاء بفكرة تطوير نظام الأمن بطريقة تسمح بالتعبير عن وجهات نظرها المختلفة تجاه المسائل المهمة بطريقة سلمية.
3. اتفاق الأعضاء على مجموعة من المعايير التي تحدد كيفية ممارسة العلاقات في المنطقة مع الالتزام بهذه المعايير والحفاظ عليها.
4. انضمام جميع الأطراف التي ترى في عضويته الالتزام بالمعايير المحددة.
5. أن يكون النظام قادراً على التكيّف والتطور استجابة للمتغيرات والقضايا الجديدة، وذلك من خلال العمل على تطوير آليات ملائمة تساعد على تمكين أعضائه من العيش بنوع من الانسجام النسبي.

(1) عبد الله، عبد الخالق، "النفط والنظام الإقليمي الخليجي"، المستقبل العربي، (العدد 181، مارس/آذار 1994)، ص 40.

(2) المدهون، عبد الجليل زيد، "العلاقات الخليجية - العراقية ومستقبل الأمن في الخليج"، المستقبل العربي، (العدد 229، مارس/آذار 1998)، ص 5.

(3) المدهون، عبد الجليل زيد، "أمن الخليج بعد حرب العراق"، معهد الدراسات الدبلوماسية، (2005)، ص 16.



وتتباين وجهات النظر حول أمن الخليج، فهناك من ينظر إلى هذا الأمن باعتباره قضية مركّبة، فهو يتكون من أمن الخليج نفسه كمنزلة دولي يتحتم المرور فيه دون اعتراضات من أحد، كما أن هناك أمن دول منطقة الخليج من حيث تحقيق الأمن لكل الدول المطلة على الخليج. بما فيها إيران والعراق، يضاف إلى كل ذلك أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ فضلاً عن أن أمن الخليج يتصل بالأمن القومي العربي، وأمن دول الشرق الأوسط، وجميعها يشتمل على دوائر متداخلة ومصالح متعارضة<sup>(1)</sup>.

وقد اتفقت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فيما بينها بشأن مفهوم الأمن الذي يرتبط بحماية مجتمعاتها وأنظمتها والحفاظة على ثرواتها، إلا أن هذه الدول اختلفت حول آليات وأسلوب تحقيق ذلك الأمن<sup>(2)</sup>.

ويرى بعض المحللين أن أمن دول مجلس التعاون يتبلور في قدرة دول المجلس على حماية وتنمية قدراتها وإمكانياتها المختلفة بشكل جماعي، وفي كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية، مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الإقليمية والعالمية، ويجب أن تكون هذه الدول قادرة على مجابهة هذه التهديدات المختلفة التي تواجهها<sup>(3)</sup>.

ويمكن القول: إن مفهوم أمن الخليج من وجهة النظر العربية يكمن في القدرة على تحقيق أمن دول مجلس التعاون في الجوانب التالية<sup>(4)</sup>:

- حماية هذه الدول من أي تهديد عسكري والحفاظة على استقلالها ووحدةها الإقليمية.

---

(1) آل سعود، خالد بن سلطان بن عبد العزيز، أمن منطقة الخليج العربي من منظور

وطني (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي 1997)، ص 5.

(2) قاسم، جمال زكريا، مشكلات الأمن في الخليج العربي منذ الانسحاب البريطاني

إلى حرب الخليج الثانية (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو

ظبي 1997)، ص 12.

(3) الهوارى، عبد الرحمن رشدي، "التهديدات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي"،

ورقة قدّمت إلى ندوة "معضلة الدفاع الخليجي وترتيبات الأمن في المنطقة"، (مركز

الخليج للدراسات الاستراتيجية، 24 يوليو/تموز 2000)، ص 9-11.

(4) المرجع السابق، ص 11.

- المحافظة على قدراتها وثرواتها الاقتصادية والطبيعية وحمائتها من أي تهديد.
- تحقيق التنمية والرفاه الاقتصادي والتقدم الثقافي والعدالة الاجتماعية لشعوبها.

أمّا وجهة نظر الغرب، وخاصة الولايات المتحدة التي تحظى بوجود عسكري كبير في المنطقة، فإنها تقوم على أساس حماية أمن الخليج من التهديدات والمخاطر التي يمكن أن تواجهها دول الخليج، وذلك بموجب اتفاقيات أمنية مع هذه الدول، ويتم الحفاظ على هذا الأمن من خلال ما يلي:

- وجود عسكري أميركي وغربي في دول الخليج يعمل على تحقيق الاستقرار في المنطقة، ويؤمّن استمرار تدفق النفط بأسعار مناسبة.
- ضمان الاستقرار السياسي لدول المنطقة، والعمل على توفير الضمانات المختلفة لمنع تصاعد التوتر والصراع وحماية حقوق الإنسان.
- مكافحة جميع العناصر والجماعات الإرهابية في المنطقة.
- العمل على إجراء ما يلزم من أجل الحدّ من التسلح، وخاصة في مجال أسلحة الدمار الشامل.

ومن المؤكد أن أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001 كان لها بالغ الأثر وانعكاسات سلبية على أمن المنطقة العربية، وأمن الخليج العربي بشكل خاص، فقد أسهم الوجود العسكري الأميركي المكثف في مرحلة ما بعد احتياح العراق للكويت، وحرب الخليج الثانية، في التدخل الأميركي المباشر في أمن المنطقة والعبث بشؤونها المختلفة، وأدّى إلى تفكيك مفهوم النظام القومي العربي، وتباعد الشقّة بين وجهات نظر الدول العربية ودول مجلس التعاون حول النظرة إلى أمن المنطقة، كما أدى الوجود الأميركي إلى غضب عارم لدى الشعوب، ولدى بعض الجماعات التي تعارض هذا الوجود غير المسبوق وتنصبه العدا، ولا تتوانى عن مهاجمة المصالح الأميركية في المنطقة، كما وجدت دول مجلس التعاون نفسها في مأزق ذي أبعاد مختلفة في جميع المجالات: السياسية والاقتصادية والأمنية التي ألقت بتداعياتها المباشرة على دول الخليج ومنطقة الشرق الأوسط برمتها، مما عقّد موضوع الأمن وقضاياها المختلفة، وأدخله في مزيد من الأزمات والمخاطر والتهديدات، وهي المحاور التي سيعالجها الباحث في الفصل الثاني.

## الفصل الثاني

# مصادر تهديد أمن دول مجلس التعاون الخليجي



تعيش منطقة الخليج حالة من التوتر وعدم الاستقرار منذ حرب الخليج الأولى عام 1980، إلا أن أمن الخليج بات مهددًا اليوم أكثر من أي وقت مضى، وأخذت مصادر التهديد في التنوع والتعدد، وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول وما تلا ذلك من حروب شنتها الولايات المتحدة ضد أفغانستان عام 2001، ثم العراق عام 2003 والتي أدت إلى احتلاله وتدمير بني الدولة ومؤسساتها المختلفة، ونتج عنها تعاضم الوجود العسكري الأميركي والأجنبي في العراق، وفي منطقة الخليج بشكل غير مسبوق، ثم تطور الصراع الأميركي - الإيراني حول موضوع الملف النووي الإيراني وما عرفه من شدّ وجذب ما زال مستمرًا حتى اليوم. إن جميع هذه التطورات أدت إلى خلق مزيد من التوتر والقلق بسبب المخاطر والتهديدات التي يمكن أن تواجه أمن دول الخليج العربية من جوانب مختلفة.

فرضت هذه المتغيرات تحديات متنوعة على دول مجلس التعاون، معظمها يمكن أن يتطور ويصبح أزمات قابلة للانفجار سواء ما كان منها نابعًا من البيئة الداخلية أو البيئة الإقليمية أو الدولية، ويعود سبب ذلك إلى تعدد الأطراف والجهات الإقليمية والدولية التي تهتم بأمن منطقة الخليج وتبحث عن دور لها وتتنافس للسيطرة عليه. فإيران على سبيل المثال تحولت إلى قوة إقليمية كبرى بعد الاحتلال الأميركي للعراق، وهي تسعى إلى فرض هيمنتها العسكرية والسياسية على مستوى الإقليم، ثم هناك القوى الدولية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية، إضافة إلى روسيا الاتحادية والصين اللتين تحاولان النفاذ بشكل أو بآخر إلى منطقة الخليج من أجل تحقيق مصالحها هناك<sup>(1)</sup>. ولا يمكن تجاهل ما قد تفكر فيه الهند التي أخذ دورها في التصاعد خلال السنوات الأخيرة.

---

(1) أبو عامود، محمد سعد، قضايا الأمن في منطقة الخليج (مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2006)، ص 256.

وإذا كان التهديد في مفهومه الاستراتيجي يعني وجود تعارض بين المصالح والغايات القومية يصل إلى مرحلة يتعدّر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدولة الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري، مع عدم قدرة الدولة على مواجهة الضغوط الخارجية، مما قد يدفع الأطراف المتصارعة أو أحدها إلى اللجوء لاستخدام القوه المسلحة معرّضاً أمن جميع الأطراف الأخرى للخطر<sup>(1)</sup>، فإن دول مجلس التعاون الخليجي اليوم تتعرض لتهديدات أمنية متنوعة وعلى مستويات مختلفة، ولذلك فإن أية معالجة موضوعية لمعضلة الأمن في دول المجلس يجب أن تنطلق من رؤية شاملة وفقاً لمنظور الأمن الشامل، وتستجيب لمعطيات النظرية الليبرالية بحيث لا يتم اختزال مفهوم الأمن أو معالجته في البعد العسكري فقط، وإنما يتم أخذ كافة الأبعاد ذات الصلة بمفهوم الأمن، كالقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والدفاعية<sup>(2)</sup>. إن هذه النظرة الشاملة لأمن الخليج تعني تأمين دول الخليج العربي من خلال النظر في جميع التهديدات التي تواجهها في الداخل والخارج، وحماية مصالحها الحيوية، وإيجاد الظروف والأوضاع الملائمة لتحقيق أهدافها في الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني والتماسك الاجتماعي والتنمية الشاملة.

---

(1) الهواري، التهديدات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي، ص 4.

(2) مارتين، ليون جي، "آفاق جديدة للأمن القومي في الشرق الأوسط"، شؤون خليجية، (العدد 14، مارس/آذار 2000)، ص 30-31.

### مصادر التهديد الداخلية والمحلية

تواجه دول مجلس التعاون تحديات داخلية ومحلية متنوعة ومتعددة يمكن أن تتطور إلى مستوى التهديد لأمن دول الخليج واستقرارها، وتعرقل إمكانية تحقيق التنمية والتطور المنشود في هذه البلدان. ويمكن إجمال أهم التهديدات في هذه الإشكالات:

#### العمالة الوافدة والخلل في التركيبة السكانية

يُعد الخلل في التركيبة السكانية واحدة من المشكلات الأساسية التي تعاني منها دول مجلس التعاون الخليجي؛ إذ يترتب على الاعتماد الكثيف على العمالة الوافدة من دول مختلفة ارتفاع نسبة الوافدين إلى عدد السكان، ويولد مثل هذا الخلل أعباءً وضغوطاً أمنية وثقافية وسياسية واقتصادية واجتماعية في الوقت الحاضر، والتي يمكن أن تمتد إلى المستقبل<sup>(1)</sup>. إنَّ من يلاحظ حجم وضخامة هذه العمالة الوافدة وارتفاع عددها بالنسبة لمجموع السكان في دول مجلس التعاون يشعر بمدى خطورة انعكاساتها وتأثيراتها السلبية على استقرار هذه المجتمعات؛ فقد أصبحت العمالة الوافدة تشكّل الغالبية العظمى من قوة العمل، وتشير الأرقام إلى أن العمالة الوافدة في دول مجلس

---

(1) الأمير، فهد أحمد، "المنظور الشامل لأمن منطقة الخليج العربي"، ورقة قُدمت إلى مؤتمر النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 5-7 مارس/آذار 2007)، ص 48.

التعاون تجاوزت 12 مليون في عام 2007، وهي بذلك تشكّل 38.30% من مجموع السكان في هذه الدول، ويوجد في السعودية العدد الأكبر؛ إذ يبلغ 9 ملايين، أي ما نسبته 30% من عدد السكان، وفي الإمارات العربية المتحدة توجد أعلى نسبة؛ إذ تشكّل 80% من عدد السكان، وفي قطر تبلغ نسبة العمالة الوافدة 72% من عدد السكان، وفي عُمان والبحرين تشكّل هذه العمالة 26% لكل منهما، وفي الكويت 65% من عدد السكان، وبشكل عام فإنّ العمالة الوافدة تشكّل أكثر من 75% من إجمالي القوى العاملة في دول المجلس، وتحتل العمالة الآسيوية (الهند وباكستان وإندونيسيا) النسبة الأعلى 70% من القوى العاملة الوافدة<sup>(1)</sup>.

ونتيجة لكثافة العمالة الوافدة، فقد تحولت المجتمعات الوطنية في ثلاث دول، هي: الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت، إلى أقليات داخل أوطانها، وبنسبة لا تزيد عن 18.30% و30% و34.8% من مجموع سكان هذه الدول على التوالي؛ مما أدى إلى اعتبار هذه الظاهرة أكبر وأخطر هجرة للعمل في العصر الحديث. ومما يزيد من المخاوف إزاء العمالة الوافدة، التوقعات التي تشير إلى أن نسبة هذه العمالة ستكون أكبر من نسبة نمو السكان الأصليين، وأن الطلب عليها في هذه الدول سيبقى كبيراً. إن تعاضم حجم العمالة الوافدة وتزايد قوتها أدى إلى تهديد أمن واستقرار بعض دول الخليج من خلال افتعالهم أزمات سياسية وأمنية؛ حيث احتج الآلاف من العمالة الوافدة وخاصة الإثيوبية واليمنية رافضين ترحيلهم من السعودية بعد انقضاء فترة تصحيح مخالفات إقامتهم، مما نجم عنه أضرار في الممتلكات وإصابات بين المحتجين وأفراد الشرطة السعودية المتصدية للاحتجاجات، وهذا أمر يبعث على القلق في ظل وجود ما يقارب 9 ملايين أجنبي بين 28 مليون نسمة في السعودية في العام 2013<sup>(2)</sup>.

(1) الثقفي، سلطان أحمد، "الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والأمنية لزيادة العمالة الوافدة"، الإدارة العامة، (العدد 3، أكتوبر/تشرين الأول 2008)، ص 541.

(2) "Foreigner killed at workers' holding facility in Saudi Arabia: media", Reuters, (3 Mars 2014), (visited on 5 Mars 2014):

<http://www.reuters.com/article/2014/03/03/us-saudi-riots-workers-idUSBREA220RF20140303>



والجدير بالذكر أن عدد القوى العاملة الأجنبية ربما يكون أكثر من ذلك في دولة مثل السعودية، فإذا كان عدد الوافدين المسجلين وفق القانون 9 ملايين، فما هو العدد الحقيقي مع احتساب المخالفين لشروط الإقامة، في ظل غياب الإحصاءات والأرقام الرسمية الدقيقة؟

على الرغم من وعي ومعرفة دول الخليج العربي بالآثار المترتبة على الوجود المتنامي للعمالة الوافدة، فإنها لم تلتزم بنسبة 20% التي أقرتها في اجتماع وزراء العمل الخليجي في أبي ظبي عام 2011 كحد أعلى لنسبة العمالة الوافدة إليها بالنسبة لعدد السكان؛ حيث بلغت نسبة العمالة الوافدة في الأعمام التالية للاجتماع عامي 2012 و 2013 في الإمارات أكثر من 80% من إجمالي عدد السكان، والكويت 63% وعمان 61% والسعودية بنسبة 30%، وقطر 27% والبحرين بنسبة 25%<sup>(1)</sup>. لم تعد ظاهرة العمالة الوافدة مدخلاً لتهديد الأمن والاستقرار السياسي لدول الخليج فقط؛ بل تجاوزت ذلك لتهدد أمن وسلامة المجتمع والنظام العام لكل دولة أيضاً بفعل زيادة الجرائم والجنح المرتكبة من قبل العمالة الوافدة، كما أن تداعيات وتطورات هذا العدد المتزايد من العمالة الأجنبية، وما قد يحمله من أفكار وسلوكيات وأطماع تساورهم ودولهم، قد تؤدي إلى انعكاسات خطيرة لا تحمد عقباه.

ومع التسليم بأن العمالة الوافدة لعبت دوراً حيوياً ومهماً في عملية البناء والتنمية والتحديث في دول المجلس بسبب عدم قدرة القوى الوطنية على تلبية احتياجات التنمية المختلفة نتيجة قلة عددها ونقص الخبرات والمهارات بين صفوفها، إلا أن العمالة الوافدة أخذت مع مرور الزمن تشكل عبئاً واضحاً على اقتصادات دول الخليج، وأدى الاعتماد عليها منذ منتصف سبعينات القرن الماضي حتى الآن إلى خلق سلسلة من الاختلالات تمخّضت عن عدد من الآثار السلبية والخطيرة في مختلف المجالات، مثل: انتشار البطالة، وسيادة روح الاتكال لدى القوى الوطنية في هذه الدول، كما أدت إلى تحول العمل من البحث عن القيمة

---

(1) السعدي، خميس، "دول الخليج تتجاوز نسبة سقف العمالة الوافدة.... والإمارات على رأسها"، الاقتصادية، (العدد 7310، 16 أكتوبر/تشرين الأول 2013).

في الجهد والإنتاج إلى مجرد وظيفة، بالإضافة إلى انتشار أنماط مزعومة من السلوك الاستهلاكي المفرط الذي يعتمد على الإسراف وتقليد الآخرين<sup>(1)</sup>. وأوجدت أيضاً مشكلات إضافية في بعض دول الخليج، مثل: مشكلة تجنيس أبناء السعوديات المتزوجات من أجنبي؛ حيث تشكّل السعوديات المتزوجات من أجنبي 10% من إجمالي عدد السعوديات وفقاً لإحصائية عام 2013، بتعداد يبلغ أكثر من 700 ألف امرأة سعودية، وهذا الرقم في ازدياد عام بعد عام<sup>(2)</sup>.

وكانت الحكومة السعودية أقرّت في يناير/كانون الثاني من العام 2012 منح أبناء السعوديات المتزوجات من أجنبي، والمقيمين في المملكة، الجنسية السعودية بعد استيفاء الشروط التي تضعها الحكومة لهذه الغاية<sup>(3)</sup>.

إن مثل هذه الأوضاع تضع السعودية وسائر دول الخليج أمام تحدٍّ كبير لإيجاد مقاربة قانونية توائم بين حقوق مواطنيها في المساواة وحقوق الإنسان والمحافظة على طبيعة تركيبها السكانية بما يضمن أمن واستقرار دولها على المدى المنظور والبعيد.

وقد خلقت الظروف التي نجمت عن تواجد هذه العمالة الوافدة لفترات زمنية طويلة في دول مجلس التعاون تحديات ومخاطر إضافية تؤكد وجود خلل واضح في التركيبة السكانية للمجتمعات الخليجية أدت إلى وجود مشكلات وأزمات مختلفة تتعلق بالأمن والسياسة والاجتماع والثقافة في جميع هذه الدول، كما أدت إلى نشوء حالة من الصراع الخفي بين اغتراب المواطنين ومخاوف من توطين المغتربين، وهنا يمكن الإشارة إلى بعض المشكلات التي تنجم عن هذه العمالة.

- طمس الهوية الوطنية وتحلّل الشخصية الخليجية، ومحاولة التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول بحجة حماية هذه الجماعات الوافدة التي سوف تشكّل عنصر ضغط على صانع القرار في دول الخليج.

- 
- (1) الأمير، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي، ص 49.
  - (2) الشايح، أحمد، "700 ألف مواطنة متزوجة من أجنبي يبحثن عن مخرج الاستقرار والأمان"، الرياض، (العدد 16733، 17 إبريل/نيسان 2014).
  - (3) باقازي، أمل، "السعودية: ضم الإناث لقرار تجنيس أبناء السعوديات أسوة بالذكور"، الشرق الأوسط، (العدد 12146، 29 فبراير/شباط 2012).

- إثارة النعرات الطائفية والدينية والسعي في إطار نشاطات جمعيات حقوق الإنسان للضغط على حكومات دول مجلس التعاون من قبل الدول الموفدة لهذه العمالة للتوقيع على معاهدات واتفاقيات من شأنها العمل على توطين هذه العمالة أو منحها الجنسية.
  - تغليب الطابع الأجنبي من خلال عادات وتقاليد وأعراف العمالة الوافدة على الهوية الثقافية ومنظومة القيم والعادات السائدة في دول الخليج.
  - التأثير السلبي لاستخدام المربيات والخادمت الآسيويات في الأسرة عامة وفي النشء الخليجي بشكل خاص؛ مما يؤدي إلى حدوث خلل في البنية الاجتماعية.
  - تفاقم معدلات البطالة، واستنزاف الموارد الاقتصادية في دول الخليج من خلال التحويلات المالية لهذه العمالة إلى الخارج.
  - تشكل العمالة الوافدة عبئاً كبيراً على خزينة الدولة، وتكلف نفقات عالية خصوصاً في مجال الخدمات الصحية والتعليمية والأمنية واستخدام وسائل الاتصال والنقل.
- ويجدرُّ بعض الدراسات التي عالجت موضوع العمالة الوافدة في دول الخليج من مخاطر الظاهرة؛ إذ إن هناك سيناريو يُعدُّ للاستيلاء على هذه المنطقة الغنية بمصادر الطاقة والثروات الضخمة، فقد تم خلال السنوات الخمس الماضية تأسيس جمعيات من قبل العمالة الوافدة، وبدعم من دول تطالب متذرّعة بحماية حقوق الإنسان بإعطاء حق الإقامة الدائمة للوافد العربي الذي تجاوزت مدة إقامته في دول مجلس التعاون الخليجي 15 سنة، وإعطاء الجنسية لأبناء الوافد المولودين في دول مجلس التعاون.
- ووفقاً لتقارير منظمة العفو الدولية التي باتت تحظى بمصداقية وتأييد دولي كبير، فإن العمالة في دول الخليج تتعرض للاستغلال والإيذاء، عدا عن انتقاداتها الحادة لدول الخليج بسبب انتهاكات حقوق الإنسان والعنف ضد المرأة وتقييد حرية التعبير<sup>(1)</sup>.

(1) حالة حقوق الإنسان في العالم، تقرير منظمة العفو الدولية، لندن، 2013، ص 43 وما يليها.

قد يشكّل ملف العمالة الوافدة في الخليج مدخلاً لتدخل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في سياسات وقوانين دول الخليج؛ الأمر الذي يُعد انتقاصاً من سيادتها الوطنية، كما أن التقارير الدولية التي تصدر بهذا الخصوص يمكن أن تؤدي إلى تشويه صورة دول الخليج أمام الرأي العام العالمي، مما يعرقل رغبتها في القيام بدور فعال على الساحة الدولية من خلال المنظمات الإقليمية والدولية.

كما أن العمالة الوافدة يمكن أن تشكّل بؤرة فساد لتعاطي المخدرات والقيام بالمظاهرات وتعريض أمن الوطن وسلامته للخطر، ومن جهة أخرى يمكن استغلال هذه العمالة من أطراف خارجية واستخدامها ورقة ضغط وابتزاز، مما يدعو الحكومات الخليجية إلى وضع الضوابط والقيام بإجراءات سليمة ومدروسة من شأنها أن تقلل من مخاطر العمالة الوافدة وتحد من تأثيراتها السلبية<sup>(1)</sup>.

## التطرف والإرهاب

تعرّض معظم دول مجلس التعاون الخليجي بشكل ملموس لحالة من عدم الاستقرار الداخلي بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول، وما ترتب عنها من تداعيات وتطورات شهدتها دول المنطقة وكان لها أكبر الأثر في رفع وتيرة التطرف والعنف والإرهاب في مختلف دول المجلس؛ فقد تنامت ظاهرة التطرف والإرهاب مستهدفة زعزعة أركان السلطة القائمة، ومحاولة إجبارها على تغيير سياستها، وقد تجاوزت أضرار هذه العمليات الإرهابية النظام السياسي لتمسّ مصادر معيشة المواطنين، وتهدد الموارد الاقتصادية وتزعزع الاستقرار. وبرز الكثير من الاحتجاجات والمظاهرات في عدد كبير من دول مجلس التعاون الخليجي للتعبير عن عدم رضاها عن مواقف هذه الدول من الحرب على أفغانستان، وتقديمها المساعدات العسكرية واللوجستية للولايات المتحدة الأميركية أثناء الحرب.

---

(1) الثقفي، "الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والأمنية لزيادة العمالة الوافدة"، ص 555.

أخذت ظاهرة التطرف الديني بالتنامي والتوسع، وانتشرت العمليات الإرهابية وتساعد العنف بعد الحرب الأميركية على العراق في العام 2003، وكان بعض هذه العمليات يهدف إلى الضغط على الحكومات في دول مجلس التعاون لتغيير سياساتها تجاه كل ما يجري في العراق والمنطقة، فقد استهدفت المراكز التجارية والتجمعات السكنية والشعبية، وحتى المدارس الأجنبية شهدت بعض العمليات التفجيرية والتخريبية لإثارة الذعر والخوف بين المواطنين.

فقد تعرضت على سبيل المثال عدة مدن في المملكة العربية السعودية، ومنها العاصمة الرياض، لسلسلة من التفجيرات التي أصابت عدداً من التجمعات السكنية والصناعية التي يقطنها أجنب، وأدت هذه العمليات إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى، وامتدت هذه الظاهرة إلى باقي دول الخليج؛ حيث شهد الكويت حوادث عنف وعمليات تفجير منذ عام 2001، وتعرضت كذلك قطر إلى هجوم في مارس/آذار 2005 بسيارة مفخخة استهدف مدرسة بريطانية في العاصمة الدوحة.

ومن الواضح أن الجماعات الإرهابية وضعت الأمن الوطني هدفها الاستراتيجي الذي تعمل على ضربه بشكل مخطط ومدروس لمعرفة بقية وحجم التأثير الذي يمكن أن يحدثه ذلك؛ فقد تنوعت أهداف العمليات الإرهابية؛ فشملت منشآت ومؤسسات اقتصادية وتجارية كبيرة، كمناطق إنتاج وتكرير النفط، ومصانع تنتج سلعا استراتيجية، وخبراء عاملين في مجال الصناعة؛ باعتبار أن ضرب هذه الأهداف يكون له آثار سلبية على الإنتاج القومي في هذه الدول، وخير دليل على ذلك العمليات التي استهدفت منطقة الحبر الصناعية في السعودية، وكذلك الحرائق التي اشتعلت في مصافي النفط في الأحمدية بدولة الكويت<sup>(1)</sup>.

ويبدو أن معظم الأعمال الإرهابية التي حدثت في دول الخليج جاء نتيجة لأسباب مختلفة ومتعددة منها ما هو مرتبط بالأحداث والتطورات العالمية، وخاصة أحداث 11 سبتمبر/أيلول، وما نتج عنها من غزو واحتلال لدول عربية وإسلامية،

---

(1) زرنوقة، صالح سالم، "الخليج العربي: ضغوط من كل اتجاه"، السياسة الدولية، (العدد 16، 2000)، ص 74.

وبعضها جاء ردًا على ما قدّمته دول الخليج من مساعدة للولايات المتحدة في حربها على الإرهاب، أو بسبب الوجود العسكري الأميركي في هذه الدول، وبعضها قد يكون لأسباب ومتغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية داخلية؛ حيث تشهد المجتمعات الخليجية تحولات كبيرة كان لها إفرزات سلبية على بعض الجماعات وشرائح المجتمع في هذه الدول، ويهدف بعض الجماعات التي قامت بعمليات إرهابية إلى المطالبة بالإصلاح وإحداث تغيير جذري في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذه المجتمعات ومنح مزيد من الحرية وحق التعبير للمواطنين.

وبالإضافة إلى الحالات التي كانت تشير إلى الاحتقان وعدم الرضا عن الأوضاع السائدة في دول الخليج؛ تفاقمت الأمور سوءاً بعد أحداث الربيع العربي؛ فقد أدت الثورة السورية التي بدأت في مارس/آذار 2011 إلى زيادة الاحتقان الطائفي في المنطقة؛ الأمر الذي قد يؤدي إلى تهديد أمن واستقرار دول الخليج التي تضم طائفة شيعية كبيرة في معظم دوله، وبدأت دول الخليج تلمس ذلك؛ حيث أصدر المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي في يونيو/حزيران 2013 بياناً قرّر فيه اتخاذ إجراءات ضد منتسبي حزب الله في دول المجلس سواء بشأن إقامتهم أو معاملاتهم المالية والتجارية. ويأتي هذا القرار بعد دعم الحزب لعمليات إرهابية ضد دول المجلس، أهمها: ضلوع عناصره في خليتين إرهابيتين في الرياض وجدة عام 2012، وتهديد الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله في 23 فبراير/شباط عام 2013م بغزو السعودية ودخول الحرمين؛ فضلاً عن دعم الحزب لنظام بشار الأسد ومشاركته في الحرب، وقبل ذلك تورطه في الأحداث التي شهدتها مدينة القطيف السعودية مطلع عام 2011<sup>(1)</sup>. وأغلب الظن أن كل ذلك يأتي بدعم إيراني مباشر أو غير مباشر لحزب الله.

(1) الحسن، عمر، "التصدي لحزب الله: تداعيات القرار الخليجي على العلاقات مع إيران"، مركز الجزيرة للدراسات، 24 يونيو/حزيران 2013، (تاريخ الدخول: 30 يونيو/حزيران 2013):

<http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2013/6/24/20136249453329580Response%20to%20Hezbollah.pdf>

إن آثار الإرهاب السلبية لا تقتصر على زعزعة الأمن والاستقرار فقط، وإنما تنعكس على جميع مجالات الحياة في المجتمع؛ لأن الأمن هو عماد وأساس كل جهد تنموي وشرط ضروري لاستقرار المجتمعات وإعمارها. وتبرز آثار الإرهاب على الاقتصاد والتنمية في الكثير من المجالات من خلال هدر الأموال التي تُخصَّص لمكافحة الإرهاب، وإتلاف المنشآت والممتلكات وزعزعة ثقة أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين وهروب الاستثمارات الأجنبية، وأدت الأعمال الإرهابية التي حدثت في بعض دول الخليج إلى تصنيف المنطقة على أنها من المناطق الخطرة التي ينصح بعض الدول رعاياها بعدم السفر إليها<sup>(1)</sup>.

ولا شك بأن الإرهاب يشكّل تحدياً رئيساً لدول مجلس التعاون الخليجي؛ إذ لا يقتصر على دولة بعينها؛ بل إن انعكاساته وتأثيره يطول جميع دول مجلس التعاون، وخصوصاً الاعتداء على المنشآت النفطية، وهي الحلقة الأضعف في نظام الأمن الخليجي؛ لأنها تشكّل بؤرة المصالح الغربية، كما أن التهديد المستمر من قبل الجماعات الإرهابية يعرّض المنطقة إلى دوامة العنف ويُقي التوتّر سمة من سمات المنطقة الحساسة من العالم<sup>(2)</sup>.

وفي سياق الحديث عن العنف والإرهاب لا بد من الإشارة إلى الحرب الدائرة في اليمن - الدولة المجاورة لدول مجلس التعاون - بين المقاومة وقوات الحكومة اليمنية الشرعية من جانب وكتائب الرئيس السابق علي عبد الله صالح ومقاتلي جماعة الحوثيين من جانب آخر؛ وهي حركة سياسية دينية مسلحة ينتمي أعضاؤها إلى المذهب الزيدي تأسست عام 1992 في محافظة صعدة جنوب اليمن، ويبدو أن لهذه الحرب امتدادات وآثاراً سلبية على دول الخليج، وخاصة السعودية التي لم تسلم من اعتداءات الحوثيين وامتداد عملياتهم العسكرية إلى داخل حدودها والقيام

---

(1) الجحني، علي بن فايز، "أثر الإرهاب في مجتمعاتنا ووسائل مكافحته"، ورقة قُدِّمت إلى مؤتمر النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 5-7 مارس/آذار 2007)، ص 353-354.

(2) العيسى، شملان يوسف، "مستجدات أمن الخليج"، الاتحاد الإماراتية، (22 ديسمبر/كانون الأول 2009).

بعمليات عسكرية ضد عناصر الجيش السعودي وإحداث بعض الخسائر في الأموال والأرواح؛ فالحرب الدائرة في اليمن مع الحوثيين تشكل خطراً على اليمن وتهديداً للأمن والاستقرار في كل دول الخليج<sup>(1)</sup>، خاصة وأن لإيران دوراً بارزاً ومستمراً على جميع المستويات في دعم الحوثيين؛ إذ ترى في وجودهم ذراعاً عسكرياً في اليمن على غرار حزب الله في لبنان ويدعم دورها في العراق. مما يساعدها على بسط نفوذها<sup>(2)</sup> في كل منطقة الخليج؛ حيث من الواضح أن مشكلة الحوثيين أصبحت مزمنة ومستعصية على الحل وأن الحكومة اليمنية غير قادرة على التعامل معها بشكل ملائم، يضاف إلى ذلك العمليات التي يقوم بها تنظيم القاعدة في اليمن والتي ازدادت في السنوات الأخيرة وانتشرت في مناطق متعددة باليمن، والتي يمكن أن تنتشر إلى دول الخليج المجاورة.

ونظراً لأهمية ما يحدث في اليمن بالنسبة لأمن الخليج العربي، فقد شكّلت الاحتجاجات والحراك الشبابي في اليمن منذ فبراير/شباط 2011 تحدياً كبيراً لأمن الخليج؛ إذ يُعدُّ اليمن المجال الحيوي أو العمق الاستراتيجي لدول الخليج بشكل عام وللسعودية بشكل خاص؛ الأمر الذي أدى بدول الخليج إلى الدفع بكامل ثقلها السياسي لإيجاد حل سياسي للأزمة يُجنّب اليمن الدماء وإثارة الفوضى وعدم الاستقرار، الذي ينعكس سلباً على أمن دول الخليج العربي.

لقد أسهمت دول الخليج في إيجاد حل للأزمة اليمنية بطرح المبادرة الخليجية التي أدت إلى نقل السلطة في اليمن بشكل سلمي من الرئيس السابق علي عبد الله صالح إلى نائبه عبد ربه منصور هادي، ووقّعت الاتفاقية في الرياض في نوفمبر/تشرين الثاني 2011 بحضور الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز ووزير

(1) العيسوي، أشرف سعد، "أمن مجلس التعاون الخليجي"، السياسة الدولية، (العدد 181، 2011)، ص 48.

(2) رايسنر، يوهانس، "المنظور الأوروبي لأمن الخليج العربي"، ورقة قُدِّمت إلى مؤتمر النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية، (مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، 5-7 مارس/آذار 2007)، ص 189.



خارجية الإمارات عبد الله بن زايد وأمين عام مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى الأطراف اليمنية المختلفة<sup>(1)</sup>.

كما يواجه اليمن أيضاً مخاطر الانقسام؛ حيث يطالب الحراك الجنوبي منذ عام 2007 بإعادة تقسيم اليمن إلى يمن جنوبي وآخر شمالي، إلا أن السلطات اليمنية برئاسة عبد ربه منصور هادي أقرت في 10 فبراير/شباط 2014 شكل الدولة الاتحادية المستقبلية من ستة أقاليم: اثنين في الجنوب وأربعة في الشمال<sup>(2)</sup>؛ الأمر الذي قد يؤدي ببعض المتربصين بوحدة واستقرار دول الخليج العربي إلى الدعوة لمحاكاة النموذج اليمني مستقبلاً، خاصة في المناطق التي تتمتع فيها الطائفة الشيعية بكثافة سكانية عالية.

### تأثير الطائفية السياسية والإسلام السياسي

أدت ثورات الربيع العربي إلى بروز ظاهرة الإسلام السياسي والحركات الإسلامية التي استفادت من موجاته الأولى؛ حيث استطاعت جماعات الإسلام السياسي، وخاصة حركة الإخوان المسلمين، الوصول إلى السلطة في تونس ومصر؛ الأمر الذي أثار تخوف دول مجلس التعاون الخليجي لاعتقادهم بأن ذلك يشكل تهديداً محتملاً وكامناً سيظهر في حالة هيمنتها على السلطة في بعض البلدان العربية، لا سيما أن جماعة الإخوان المسلمين تنظم عالمي ممتد له جذور وأتباع في كثير من الدول، ومنها دول مجلس التعاون الخليجي.

دفع التعاطف الشعبي مع حركات الإسلام السياسي وتنامي نفوذها جماهيرياً، ومعارضتها لسياسات الأنظمة الخليجية، إلى تصنيف جماعة الإخوان

---

(1) "صالح يوقع في الرياض على المبادرة الخليجية لحل أزمة اليمن"، بي بي سي، 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2011، (تاريخ الدخول: 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2011): [http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/11/111123\\_saleh\\_gulf\\_agreement.shtml](http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/11/111123_saleh_gulf_agreement.shtml)

(2) "اليمن يقر دولة اتحادية من ستة أقاليم: 4 في الشمال و2 في الجنوب"، رويترز، 10 فبراير/شباط 2014، (تاريخ الدخول: 17 فبراير/شباط 2014): <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAEA1907L20140210>

المسلمين منظمة إرهابية من قبل السعودية في مارس/آذار 2014 والإمارات في نوفمبر/تشرين الثاني من ذات العام<sup>(1)</sup>.

كما يعاني بعض دول الخليج من تواجد أقلية شيعية تتهمها الأنظمة الحاكمة بالولاء لإيران سياسياً ومذهبياً؛ حيث تستخدمها طهران ورقة ضغط لإثارة القلاقل والفتن في دولها الأم لتعزيز وبسط النفوذ الإيراني في منطقة الخليج، بينما تشتكي هذه الأقليات من التمييز والاضهاد السياسي ومحاولات تهميش دورها، وتعد البحرين أكثر الدول الخليجية التي تعاني من المشكلة الطائفية؛ حيث تُقدَّر نسبة الشيعة في البحرين بـ70% من السكان<sup>(2)</sup>.

## ضعف التنمية السياسية والعمل المؤسسي

إن بناء وتطوير المؤسسات التي تُعنى بعمليات الإصلاح السياسي والتنمية السياسية من أهم التحديات الرئيسية في كثير من دول مجلس التعاون الخليجي والمجتمعات العربية بشكل عام، ولكن هذا التحدي يشكّل عبئاً له سمات خاصة في دول الخليج العربي، ويتضح ذلك من خلال:

- الصورة النمطية الجامدة التي ينظر من خلالها بعض الجهات الخارجية للدول الخليجية، وهي صور تعود إلى بداية عصر النفط، دون أن يؤخذ بالاعتبار ما شهدته هذه الدول من تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية خلال العقود الأخيرة.

- تتميز دول مجلس التعاون الخليجي بخصوصية ثقافية وحضارية واجتماعية في إطار النظامين العربي والدولي، فلكل دولة من هذه الدول ظروفها التي تجعل مسار التطور وأولوياته تتجه إلى هذه الجهة أو

---

(1) "الإمارات تصنّف الإخوان المسلمين جماعة إرهابية"، رويترز، 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، (تاريخ الدخول: 15 نوفمبر/تشرين 2014):

<http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCNOIZ0PK20141115>

(2) "التحدي الطائفي في البحرين"، المجموعة الدولية للأزمات، (مايو/أيار 2005)،

تلك، ومثل هذه الخصوصيات تتولد عنها نماذج سياسية معينة، وأشكال مختلفة من المشاركة السياسية.

- إن معظم المجتمعات الخليجية هي مجتمعات شابّة وفتيّة، وتتعاظم فيها التطلعات والطموحات، وتتعدد التيارات والأفكار والرؤى، خاصة مع ارتفاع نسبة التعليم وتطور نوعية الحياة ومستوى المعيشة، وازدياد نسبة الشباب الذين تلقوا تعليمهم في الدول الغربية، وتعمل دول الخليج على استيعاب هذه التطورات دون أن يؤدي ذلك إلى تهديد الأمن الاجتماعي لهذه المجتمعات.

- تشهد دول الخليج نوعاً جديداً من فئة البرجوازيين، التي بدأت تطالب بالمشاركة في الحياة العامة والنشاطات السياسية، وهناك رغبة واضحة للقطاع النسائي في أن يصبح للمرأة شأن ودور أكبر في التأثير على نشاط المجتمع، وتزامن ذلك مع تحرك الأقليات الدينية والعرقية ومحاولتها لعب دور أكبر في مجتمعاتهم، وهذا يُعزّز وجود تحول يحدث في العلاقة بين المجتمع والدولة في معظم دول الخليج. وهذه العلاقة تتغير من علاقة بين حكام ومحكومين إلى علاقة بين دول ومواطنين، ويبدو أن عملية التحول هذه، وإن كانت بطيئة، غير قابلة للرجوع، ومن غير المعروف ما إذا كانت ستؤدي إلى قيام مؤسسات مستقرة تستند إلى المشاركة والديمقراطية<sup>(1)</sup>.

والواقع أن معظم دول الخليج العربي يعاني، وإن كان بدرجات متفاوتة، من انخفاض مستوى التنمية السياسية وضعف المشاركة الشعبية، وقلة أو ندرة المؤسسات السياسية وقوى المجتمع المدني، ويشكّل مثل هذه الأوضاع السياسية تحدياً أمنياً، ويمكن اعتبارها ثغرة استراتيجية قد تشكّل منفذاً للاختراقات الخارجية، وخاصة بالنسبة للولايات المتحدة وبعض الدول الأخرى التي يمكن أن تستغلها بشكل أو بآخر لممارسة ضغوط سياسية مختلفة في الوقت الذي تراه مناسباً.

---

(1) ولد سالم، أحمد، "حرب الحوثيين في اليمن"، مركز الجزيرة للدراسات، فبراير/شباط 2011.

ولا شك بأن أحداث 11 سبتمبر/أيلول أسهمت بشكل واضح في تصاعد الضغوط الأجنبية لا سيما الأميركية على دول مجلس التعاون الخليجي لتبني إصلاحات سياسية، ومنها تشكيل حكومات عصرية تستجيب لرغبات المواطنين، وتشجيع تحولات سياسية سلمية من أجل احتواء الخطر الذي تمثله المؤسسات الدينية والتعليمية في دول الخليج<sup>(1)</sup>.

وفي إطار الضغط الذي مارسته الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول، قامت تلك القوى بتحريك وإثارة بعض القضايا السياسية الداخلية، التي أدت بدورها إلى خلق حالة من الاحتقان السياسي والأجواء المتوترة، مثل: قضايا حقوق الإنسان والحريات العامة وأوضاع المرأة، والتقسيمات الاجتماعية الطائفية والعرقية وغيرها، ومعظمها قضايا قابلة للتحرك والإثارة في ظل وجود أدوات قابلة للتحريك وخلق الأزمات، مثل: الخلل في التركيبة السكانية، وحقوق الأقليات المدعومة إقليمياً، ونزاعات الحدود البينية والإقليمية<sup>(2)</sup>.

ومن باب التحول والاستجابة للمتغيرات والتطورات السياسية الكثيرة التي شهدتها المنطقة العربية خلال العام 2011 وما بعدها، قامت دول مجلس التعاون الخليجي بوضع خطط للإصلاح السياسي؛ لأن هذه الدول تدرك أن هذا الإصلاح والتحول بات ضرورة لحفظ الأمن والاستقرار الداخلي في هذه المجتمعات من جهة، وخطوة وقائية لمنع نقل العدوى والتدخل الخارجي في شؤونها لفرض أنماط معينة من الإصلاح من جهة أخرى؛ بل إن هناك من أصبح يربط بين المحافظة على الأمن والاستقرار في دول الخليج، وبين طبيعة الانفتاح والتحول الديمقراطي والشكل النهائي للإصلاح السياسي الذي سوف تسلكه هذه الدول في المستقبل<sup>(3)</sup>.

---

(1) Campbell, K. Flournoy, M., *To Prevail, An American Strategy for the campaign Against Terrorism*, (Center for strategic and international studies, Washington, November 2001), p. 24.

(2) السعدون، خالد جاسم، "أحداث 11 سبتمبر وانعكاساتها على منطقة الخليج"، *المستقبل العربي*، (العدد 285، نوفمبر/تشرين الثاني 2002)، ص 45.

(3) العيسوي، أشرف سعد، *انعكاسات أحداث الحادي عشر من سبتمبر على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي 2001-2005* (مركز الخليج للدراسات، المنامة، 2007)، ص 133-134.

وعلى الرغم من اتخاذ بعض الخطوات تجاه الإصلاح السياسي والانفتاح الديمقراطي في معظم دول الخليج، فإن هذه الخطوات والتحويلات ما زالت بطيئة وفي بداياتها ودون المستوى المطلوب ولا ترقى إلى مستوى الحراك والتحويلات التي حدثت في المنطقة العربية، فالحكومات في هذه الدول لا تخضع للمساءلة والرقابة أمام البرلمان أو المجالس المنتخبة، وعمليات الإصلاح وفتح المجال أمام المشاركة الشعبية لم تشهد تقدماً حقيقياً يُذكر في معظم هذه البلدان<sup>(1)</sup>.

ولا بد من الإشارة بشكل أساسي إلى أن الشعوب في معظم دول مجلس التعاون الخليجي تطالب بالمشاركة السياسية والشروع في انتخاب المجالس البرلمانية بدلاً من تعيينها، ووضع قانون لتنظيم الأحزاب السياسية، وتتطلع شعوب الخليج كذلك إلى توفير العدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد بشتى أشكاله، وتقسيم وتوزيع الثروة على كافة مكونات الشعب بدون تمييز، بالإضافة إلى الدعوة للاهتمام بقضايا المرأة وحقوقها، وحرية الرأي والتعبير والحوار، وهناك جيل من الشباب الخليجي متواجد في معظم دول الخليج يشدد على المطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي، ومعالجة كافة قضايا المجتمع التي تؤثر في الأمن والاستقرار وتحقيق الرفاه في هذه المجتمعات. ومن المؤكد أن وسائل الاتصال الحديثة وثورة المعلومات والتكنولوجيا، وما فرضته العولمة من تطورات، قد أسهمت في إتاحة الفرص أمام الشباب الخليجي للاطلاع على ثقافات مختلفة ومتنوعة ووفرت القدرة على تبادل المعلومات والآراء وإجراء الحوار عبر وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة<sup>(2)</sup>.

ومما لا شك فيه أن ثورات الربيع العربي ألقى بظلالها وآثارها بشكل مباشر أو غير مباشر على دول الخليج؛ حيث انتقلت مطالب واحتجاجات الربيع العربي إلى دول الخليج مع اختلاف شدة وعمق تأثيرها من دولة لأخرى لاختلاف التركيبة السكانية والعقائدية والإمكانيات الاقتصادية وطبيعة تعامل النظام السياسي في كل بلد مع الاحتجاجات الشعبية؛ فقد طالبت الشعوب

(1) أبو عامود، قضايا الأمن في منطقة الخليج، ص 256.

(2) بشارة، عزمي، "الثورة المصرية الكبرى: آفاق ومخاطر"، شؤون الأوسط، (العدد 138، ربيع 2011)، ص 87.

الخليجية كسائر الشعوب العربية بالإصلاح الديمقراطي ومكافحة الفساد وسيادة القانون وتحقيق الرفاهية الاقتصادية، وكان أكثر دول الخليج تأثراً بالربيع العربي: سلطنة عُمان في 17 يناير/كانون الثاني 2011، والبحرين في 14 فبراير/شباط 2011، والمملكة العربية السعودية في 11 مارس/آذار 2011؛ حيث حاول البعض استغلال الأحداث طائفيًا باستثارة الشيعة في المنطقة الشرقية للثورة على النظام السعودي، لكن دول الخليج استطاعت امتصاص آثار الاحتجاجات الشعبية دون تغيير النظام<sup>(1)</sup>؛ إذ وظّفت العامل الاقتصادي والتنموي توظيفاً إيجابياً في معالجة هذه المشكلة والحدّ من اتساع نطاق الاحتجاجات.

وفي هذا السياق، واستجابة لمطالب الإصلاح والتغيير، تم تعديل نظام مجلس الشورى السعودي في 11 يناير/كانون الثاني 2013 ليتكون من 150 عضواً، وأن يكون 20% منهم على الأقل من النساء (30 مقعداً للمرأة في المجلس)<sup>(2)</sup>، وتعد هذه خطوة غير مسبوقه في السعودية.

تجاوزت تداعيات الربيع العربي التأثير على الداخل الخليجي إلى علاقته الخارجية في إطار النظام الإقليمي العربي لإفرازه أنظمة سياسية جديدة في بلدان الربيع العربي (مصر، تونس) تختلف مع دول الخليج أيديولوجياً وسياسياً، ومحاوله إيران استغلال الاحتجاجات في البحرين والمنطقة الشرقية في السعودية من الناحية الطائفية لوجود كثافة سكانية شيعية؛ مما قد يؤدي إلى العبث بأمن الدولتين وتهديد أمن واستقرار كافة دول الخليج العربي.

وتجدر الإشارة إلى تقرير مؤشر الديمقراطية لمعرفة مستوى الديمقراطية في دول الخليج العربي، والذي صدر لأول مرة عام 2006 وتُعدّه وحدة الاستخبارات

---

(1) عبد الله، عبد الخالق، "انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 16 إبريل/نيسان 2012، (تاريخ الدخول: 17 إبريل/نيسان 2012):

<http://www.dohainstitute.org/release/ee7119ae-28f2-4495-8807-71cff25d1490>

(2) "العاهل السعودي يخصص خمّس مقاعد مجلس الشورى للمرأة"، رويترز، 11 يناير/كانون الثاني 2013، (تاريخ الدخول: 12 يناير/كانون الثاني 2013):

<http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE9B22YB20130111>

الاقتصادية في الإيكونوميست استناداً إلى 60 مؤشراً موزعاً على خمس فئات، هي: العملية الانتخابية، والتعددية والحريات المدنية، وأداء الحكومة، والمشاركة السياسية، والثقافة السياسية، على مقياس يتراوح ما بين 0-10، ويتم تصنيف الدول حسب ذلك المؤشر إلى: ديمقراطيات كاملة، وديمقراطيات معيبة، وأنظمة هجينة، وأنظمة سلطوية؛ حيث كان تصنيف دول الخليج ضمن الأنظمة السلطوية وفقاً للجدول الآتي<sup>(1)</sup>:

الدولة	2006	2008	2010	2011	2012
السعودية	1.92	1.90	1.84	1.77	1.71
الإمارات	2.42	2.62	2.52	2.58	2.58
قطر	2.78	2.92	3.09	3.18	3.18
البحرين	3.53	3.38	3.49	2.92	2.53
الكويت	3.09	3.39	3.88	3.74	3.78
سلطنة عمان	2.77	2.98	2.86	3.26	3.26

توضح معطيات هذا الجدول أن الديمقراطية تراجعت في بعض دول الخليج أو ما زالت تراوح مكانها بعد مطالبة شعوبها بالديمقراطية والإصلاح السياسي المواكبين لثورات الربيع العربي.

ونخلص في سياق إبراز مخاطر هذا التهديد إلى أن بناء المؤسسات السياسية وترسيخ العمل المؤسساتي (المجالس التشريعية، المؤسسة القضائية، مؤسسات المجتمع المدني) والانطلاق في عملية التنمية السياسية يشكّل تحدياً بارزاً في معظم دول الخليج، وخاصة بعد بروز ظاهرة الربيع العربي التي أُلقت بظلالها على جميع أنحاء الوطن العربي، وأدّت إلى تحقيق بعض الشعوب العربية إنجازات إيجابية على صعيد التغيير والإصلاح السياسي وبناء المؤسسات في الوقت الذي ما زالت شعوب الخليج لم تحصل على حقوق مماثلة، وربما تشعر هذه الشعوب بالإحباط فتلجأ إلى المظاهرات والاحتجاجات للتعبير عن رفضها لممارسة بعض الأنظمة في

(1) The Economist Intelligence Unit's Index of Democracy 2012, (The Economist Intelligence Unit Limited 2013), pp. 13-14.

دول الخليج<sup>(1)</sup>؛ الأمر الذي يقتضي العمل على إيجاد مؤسسات تتلاءم وجهود شعوب دول مجلس التعاون الخليجي؛ تكون قادرة على استيعاب هذه المطالب واحتوائها بشكل تدريجي وملائم.

## التحديات الاقتصادية

تُعد منطقة الخليج مركز الثقل النفطي العالمي لدرجة أن اسم المنطقة ارتبط بالنفط، وهي تعتمد على هذا المصدر الطاقوي بنسبة عالية تفوق 90% ولا توجد مصادر بديلة للدخل، لذلك لا يمكن فهم النظام الإقليمي الخليجي دون الإشارة إلى النفط ومدى تأثيره على المستويات الحياتية المختلفة، كما يصعب فهم ما يجري حوله من تحديات ومخاطر دون الرجوع إلى أهميته الحيوية لدول المنطقة والعالم، ولولا وجود النفط في هذه المنطقة فإنها لم تكن لتحتظى بكل هذا الاهتمام، وحينما يفقد النفط حضوره، وهو أمر قد يكون مستبعداً في المدى المنظور (25-50 سنة)، فإن هذه الدول سوف تفقد الكثير من أهميتها وخاصة بالنسبة للدول الصناعية التي تعتمد بشكل أساسي ومكثف على هذا النفط.

ومن المتوقع أن تضطر دول الخليج العربي إن عاجلاً أو آجلاً إلى البحث عن مصادر بديلة للنفط من أجل دعم الدخل القومي لهذه الدول؛ حيث إن نضوب النفط سيؤثر بشكل مباشر على اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى خطط التنمية والتطور الذي تشهده هذه الدول ومستوى معيشة المواطنين ورخائهم<sup>(2)</sup>.

ومن المعروف أن دول الخليج العربي تُعدُّ من أغنى دول العالم بالنفط، وبعضها تتوافر فيه مصادر طاقة أخرى كالغاز، وتملك هذه الدول أكبر الاحتياطيّات النفطية التي تم اكتشافها، وتنتج أكبر كمية من النفط الخام المتداول

(1) Roberts, p. *The end of oil on the Edge of A perilous*, (Houghton Mifflin-company, Boston, 2004), p. 77.

(2) عبد الفتاح، بشير، "الثورات الشعبية وأزمة الوسائط السياسية العربية"، شؤون عربية، (العدد 145، ربيع 2011)، ص 33.



تجاريًا، حوالي 30% من الإنتاج العالمي، وتصدّر أكبر كمية من النفط<sup>(1)</sup>، ونتيجة لذلك تعد اقتصادات دول الخليج العربي من الاقتصادات التي تعتمد على مصدر واحد بشكل أساسي؛ حيث إن هذه الدول تعتمد على الثروة النفطية في المقام الأول، سواء من حيث الإنتاج والاستهلاك أو الاستثمار والتصدير، ويعود سبب هذا الاعتماد إلى الظروف الطبيعية لتلك الدول، ثم إلى النهج والخطط التنموية المتبعة من حيث نمط وسياسة توظيف الموارد النفطية وعوائدها.

ونتيجة للنمط المستخدم في توظيف الثروة النفطية في معظم دول الخليج فإنه لم يؤدّ إلى زيادة الاستثمار الحقيقي في الخارج؛ حيث إن نقص الخبرة والتجربة، وعدم توفر المؤسسات الاقتصادية المؤهلة للقيام بالاستثمار المباشر لتلك الفوائض على نطاق واسع، أدّى إلى استثمار معظم فوائضها في البنوك الأجنبية بصورة أوعية مالية ذات عوائد ثابتة، وقد تسبب هذا النمط الاستثماري والمالي غير الإنتاجي في العديد من التحديات والمشكلات<sup>(2)</sup>، ولعل أبرزها:

1. عدم تمتع هذه الفوائض بالأمان؛ إذ كانت تتعرض للتجميد خلال وقوع الأحداث والأزمات.
2. استثمارها في أوعية مالية ذات عائد ثابت جعلها عرضة للتآكل أثناء الموجات التضخمية.
3. الخسارة التي لحقتها نتيجة تقلبات أسعار صرف العملات المختلفة، وخاصة الدولار الأميركي.

كما يُلاحظ أن معظم دول الخليج أصبح مجتمعات استهلاكية بالدرجة الأولى، فهي تستهلك ما تستورد، وخاصة المواد الأساسية التي تمس حياة المواطنين والأمن الاستراتيجي للدول، مثل: الأرز والقمح وحديد البناء والأدوية وغيرها من المواد الضرورية.

---

(1) عبد الله، عبد الخالق، النظام الإقليمي الخليجي (مركز الخليج للأبحاث، دبي 2006)، ص 62.

(2) الجدعان، خليفة حمدان، التهديدات المستقبلية لدول الخليج العربي، (أطروحة ماجستير)، كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية، 2004، ص 37.

وتجدر الإشارة إلى أن اعتماد دول مجلس التعاون الخليجي على النفط فيه مخاطر كثيرة، وذلك بسبب تذبذب أسعار النفط وعدم استقرارها وقابليتها للبعود والهبوط الحاد؛ حيث تتأثر أسعار النفط في أي وقت بعوامل مختلفة سياسية واقتصادية وأخرى نفسية؛ فقد شهد عام 2009 عجزاً كبيراً في ميزانيات معظم دول المجلس؛ لأن أسعار النفط انهارت من 147 دولار تقريباً ووصلت حوالي 42 دولار للبرميل الواحد، وتكرر هذا الأمر في نهاية عام 2014 وبداية عام 2015. وقد كان لذلك انعكاسات سلبية واضحة على هذه الدول من حيث ظهور التضخم وتراجع الأداء الاقتصادي، وهذا يبيّن أن الاعتماد على النفط وحده مصدراً للدخل يشكّل خطراً وخطأً كبيراً وذلك لغياب أو ضعف البدائل الاقتصادية المتوافرة حالياً؛ إذ لا توجد لدى دول الخليج بدائل توازي أهمية الشروة النفطية وحجم عوائدها سواء في المجال الصناعي أو الزراعي أو التجاري.

وقد كان للأزمة المالية العالمية آثار بارزة على معظم الدول الخليجية؛ إذ إن تداعيات وآثار الأزمة المالية العالمية وجدت طريقها لدول الخليج عبر عدة قنوات رئيسية، منها: انخفاض أسعار النفط الخام، وتقليص تدفق رؤوس الأموال الخارجية، وتراجع الطلب على مواد البناء والصناعة، ثم عادت أسعار النفط لتستعيد عافيتها بعد بوادر تعافي الاقتصاد العالمي من آثار الأزمة المالية العالمية، إلا أن الانخفاض الكبير في أسعار النفط في أوائل عام 2015 ألقى بظلاله على التنمية الاقتصادية في دول المجلس. لقد قدّر تقرير البنك الدولي الصادر في يناير/كانون الثاني من العام 2015 خسائر دول مجلس التعاون الخليجي جرّاء الانخفاض الحاد في أسعار النفط بنحو 215 مليار دولار خلال ستة أشهر، أي: ما يُقدّر بـ14% من إجمالي الناتج المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي<sup>(1)</sup>.

إن اعتماد اقتصادات دول الخليج على عائدات النفط والغاز كمصدر رئيس للدخل يجعلها عرضة لتقلبات السوق، مما يؤدي إلى زيادة التضخم وتراجع النمو

---

(1) "خسائر لدول الخليج بـ215 مليار بسبب النفط"، الجزيرة نت، 30 يناير/كانون الثاني 2015، (تاريخ الدخول: 7 فبراير/شباط 2015):

<http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/1/30>

الاقتصادي في دول الخليج وتراجع احتياطي العملات الأجنبية في أي وقت لارتباط اقتصادها باقتصاديات الدول المستهلكة للنفط؛ حيث يمتد ويتراجع اقتصادها وفقاً لاقتصاد وحاجة الدول المستهلكة للنفط مما يعرضها لمخاطر جسيمة في ظل محدودية الخطط الاستراتيجية التنموية التي تستهدف الاستثمار في الإنسان الخليجي في المقام الأول.

## مشكلات الحدود

يعاني النظام الإقليمي الخليجي من خلافات حدودية بين دوله، وهي مشكلات عالقة منذ زمن الاستعمار؛ ولئن وجد جزء من هذه الخلافات طريقه إلى الحل من خلال التفاهم حول ترسيم الحدود لا سيما بين السعودية واليمن وكذلك بين قطر والبحرين، فإن هناك قضايا حدودية لا تزال قائمة، ولا شك أن الاستعمار استهدف خلق هذه المشكلات والنزاعات الحدودية حتى تظل دول المنطقة تعيش حالة من الارتباك وعدم الاستقرار بسبب هذه النزاعات على الحدود؛ إذ لا توجد دولة صغيرة أو كبيرة في دول مجلس التعاون ليس لديها مشاكل حدودية، بل إن معظم دول النظام الإقليمي الخليجي تعاني نزاعات حدودية تتفاقم أحياناً وتخف أحياناً أخرى<sup>(1)</sup>.

ومع أن مشكلة النزاعات الحدودية في منطقة الخليج قديمة إلا أن جزءاً منها ما زال قائماً ويمكن أن يؤدي إلى صراعات في أية لحظة بسبب عدم وجود اتفاقيات أو معاهدات تعالج هذا الموضوع، أو تضع آلية لمعالجته وتسوية هذه النزاعات، وحتى في حالة وجود مثل هذه الاتفاقيات فإنها عادة ما تكون عرضة للتعطيل والإلغاء وعدم الالتزام بها كما حدث في كثير من الحالات، مثل: حالة العراق والكويت، ثم العراق وإيران وغيرهما.

ومما يزيد مشكلة الحدود تعقيداً تداخل النزاعات الحدودية التاريخية مع الأزمات والخلافات السياسية والاقتصادية التي تطرأ بين هذه الدول في بعض

---

(1) الأشعل، عبد الله، قضية الحدود في الخليج العربي (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة 2002)، ص 52.

الأحيان وتتسبب في تفاقم هذه النزاعات، ومن ثم تؤدي إلى ديمومة حالة الاضطراب وعدم الاستقرار في منطقة الخليج، كما أن تدخل القوى الخارجية التي يوجد لها مصالح في هذه المنطقة يؤدي إلى تفاقم هذه الخلافات وتأجيجها؛ حيث تستغل هذه النزاعات لتعميق نفوذها وتأكيد هيمنتها على المنطقة.

ودون الدخول في تفاصيل هذه النزاعات الحدودية يمكن الإشارة إلى أبرزها، وهي الخلافات بين السعودية والكويت، والسعودية والإمارات العربية المتحدة، والسعودية وقطر، والسعودية وسلطنة عمان، والسعودية والبحرين وغيرها، وقد تم حلُّ بعض هذه النزاعات ولو بصورة مؤقتة ولكن هناك نزاعات ما زالت تنتظر الحل حتى الآن، وهي تشكّل بؤراً للتوتر، وحالة من عدم الاستقرار في منطقة الخليج ومنفذاً لتدخل الدول الكبرى وبعض القوى الإقليمية في المنطقة.

## الأمن السيبراني

أصبح الأمن السيبراني أحد أهم أعمدة الأمن القومي لأية دولة في ضوء اعتماد الدول بمجالها الرسمي والمجتمعي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تسيير شؤون الدولة بمختلف قطاعاتها العسكرية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية. ويُعرّف الأمن السيبراني بأنه النشاط الذي يُؤمن حماية الموارد البشرية والمالية المرتبطة بتقنيات الاتصالات والمعلومات، ويضمن إمكانات الحدّ من الخسائر والأضرار التي تترتب في حال تحقق المخاطر والتحديات، كما يتيح إعادة الوضع إلى ما كان عليه بأسرع وقت ممكن بحيث لا تتوقف عجلة الإنتاج ولا تتحول الأضرار إلى خسائر دائمة<sup>(1)</sup>.

أمّا الحرب السيبرانية فتشمل حملات التخريب وتعطيل الإنترنت وصولاً إلى حالة الحرب الفعلية باستخدام الوسائل الإلكترونية، ويذهب بعض الخبراء لتوسيع

---

(1) جبور، مني الأشقر، "الأمن السيبراني: التحديات ومستلزمات المواجهة"، ورقة قُدّمت إلى اللقاء السنوي الأول للمختصين في أمن وسلامة الفضاء السيبراني، (المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، جامعة الدول العربية، بيروت، 27-28 أغسطس/آب 2012)، ص 3.

هذا المفهوم ليشمل عمليات تزوير بطاقات الائتمان، ويمكن تعريف الحرب السيبرانية من خلال ثلاثة معالم رئيسية<sup>(1)</sup>:

1. الحرب السيبرانية تمتلك فضاءً مستضيفاً لها، وهو الفضاء الإلكتروني، كما أن الحرب المادية فضاؤها البر أو البحر أو الجو.
2. الحرب السيبرانية تهدف إلى تحقيق مآرب سياسية محددة، وهو ما يميزها عن الجرائم الإلكترونية.
3. الحرب السيبرانية دائماً ما تمتلك "وحدة عنف" أساسية.

وفي ظل التحديات الاقتصادية والأمنية التي تواجهها دول الخليج العربي وتساعد خلافاتها مع دول الجوار الجغرافي لا بد من العمل على وضع استراتيجية شاملة وموحدة لمواجهة الأخطار والتهديدات التكنولوجية، خاصة بعد تعرض عدة دول خليجية لهجمات سيبرانية ضد منشآتها الاقتصادية والعسكرية كان أبرزها الهجوم على مواقع وزارة الداخلية وشركة أرامكو السعودية في العام 2013<sup>(2)</sup>، بالإضافة إلى شركة الغاز في قطر وعدة منشآت اقتصادية في الإمارات في عام

---

(1) السيد، محمد محمود، "كيف سيواجه العالم تحديات الأمن السيبراني؟"، مجلة السياسة الدولية، (25 إبريل/نيسان 2015)، (تاريخ الدخول: 25 إبريل/نيسان 2015):

<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/4/96/4925/%D9%83%D8%AA%D8%A8/%D9%83%D8%AA%D8%A8-%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%A8%D9%8A%D8%A9/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%B3%D9%8A%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%20-%D8%9F.aspx>

(2) "هجمات إلكترونية على مواقع حكومية بالسعودية"، الجزيرة نت، 17 مايو/أيار 2013، (تاريخ الدخول: 19 مايو/أيار 2015):

<http://www.aljazeera.net/news/scienceandtechnology/2013/5/17/%D9%87%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9>

2012<sup>(1)</sup>؛ حيث ما زالت القوانين والتشريعات الخليجية قاصرة عن الإحاطة بكافة النشاطات الإلكترونية. لذلك لا بد من إيجاد الإطار التشريعي والتنظيمي الشامل الذي يشجع مبادرات التعاون؛ إذ إن استمرار عمل تقنيات المعلومات والاتصالات واستقرار الفضاء السيبراني، وفي مقدمته الإنترنت، يستدعي سياسات وتشريعات قانونية لمعالجة الثغرات الأمنية، ومواجهة الأخطار والحد من آثار الجرائم السيبرانية؛ الأمر الذي يُعزِّز الثقة في الفضاء السيبراني ويؤمِّن بيئة داعمة لنمو النشاط الاقتصادي والاجتماعي في الفضاء السيبراني.

---

(1) "البنيات التحتية في دول الخليج باتت أهدافاً مفضلة للهجمات الإلكترونية"، فرانسيس 24، 11 ديسمبر/كانون الأول 2012، (تاريخ الدخول: 14 ديسمبر/كانون الأول 2012):

<http://www.france24.com/ar/20121211->

%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC-  
%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8  
%AA-  
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-  
%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-  
%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8  
%A9-%D8%A3%D9%85%D9%86-  
%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9  
%8A-%D8%AA%D9%88%D8%AA%D8%B1-  
%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-  
%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86/

### مصادر التهديد الإقليمية

اتسم هذا النوع من التهديد باستخدام القوة المسلحة، والاعتماد في معظم الأحيان على الردع واللجوء إلى القوة العسكرية، ولعل ما حصل بين العراق وإيران من حرب مدمرة عام 1980، وهي حرب الخليج الأولى التي استمرت ثمانية أعوام، ثم اجتياح العراق لدولة الكويت في أغسطس/آب 1990، يُعدُّ أمثلة بارزة على هذا النوع من التهديد، ويمكن القول: إن الخلافات القائمة بين دول النظام الإقليمي الخليجي، وعدم الاتفاق على هدف معين، وغياب العدو المشترك لجميع هذه الدول يُفسِّر عدم وجود الاستقرار والأمن في المنطقة، ويمكن تحديد أهم مصادر التهديد الإقليمية فيما يلي:

#### التهديد الإيراني

تُعدُّ أطماع إيران ورغبتها في السيطرة على المنطقة والهيمنة على مقدراتها من أبرز التهديدات التي تواجهها دول مجلس التعاون الخليجي؛ وذلك بسبب نزعة إيران التوسعية الفارسية وتوجهاتها النووية، وتشجيعها للتطرف الديني، وإثارتها للأقليات الشيعية ضد حكومات دول مجلس التعاون لخلق حالة من التوتر وزعزعة الاستقرار في هذه الدول، كما أن تحالفها مع كل من سوريا وحزب الله اللبناني يعد وسيلة إضافية لابتزاز دول الخليج العربي، ويتضح من خلال تصريحات القيادات الإيرانية، والسلوك الفعلي لحكوماتها المتعاقبة أن هناك مجموعة من

الأهداف التي تسعى إيران إلى تحقيقها<sup>(1)</sup>؛ وهي:

1. ملء الفراغ الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي - كما تدعي - وفي آسيا الوسطى والقوقاز.
2. تحديث قواتها المسلحة وتطويرها بما يحقق لها فرض نفوذها الاستراتيجي والعسكري في المنطقة.
3. الاستعداد لاحتمالات المجاهدة العسكرية مع القوى الدولية والإقليمية.
4. انتعاش وازدهار الاقتصاد الإيراني وتحقيق التنمية.
5. الحفاظ على قيم ومبادئ الثورة الإسلامية في الداخل وتصديرها إلى الخارج.

وتسعى إيران في سياق تحقيق هذه الأهداف إلى زيادة قوتها العسكرية وتعزيزها، والسعي لامتلاك أسلحة الدمار الشامل بما فيها السلاح النووي والصواريخ بعيدة المدى وغيرها.

ولا شك أن إيران تمتلك من عناصر القوة ما يجعل ميزان القوى مختلفاً لصالحها؛ خاصة في ضوء المعطيات الآتية<sup>(2)</sup>:

1. تتمتع إيران بموقع استراتيجي يتيح لها حرية الحركة باتجاهات مختلفة.
2. كثافة سكانية هائلة مقابل نقص حاد وخطير في الكثافة السكانية لدول مجلس التعاون الخليجي.
3. وجود قوات مسلحة عاملة في الجيش والحرس الثوري بأفرعها الثلاثة: الجوية والبرية والبحرية.
4. تنظيمات بحرية خفيفة وسريعة الحركة.
5. تحالف استراتيجي مع سوريا وحزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن بالإضافة إلى هيمنتها على العراق.

(1) آل سعود، أمن منطقة الخليج العربي، ص 14، 15.

(2) نهار، غازي صالح، "المنظور الإيراني لأمن الخليج العربي: الواقع والخيارات"، النهضة، (العدد 3، يوليو/تموز 2008)، ص 18.



6. الاعتماد على الوسائل التقليدية في القتال؛ سواء كانت برية أو جوية أو بحرية، إضافة إلى ذلك تمتلك إيران مزيجًا من القوات غير التقليدية في الخليج العربي، يمكن أن تتحدى من خلالها دول الجوار في عدد من أنواع الحروب غير المتماثلة، وتشمل هذه القوات نطاقًا واسعًا من العناصر المنتسبة إلى القوات النظامية والحرس الثوري وبعض عناصر الاستخبارات والأمن، كما تستطيع القوات البحرية الإيرانية على الرغم من صغرها تهديد عمليات إنتاج النفط وحركة الملاحة في الخليج العربي وخليج عمان، والاعتداء على المنشآت النفطية الرئيسية في البحر؛ ولكن الخطورة الأكثر تكمن فيما إذا استطاعت إيران تطوير الأسلحة النووية والصواريخ بعيدة المدى، وامتلاك القدرة على هجوم نووي فعّال؛ مما ستكون له آثار سلبية كبيرة على دول المنطقة ودول مجلس التعاون بشكل خاص<sup>(1)</sup>.

وبطبيعة الحال هناك خلاف كبير بين الرؤى الإيرانية لأمن الخليج وبين رؤى الدول العربية الخليجية لهذا الموضوع؛ حيث تريد إيران خليجًا مغلقًا تسيطر فيه على الترتيبات الأمنية، وتمارس نفوذها فيه؛ بينما تريد الدول العربية خليجًا يرتكز على حماية مصالحها وأهدافها، وكذلك مصالح الدول الغربية. وتكمن نقطة الخلاف الجوهرية بين الطرفين في رفض إيران للوجود الأجنبي؛ لأنها تريد أن تكون صاحبة اليد العليا في ضمان الأمن بهذه المنطقة؛ بينما ترى دول الخليج أن تعزيز علاقتهما بالدول الغربية والوجود الغربي في الخليج يعد ضمانًا للأمن في منطقة الخليج، وتنطلق الرؤية الإيرانية لأمن الخليج من الآتي<sup>(2)</sup>:

أ- إن ترتيبات الأمن الإقليمية في المنطقة ينبغي أن تستند إلى العلاقات التاريخية والدينية والاقتصادية المشتركة بين جميع دول المنطقة، ويجب أن يكون هناك تعاون يشمل جميع المجالات بين دول المنطقة.

- 
- (1) كروزمان، إنتوني، "إيران دولة ضعيفة أم قوية"، ورقة قُدِّمت إلى مؤتمر النظام الأمني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية، (مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، 5-7 مارس/آذار 2007)، ص 72-86.
- (2) رجب، محمد، "الرؤى المختلفة لأمن الخليج العربي"، دراسات مستقبلية، (العدد 8، يوليو/تموز 2003)، ص 62.

ب - إن قضية الأمن في الخليج مسؤولية الدول الواقعة على شاطئيه، وعلى هذا الأساس فإن أي ترتيبات أمنية في المنطقة يجب أن تكون إيران طرفاً فيها.

ج - عدم قبول التدخل الأجنبي في ترتيبات أمن منطقة الخليج.  
د - الدعوة إلى حل مجلس التعاون الخليجي، واقتراح نظام أمني تشارك فيه إيران على أن تكون لها القيادة باعتبارها أكبر قوة إقليمية بالمنطقة. والواقع أن هناك عدة نقاط خلافية بين دول مجلس التعاون وبين إيران؛ من أهمها<sup>(1)</sup>:

1. الخلاف حول مشكلة الجزر الثلاث بين إيران وبين دولة الإمارات العربية المتحدة؛ حيث باءت كل محاولات دول مجلس التعاون لحل هذه المشكلة بالفشل بسبب رفض إيران جميع الحلول التي اقترحتها دول الخليج تجاه هذه المشكلة.

2. الخلاف حول تنامي القدرات العسكرية الإيرانية، وهو أمر يثير مخاوف دول مجلس التعاون الخليجي؛ لما يحدثه من خلل في التوازن العسكري لصالح إيران؛ التي تحاول من خلاله فرض سيطرتها على المنطقة، وتمثل التهديدات التي تطلقها بعض الشخصيات الإيرانية بقصف آبار البترول الخليجية في حال قامت واشنطن بضرب إيران شاهداً على التهديد الإيراني لدول الخليج العربي.

3. الخلاف حول الموقف من وجود القوات الأجنبية في منطقة الخليج؛ حيث تتمسك دول مجلس التعاون بوجود القوات الأجنبية رادعاً لأي توجهات عدوانية إقليمية؛ بينما ترفض إيران هذا الوجود وتدعو دول الخليج إلى التعاون معها لتحقيق الأمن والاستقرار الدائمين في المنطقة

---

(1) وادي، عبد الحكيم سليمان، "الأمن القومي العربي والأخطار الجديدة"، مركز راشيل كوري الفلسطيني لحقوق الإنسان ومتابعة العدالة الدولية، 21 فبراير/شباط 2013، (تاريخ الدخول: 28 فبراير/شباط 2013):

<http://rachelcenter.ps/news.php?action=view&id=3811>

التي تشكل الشريان الاقتصادي الحيوي في العالم، وتصرُّ إيران على أن مسؤولية أمن الخليج هي مسؤولية الدول المطلة عليه، ومن هذا المنطلق ترفض الوجود الغربي والأميركي في المنطقة.

4. الخلاف المتعلق بالادعاءات الإيرانية حول تبعية بعض مناطق الخليج لإيران؛ مثل: مملكة البحرين التي تحاول أن تقيم الدليل والشواهد التاريخية العارية عن الصحة بتبعية جزر البحرين لها، ومنذ عام 1943 وحتى اليوم ما زالت إيران مستمرة في ادعائها بأن البحرين جزء لا يتجزأ من الأراضي الإيرانية.

5. التدخل في شؤون دول الخليج، خاصة التي توجد فيها أقليات شيعية، واستغلالها لإثارة الفتن والقتال في تلك الدول.

ونتيجة لكل ذلك فإن علاقات دول مجلس التعاون مع إيران تتسم بالاضطراب وعدم الاستقرار، وتعتبر إيران من أكبر مصادر التهديد لأمن دول مجلس التعاون الخليجي؛ ومما أدى إلى تعقيد هذه العلاقات تلك التغيرات الكبيرة التي حدثت خلال العقد الأخير بعد التحول الزلزالي الذي عرفته الجغرافيا السياسية للنظام الإقليمي الخليجي باحتلال العراق، وقد كان ذلك سبباً في ظهور إيران لاعباً أساسياً في المنطقة، كما يثير البرنامج النووي الإيراني والطموحات النووية الإيرانية تساؤلات كثيرة على مستوى العالم والمنطقة حول نية إيران إحياء القومية الفارسية القديمة<sup>(1)</sup>.

وفي سياق الحديث عن التهديد الذي تشكله إيران على دول مجلس التعاون الخليجي، تجدر الإشارة إلى الجانب الاقتصادي في هذا الموضوع، خاصة حجم الاستثمارات ورؤوس الأموال الكبيرة التي تستثمرها إيران في دول الخليج، وبصفة خاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ إذ إنها تعد شريكاً رئيسياً لدول الخليج

---

(1) لارسن، تري رود، "مراكز الأزمات في المنطقة والحاجة إلى معالجات جديدة"، ورقة قُدِّمت إلى مؤتمر النظام الأمني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية، (مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، 5-7 مارس/آذار 2007)، ص 40.

العربية وسوقاً كبيرة جداً<sup>(1)</sup>، وهو ما جعل بعض المحللين يعزو أزمة دبي المالية في مطلع عام 2009 إلى أسباب إقليمية وسياسية تولدت نتيجة الصراع الدائم بين الولايات المتحدة وبين إيران؛ التي تعتبر الشريك الأكبر للإمارات العربية المتحدة وإمارة دبي على وجه التحديد. ويرى بعضهم أن الأمر تجاوز مجرد الشراكة التجارية بكل مقوماتها الاقتصادية وانعكاساتها السياسية إلى حالة من التغلغل والاختراق الإيراني على المستويات غير الرسمية؛ وذلك انعكاساً لوجود حوالي 450 ألف إيراني يعيشون في دولة الإمارات، بالإضافة إلى وجود ما يقارب من عشرة آلاف شركة إيرانية عاملة هناك وخاصة في دبي<sup>(2)</sup>.

وبناء على المعطيات السابقة أصبحت دبي الرئة الاقتصادية التي تتنفس من خلالها إيران للتخفيف من وطأة العقوبات الدولية المفروضة عليها، ولم يقتصر الاختراق الاقتصادي الإيراني لدول مجلس التعاون على العلاقات الوطيدة مع دولة الإمارات العربية المتحدة ولا سيما إمارة دبي، وإنما توظف إيران أدوات أخرى للتدخل في مجريات الاقتصاد الخليجي لعل من أبرزها: أداة الحرس الثوري، الذي يعتبره بعض المراقبين مشروعاً إيرانياً كبيراً لغسل الأموال في الخليج؛ حيث كانت عملية غسل الأموال تمثل الوسيلة الوحيدة أمام الحرس الثوري للتحايل على الحصار الاقتصادي المفروض على إيران دولياً، ولا شك أن لهذا التغلغل الإيراني انعكاسات سلبية على مجمل الأوضاع الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي<sup>(3)</sup>.

ولعل من مكامن ضعف الموقف الخليجي من البرنامج النووي الإيراني اختلاف رؤية كل دولة من دوله تجاه إيران؛ ومن ثم برنامجها النووي وكيفية

---

(1) ستانسفيلد، جارت، "أمن الخليج العربي عقب غزو إيران"، ورقة قُدمت إلى مؤتمر النظام الأمني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية، (مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، 5-7 مارس/آذار 2007)، ص 152.

(2) أحمد، صافيناز محمد، "إيران والخليج: تناقضات السياسة والاقتصاد"، السياسة الدولية، (العدد 181، يوليو/تموز 2010)، ص 166.

(3) سويلم، حسام، "إيران وجيرانها والأزمات الإقليمية"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، (العدد 5، مايو/أيار 2010)، ص 26.

التعامل معه؛ مما يجعل إيجاد موقف خليجي موحد و متماسك بشأن البرنامج النووي الإيراني صعباً.

لقد أسهمت عُمان بشكل غير مباشر في الوصول إلى اتفاق جنيف بين إيران ومجموعة دول (1+5)، التي تشمل الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا الاتحادية، وبريطانيا، وفرنسا، والصين، وألمانيا، من خلال استضافة عُمان لاجتماعات سرية بين دبلوماسيين وقادة أمنيين من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران؛ الأمر الذي مهد الطريق أمام نجاح الطرفين لعقد اتفاق جنيف في 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2013<sup>(1)</sup>. والجدير بالذكر هنا أن السعودية كانت من أكثر الدول الخليجية توجُّساً من الاتفاق الإيراني - الغربي؛ وهو ما يشير إلى ضعف التنسيق بين دول الخليج، وقد يكون التنازل الغربي في مفاوضات البرنامج النووي الإيراني مقابل التنازلات الإيرانية على حساب دول الخليج ونفوذها في المنطقة.

## التهديد الإسرائيلي

تنتهج إسرائيل سياسة عنصرية عدائية استيطانية واستراتيجية أمنية توسعية تشكل تهديداً لأمن جميع الدول العربية مجتمعة ومنفردة، وبالتالي فإن هذا التهديد ينعكس على دول مجلس التعاون الخليجي، التي هي جزء من منظومة الأمن القومي العربي الشامل؛ ومما يزيد من خطورة هذا التهديد انفراد إسرائيل بامتلاك أسلحة غير تقليدية تتفوق فيها على كل دول المنطقة بما فيها السلاح النووي والصواريخ وغيرها من الأسلحة التي يمكن أن تصل إلى عواصم دول الخليج.

وقد أخذت إسرائيل منذ انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 بطرح أفكار ومشروعات مختلفة تدعي من خلالها رغبتها في الاندماج والتطبيع مع الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي؛ وذلك بالاشتراك مع الولايات المتحدة؛ لكنها

---

(1) سعيد، بسمة مبارك، "قراءة في رؤية عمان لقضيي التقارب مع إيران والاتحاد الخليجي"، مركز الجزيرة للدراسات، 8 يناير/كانون الثاني 2014، (تاريخ الدخول: 9 يناير/كانون الثاني 2014):

<http://studies.aljazeera.net/reports/2014/01/2014189038704848.htm>

تستهدف اختراق المنطقة العربية ودول الخليج العربي بصفة خاصة للوصول إلى منابع النفط؛ باعتبار أن المنطقة تعد من أكبر مصادر الثروة والطاقة في العالم، وترى إسرائيل أن مصلحتها الحيوية تقتضي أن يكون لها حضور فاعل في هذه المنطقة، وتشارك إسرائيل في المؤتمرات والندوات الإقليمية التي تعقد في بعض دول الخليج بحجة أنها من دول إقليم الشرق الأوسط. ومن دون شك فإن إسرائيل تستغل الدعم الأميركي والمهيمنة الأميركية للوصول إلى تلك المنطقة؛ فإسرائيل تستورد 98% من احتياجاتها النفطية، وفضلاً عن ضمان وتلبية هذه الاحتياجات تسعى إلى تصدير النفط عبر المواني أو تصدير منتجاته المصنعة.

وتحاول إسرائيل بشكل حثيث تحقيق التفوق العسكري على جميع الدول العربية بما فيها دول الخليج العربي، وهي تعمل للحيلولة دون تمكين الدول العربية من الحصول على الأسلحة المتطورة، وتمارس الضغط على جميع الدول من خلال الولايات المتحدة لضمان عدم استخدام هذه الأسلحة في تهديد أمن إسرائيل وفرض القيود المختلفة على استخدامها<sup>(1)</sup>.

ومما يتيح لإسرائيل أن تؤثر تأثيراً مباشراً في أمن بعض دول الخليج العربي الاستراتيجية والخطط الأمنية التي وضعتها تجاه المنطقة؛ التي تجعل من أهدافها المباشرة تأمين البحر الأحمر، والتغلغل والتواجد المباشر في شرق إفريقيا، ولا سيما في منطقة القرن الإفريقي. إن مثل هذه الخطوات التي تتخذها إسرائيل وتعمل على تنفيذها تُسهّل لها سُبل التأثير في أمن دول الخليج العربي والتدخل في شؤونها.

وبسبب تعثر؛ لا بل فشل عملية السلام بين العرب وإسرائيل، وإمكانية حدوث توتر وأزمات في ضوء العنف الإسرائيلي، وعدم الالتزام باستحقاقات السلام والشرعية الدولية، فإن إسرائيل تعتبر دول الخليج عنصراً مسانداً للدول العربية المحيطة بإسرائيل، وترى أن تسليح دول الخليج، أو حصولها على أسلحة وقدرات عسكرية متطورة، يشكل خطراً على أمنها.

(1) الزبود، محمد طه، مستقبل أمن الخليج والمتغيرات في الشرق الأوسط، (أطروحة ماجستير)، الجامعة الأردنية، عمان، 2007، ص 47.

إن أطماع إسرائيل ورغبتها في التدخل والتغلغل في دول مجلس التعاون الخليجي والعبث بأمنها تجعلها تتذرع بالإرهاب وسيلة للنفوذ إلى هذه الدول باستخدام شتى السبل والوسائل؛ حتى يكون لها القدرة على تحقيق مصالحها والتحكم بما يجري في هذه الدول، وما العملية التي نفذها الموساد الإسرائيلي في مدينة دبي خلال عام 2010 عندما قام باغتيال القيادي في حركة حماس محمود المبحوح في أحد فنادق المدينة إلا دليل على مدى رغبة إسرائيل في العبث بأمن هذه الدول وتغلغلها فيها.

ومما يؤكد أطماع إسرائيل في منطقة الخليج دراسة نشرها دوري جولد المستشار السياسي لرئيس الوزراء الإسرائيلي بعنوان: "إسرائيل والخليج: إشارات أمنية جديدة للشرق الأوسط"؛ تكشف الكثير من أطماع إسرائيل في منطقة الخليج، وتدعو إلى أن إسرائيل يجب أن تكون جزءاً من نظام أمني جديد للمنطقة بأسرها بما في ذلك دول الخليج<sup>(1)</sup>. وإسرائيل معنية بالتخطيط للنفوذ إلى جميع الدول العربية من دون استثناء، ومحاولة السيطرة عليها؛ ولو بشكل غير مباشر من خلال استخدام أدوات وأساليب متنوعة.

ويبدو التهديد الإسرائيلي لأمن الخليج واضحاً من خلال الوجود الإسرائيلي المكثف في منطقة البحر الأحمر، ومما يضاعف من الخطورة ارتباط أمن الخليج بأمن البحر الأحمر والتعاون بين إسرائيل وإثيوبيا وإريتريا جنوب البحر الأحمر<sup>(2)</sup>، ومما يزيد من مخاطر إسرائيل وتهديدها لدول الخليج في الوقت الراهن احتمال قيامها بعمل عسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية في ظل التوترات السائدة بين إسرائيل وإيران، وفي هذه الحالة فإن حجم الخطر يتضاعف، ويشكل تداعيات خطيرة على أمن الخليج، وتكمن الخطورة كذلك في احتمال الرد الإيراني على الهجوم الإسرائيلي؛ الذي سيكون موجهاً ضد القواعد الأميركية والغربية في الخليج، وكذلك ضد المنشآت الاستراتيجية في دول مجلس التعاون الخليجي والدول

(1) آل سعود، أمن منطقة الخليج العربي، ص 23.

(2) العاني، محمد رجب، "تطبيع دول المجلس مع الكيان الإسرائيلي"، عكاظ، (26 إبريل/نيسان 2011).

الغربية<sup>(1)</sup>؛ حيث تتضمن لائحة المواقع التي قد تستهدفها إيران في حال تعرضها لضربة عسكرية ما يلي<sup>(2)</sup>:

1. إغلاق مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية.
2. استهداف القوات والقواعد الأميركية في دول الخليج العربي.
3. ضرب المنشآت النفطية في المنطقة، خاصة تلك التي تزود الغرب بالوقود.
4. قصف الأهداف العسكرية والمدنية في إسرائيل، ومن ضمنها المنشآت النووية الإسرائيلية.

ومن الملاحظ أن أكبر المتضررين من لائحة المواقع المستهدفة من قبل إيران هي دول الخليج العربي؛ حيث إن أي إغلاق لمضيق هرمز، وهو المنفذ الرئيس لنقل النفط الخليجي، سيؤدي إلى تضيق اقتصادي على دول الخليج؛ التي تعد عائداتها النفطية المصدر الرئيس لميزانية دولها؛ فضلاً عن جعل مدنها ساحة للحرب الغربية - الإيرانية لاحتضانها القواعد الغربية في الخليج العربي؛ مما سيلحق بها خسائر بشرية ومادية فادحة، ستؤدي إلى زعزعة أمنها واستقرارها، وتهدد وحدتها الوطنية وسيادتها على أراضيها.

لكن يبدو أن الحل العسكري بات مستبعداً في الوقت الحاضر في ظل الظروف الإقليمية والدولية، التي مهدت إلى التوصل لاتفاق حنيف بين إيران ومجموعة دول (1+5) في نوفمبر/تشرين الثاني 2013، ثم الاتفاق الإطار في إبريل/نيسان 2015 بلوزان السويسرية؛ الذي قد يعد تهديداً مبطناً لدول الخليج العربي في حال إقرار تسوية بين إيران والدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية دون مراعاة مصالح دول الخليج العربي، وقد يؤثر مستقبلاً على توازن القوى ونفوذ ومصالح دول الخليج العربي في المنطقة لصالح إيران.

---

(1) الهاجري، سليمان عواد، "سيناريوهات الهجوم على إيران"، شؤون خليجية، (العدد 113، يوليو/تموز 2011)، ص 65.

(2) جهشان، خليل، "الملف الإيراني بين واشنطن وتل أبيب بعد الانتخابات الأمريكية"، مركز الجزيرة للدراسات، 13 ديسمبر/كانون الأول 2012، (تاريخ الدخول: 22 ديسمبر/كانون الأول 2012):

<http://studies.aljazeera.net/reports/2012/12/2012121381112376971.htm>



## التهديد العراقي

كان العراق في زمن الرئيس العراقي السابق صدام حسين يشكّل تهديداً لدول مجلس التعاون الخليجي؛ ولكنه في الوقت نفسه كان يمثل نوعاً من توازن القوى في النظام الإقليمي الخليجي، وخاصة في مواجهة إيران، إلا أن الأوضاع تغيرت بعد الاحتلال الأميركي للعراق؛ فأدى ذلك إلى تغيير الأوضاع داخل العراق نفسه بشكل سلبي جداً، وخرج من معادلة ميزان القوى؛ وأصبح دولة تُهددّها عوامل داخلية وخارجية كثيرة؛ ونجم عن ذلك تداعيات وانعكاسات خطيرة تهدد الأمن القومي العربي بشكل عام، وتلقي بظلالها السلبية على كافة دول مجلس التعاون الخليجي، كما أدى إهراء قوة العراق وتفكيك الجيش العراقي إلى ظهور إيران قوةً إقليمية بارزة، فضلاً عن اختلال ميزان القوى بين دول منطقة الشرق الأوسط والنظام الإقليمي الخليجي<sup>(1)</sup>.

فقد تلاحقت الأحداث بسرعة في العراق منذ بدء الاحتلال الأميركي بشكل مثير؛ إذ انفرط عقد الدولة العراقية على نحو غير مسبوق وانهارت مؤسسات الدولة، وفي مقدمتها الجيش إلى الدرجة التي أصبح معها استعادة العراق لهماكله ومؤسساته أمراً بعيد المنال<sup>(2)</sup>.

وتبدو الولايات المتحدة عاجزة عن تحقيق أيٍّ من الوعود التي كانت قد أعلنت عنها قبل الاحتلال؛ فالفوضى الخلاقة التي جلبها الاحتلال إلى العراق أدت إلى فقدان التماسك الاجتماعي والسياسي داخل المجتمع؛ ذلك التماسك الضروري لتعزيز مفاهيم المواطنة والحرية والمساواة بين فئات وطوائف المجتمع العراقي المختلفة؛ فقد فشل المشروع الديمقراطي الذي أعلنت عنه أميركا، وزعمت أنها سوف تُؤسس له في العراق؛ إذ أثبتت التجربة أن واشنطن لم يكن لديها تقدير حقيقي للبعد الطائفي التاريخي داخل العراق، وهو أمر كفيّل في حالة العراق

(1) الناصري، أحمد، "المعاهدة الأمريكية العراقية وقضايا الوطن المصيرية"، الحوار المتمدّن، (العدد 2279، يناير/كانون الثاني 2008).

(2) العايب، خير الدين، "البعء الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطة وانعكاساتها على الأمن الإقليمي العربي"، الفكر السياسي، (العدد 18، 2005)، ص 23.

بتدمير أي مشروع لبناء الدولة إذا لم تراع فيه حساسية هذا الوضع وإفرازاته التاريخية المختلفة<sup>(1)</sup>.

ويبدو واضحاً أن الأخطاء التي ارتكبتها أميركا في العراق كثيرة ومتعددة، فمن الاستخفاف بالتوازنات الطائفية والقبلية، وتحفيز النوايا الانتقامية لدى مختلف الطوائف من خلال فرض سياسة المحاصصة الطائفية، وحل الجيش العراقي ومؤسسات الحكم السابق، والتدخل لدعم طرف على حساب الآخر في قانون إدارة الدولة المؤقت. كل هذه الأخطاء أدت إلى تحذير الانقسام وشرذمة المجتمع العراقي؛ ومن ثمَّ فقدان الأمل في بناء وطن عراقي موحد ذي طبيعة اتحادية تتحكم في الأطراف وتشدها بإطار المركز في بغداد، ونتيجة لذلك لا يزال الوضع في العراق غير مستقر، وما زالت عمليات التفجير والتدمير والقتل ودوامة العنف ماضية ومستمرة على الرغم من انسحاب القوات الأميركية المقاتلة من المدن والقرى العراقية إلى معسكرات تتجمع فيها؛ وقد ازداد الأمر سوءاً بعد انسحاب القوات الأميركية في نهاية عام 2011 كما وعد الرئيس الأميركي باراك أوباما، وقد شهدت الساحة العراقية اضطراباً وصراعاً سياسياً بين مختلف القيادات السياسية بعد الانسحاب الأميركي؛ مما يشير إلى إمكانية استمرار حالة التآزم وفشل العملية السياسية؛ الأمر الذي سيكون له انعكاسات وتداعيات سلبية على الأمن الخليجي.

إن تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية جعل شبح تقسيم العراق إلى عدة دويلات أمراً متوقعاً ترغب فيه بعض القوى السياسية والطائفية، خاصة الأكراد والشيعية، بحيث تكون هناك دولة كردية في شمال العراق ودولة شيعية في جنوبه على غرار نمط الجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ إن مثل هذه التطورات تشكل في حد ذاتها مصدر قلق وحالة من عدم الاستقرار والتوتر في دول مجلس التعاون الخليجي؛ إذ من المرجح أن التقسيم سيثير تطلعات وطموحات الأقليات الشيعية في دول المجلس ويدفعها إلى المطالبة بالحصول على مكاسب سياسية واقتصادية

---

(1) أبو عامود، محمد سعد، "في بناء الدولة الوطنية"، السياسة الدولية، (العدد 162، أكتوبر/تشرين الأول 2005)، ص 44.

أسوة بما حققه شيعة العراق من مكاسب ونفوذ<sup>(1)</sup>.

وفي ظل هذه الأوضاع المتردية التي يعيشها العراق، أصبح البلد مزيجاً من ثلاثة مركبات: دولة فاشلة، وحرب أهلية، وحرب إقليمية جزئية. وعلى الرغم من الحديث عن نوع من الاستقرار المتوقع أو تحسن في الأوضاع الأمنية، ما زال العراق يعيش كل مظاهر التدهور الأمني والسياسي، ويواجه المزيد من الانزلاق نحو الكارثة بسبب تواتر العمليات التفجيرية والاعتداءات اليومية المتكررة، والقتل الطائفي والمذهبي والترحيل القسري داخل الدولة وخارجها؛ فقد اعتبرت عملية التهجير التي حصلت في العراق أكبر أشكال الترحيل القسري بعد ما حدث خلال نكبة فلسطين، ويمكن لهذه التداعيات المختلفة بكل مظاهرها السلبية أن تمتد إلى دول مجلس التعاون الخليجي؛ سواء بتصدير الإرهاب والإرهابيين أو النازحين والمشردين والفرارين، وهذا بدوره يؤدي إلى خلق نوع من القلق والفرع وحالة من الإرباك الأمني في هذه الدول، وما يمكن أن ينتج عنها من مضاعفات سلبية في المستقبل. إن انسحاب القوات الأميركية من العراق خلق حالة من التشظي والصراع والفوضى؛ مما سيؤدي إلى تهديد أمن المنطقة واستقرار دولها خاصة دول مجلس التعاون الخليجي؛ لأنه ترك مجالاً أوسع للطائفية وعمليات الانتقام والتخريب وهامشاً من التدخل الأوسع لإيران في شؤون العراق<sup>(2)</sup>، واستخدامه ساحة وجسراً لنشر نفوذها في المنطقة.

فقد استغلت إيران الأوضاع المتردية في العراق لكي تُعزز وجودها؛ حيث قامت بترتيب الأوضاع داخل العراق بشكل أكبر بعد انسحاب القوات الأميركية، وستجعل من نفوذها في العراق أداة لممارسة دور أكبر من الهيمنة

(1) العيسوي، أشرف سعد، "أمن الخليج.. تحديات ومخاطر جديدة"، السياسة الدولية،

يناير/كانون الثاني 2008، (تاريخ الدخول: 26 يناير/كانون الثاني 2008):

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=222018&eid=255>

(2) الشايحي، عبد الله، "الوضع الأمني في العراق وتداعياته على منطقة الخليج العربي"،

ورقة قُدِّمت إلى مؤتمر النظام الأمني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية

والخارجية، (مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، 5-7

مارس/آذار 2007)، ص 122، 123.

والتدخل المباشر وغير المباشر في شؤون دول المنطقة، والعبث بأمنها والضغط عليها لتحقيق أهدافها ومصالحها على حساب هذه الدول.

وقد بدأ النفوذ الإيراني جلياً بعد تشكيل حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي الثانية في عام 2010؛ إن تشكيل الحكومة العراقية برئاسة المالكي، وتجاوز المكوّن السني على الرغم من فوزه بالانتخابات، دليل واضح على تسوية سياسية تمت بين الولايات المتحدة وبين إيران في العراق نتج عنها تشكيل المالكي للحكومة، وهو ما يعني تغلغل النفوذ الإيراني في كافة المؤسسات العراقية؛ الأمر الذي يزيد من مخاطر تهديد أمن دول الخليج، ويُعزّز من قدرة إيران على اختراق أمن الخليج بيسر وسهولة.

ومن الواضح أن العراق بوضعه الراهن يشكل تحدياً جدياً للأمن في دول مجلس التعاون الخليجي على المدى المنظور لاستمرار حالة عدم الاستقرار والفوضى وغياب الأمن الداخلي، بالإضافة إلى وجود قضايا ما زالت عالقة بينه وبين الكويت لم يتم تسويتها حتى الآن؛ مثل: الأسرى والمفقودين، والحدود، والأرشييف الكويتي، وميناء مبارك الذي يوجد قيد الإنشاء بالقرب من الحدود العراقية، والذي أثار احتجاجاً كبيراً من جانب العراق. وتحظى المطالب الكويتية تجاه العراق بتأييد جميع دول مجلس التعاون الخليجي، وقد ظهر ذلك التأييد في قمة الرياض التي عقدت يومي 19 و20 ديسمبر/كانون الأول عام 2011<sup>(1)</sup>.

نخلص إلى القول: إن العراق شكّل في العقدين الماضيين مصدر تهديد لدول الخليج العربي؛ لكن بعد احتلاله في عام 2003 تراجع التهديد الرسمي العراقي، ومع انسحاب القوات الأميركية في عام 2011، وتعاطف النفوذ الإيراني في العراق، وتدايعات الأزمة السورية التي بدأت في مارس/آذار 2011، وما رافقها من اصطفااف طائفي بجانب النظام السوري من قبل النظام العراقي والميلشيات الشيعية، واستخدام الأراضي العراقية منفذاً للتدخل الإيراني، عاد العراق ليشكل أحد مصادر التهديد لأمن الخليج العربي من جديد.

(1) "العلاقات الخليجية: قضايا وتحديات"، المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، (العدد 25، نوفمبر/تشرين الثاني، 2001)، ص 35.

لقد جعل رئيس الحكومة العراقية السابق نوري المالكي مهاجمة السعودية واتهامها بالإرهاب إحدى أدوات دعايته الانتخابية لزيادة شعبيته في الانتخابات العراقية لعام 2014؛ حيث اتهم المالكي زعيم قائمة دولة القانون السعودية بالتدخل في شؤون البلاد قائلاً: "إن تدخلها تسبب في الأحداث الدائرة والتوترات التي تشهدها المنطقة". وهو ما رفضته أغلب الكتل السياسية العراقية؛ مما دفع وزير الخارجية السعودي السابق سعود الفيصل بالرد عليه في إبريل/نيسان 2014 بأن "مشكلات العراق داخلية وعلى السلطة الحاكمة إيجاد حلول لها بدلاً من اتهام الآخرين"<sup>(1)</sup>. ولقي الموقف السعودي تأييداً خليجياً؛ حيث أكد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في بيان صحفي في 20 إبريل/نيسان 2014 "أن هذه المزاعم تأتي في سياق التغطية على الإخفاق في التعاطي مع قضايا العراق وقواه السياسية"<sup>(2)</sup>. والجدير بالذكر أن موقف حكومة المالكي الحاد والمنحاز ضد دول الخليج يُعدُّ من تداعيات الأزمة السورية وانسجاماً مع موقف إيران الداعم لنظام بشار الأسد، والمعادي للمعارضة السورية المدعومة من قِبَل دول الخليج وعلى رأسها السعودية؛ مما يعني أن العراق في ظل الأوضاع الراهنة أصبح مصدر تهديد خطير لدول الخليج العربي.

## خطر تنظيم الدولة الإسلامية

أسهمت العولمة والتطور التكنولوجي واختلال وضعف مفهوم السيادة الوطنية في إفراز لاعبين جدد غير رسميين ومصادر تهديد غير تقليدية للأمن القومي للدول؛ ومن أهم هذه التهديدات: التنظيمات أو الجماعات المسلحة الأيديولوجية العابرة للحدود الوطنية؛ مثل: تنظيم القاعدة، وتنظيم الدولة الإسلامية المعروف إعلامياً بـ "داعش".

(1) "كتل سياسية تؤكد أن اتهامات المالكي للسعودية من دون دليل وجزء من حملته الانتخابية"، الحياة اللندنية، (20 إبريل/نيسان 2014).

(2) "دول الخليج تستنكر اتهامات المالكي ضد السعودية"، الحياة اللندنية، (21 إبريل/نيسان 2014).

لقد بدأ ظهور هذه الجماعات والتنظيمات في نهاية القرن العشرين نتيجة لاجتماع ظروف سياسية وعسكرية مسنودة بإرادة سياسية حكومية إقليمية ودولية؛ لتحقيق مآرب سياسية أثناء الحرب الباردة بين قطبي النظام العالمي (الاتحاد السوفيتي سابقاً والولايات المتحدة الأميركية)؛ إلا أنها توسعت وتأثرت بعوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية، وباتت تشكل مصدر تهديد وقلق لسيادة الدولة الوطنية واستقرار الأنظمة السياسية لمنطقة الشرق الأوسط بشكل عام، ودول منطقة الخليج العربي بشكل خاص.

ومن أبرز هذه التنظيمات التي ظهرت حديثاً، تنظيم الدولة الإسلامية؛ الذي يشكل أحد أهم مصادر تهديد أمن دول مجلس التعاون الخليجي، مرتكزاً على عدة منطلقات أهمها<sup>(1)</sup>:

1. معاداته للدولة القومية المعاصرة، وسعيه للقضاء عليها وإقامة دولة إسلامية موحدة، أو ما يسمى بدولة الخلافة الإسلامية.
2. خدمته بطريقة غير مباشرة لمصالح إيران وتمدد نفوذها في سوريا.
3. عزز الموقف الإيراني في مفاوضات البرنامج النووي مع الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية.

لقد أسهمت الحرب الأميركية على الإرهاب بعد أحداث 11 من سبتمبر/أيلول واحتلالها للعراق في تحجيم تنظيم القاعدة، إلا أن مسارات الربيع العربي خاصة الثورة السورية واضطهاد السنة في العراق شكّلت بيئة خصبة أعادت إنتاج حركات جهادية أكثر تطرفاً وأشد خطراً من تنظيم القاعدة، كان أبرزها تنظيم الدولة الإسلامية، وأهم ما يميز هذا التنظيم عن سائر التنظيمات الجهادية، التي كانت تستهدف المصالح الغربية في المنطقة، هو سعيه لإقامة دولة الخلافة؛ مما يعني تهديده لأنظمة الحكم العربية بشكل مباشر.

---

(1) طارق عثمان، "مفارقات (داعش): الآمال السياسية التي خابت"، في: تنظيم الدولة الإسلامية: النشأة، التأثير، المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، (تاريخ الدخول: 15 مايو/أيار 2015):

<http://studies.aljazeera.net/files/isil/2014/11/201411238819725981.html>

### مصادر التهديد الدولية

تواجه دول مجلس التعاون الخليجي تهديدات كثيرة ومتنوعة مصدرها الدول والقوى الكبرى الطامعة في ثروات المنطقة، والراغبة في الهيمنة عليها؛ وذلك نظراً إلى أهمية موقعها الاستراتيجي، وما تمتلك من مقدرات و ثروات تعتبر حيوية بالنسبة إلى هذه القوى، وفيما يلي أهم هذه التهديدات.

#### التهديد الأميركي

يمثل التدخل الأميركي في شؤون دول مجلس التعاون الخليجي، والوجود العسكري الأميركي المكثف في المنطقة، واحداً من أكبر مصادر التهديد لهذه الدول، وتكمن الخطورة في اعتقاد الولايات المتحدة بأنها تمتلك حقوقاً سياسية وليس مجرد مصالح حيوية في منطقة الخليج؛ فقد كان الخطاب السياسي الأميركي يركز على مفهوم المصالح الحيوية الأميركية خلال الثلث الأخير من القرن الماضي؛ لكنه أخذ في التغير بعد انتهاء حرب الخليج الثانية عام 1991؛ إذ أصبح الخطاب الجديد يركز على مفهوم الحقوق السيادية؛ التي تختلف جوهرياً عن مفهوم المصالح الحيوية؛ فالولايات المتحدة في ضوء المفهوم الجديد تعتبر نفسها جزءاً عضوياً وأصيلاً وليس طارئاً على النظام الإقليمي الخليجي، وهي كذلك تعتبر نفسها شريكاً كامل الشراكة في مقدرات المنطقة وما هو موجود فيها من نفط و ثروات مختلفة، وتسعى للبقاء الدائم فيها<sup>(1)</sup>.

(1) عبد الله، عبد الخالق، "الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي"، المستقبل العربي، (العدد 299، 2004)، ص 11-28.

ومما لا شك فيه أن رؤية المؤسسة العسكرية الأميركية لخطاب الحقوق السيادية مرتبطة بفكرة أن الجيش الأميركي خاض حروباً في هذا الإقليم، وضحي بحياة جنوده ودمائهم من أجل الحفاظ على أمن ونفط هذه المنطقة، وبالتالي فإنها تطالب بالحقوق والامتيازات نفسها التي تتمتع بها دول الإقليم، وهي عضو فيه، وتشكل الدولة التاسعة في النظام الإقليمي الخليجي؛ الذي كان مصدر الإرهاب إلى الأراضي الأميركية في 11 من سبتمبر/أيلول<sup>(1)</sup>؛ فقد كانت دول الخليج العربي - وعلى رأسها السعودية - المتهم الرئيسي في هذه الأحداث حسب الادعاء الأميركي واللائحة التي أعلنها مكتب التحقيقات الفيدرالي الأميركي؛ فمعظم الذين نفذوا هذه العملية كانوا ممن يحملون الجنسية السعودية، وبغض النظر عن مدى صدق هذه الاتهامات التي وجهتها الولايات المتحدة لدول الخليج، فإن من مصلحة أميركا أن تعيش دول الخليج في حالة من عدم الاستقرار والتوتر؛ حتى تبقى المنطقة بحاجة إلى الحماية الأميركية، وحتى يكون هناك مبرر للتدخل الأميركي وشراء السلاح وعقد الصفقات، علماً بأن الولايات المتحدة لها مصالح غير قابلة للمساومة في المنطقة؛ وهي:

1. ضمان إمدادات النفط وسلامة طرقه ومصادره.
2. أمن الممرات المائية الرئيسية في المنطقة.
3. استمرار إسرائيل حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة، وضمن تفوقها العسكري والتكنولوجي على جيرانها.

مما لا مجال للشك فيه أن أميركا لن تستطيع التخلي عن الخليج، ولن تسمح لأحد بتهديد مصالحها فيه، فمن خلال تدخلها السريع لحماية دول الخليج بعد الغزو العراقي للكويت، استطاعت أن تحقق الكثير من الأهداف؛ وذلك عبر التواجد العسكري المكثف والمستمر لقواتها وقواعدها العسكرية في دول مجلس التعاون الخليجي، وفي مياه الخليج العربي، وقد قررت الولايات المتحدة احتكار هذا الملف الأمني لنفسها في الخليج، واستبعاد جميع القوى الأخرى الحليفة

---

(1) الغراء، شفيق، الولايات المتحدة والخليج قراءة للمتغيرات الدولية ورؤية للمستقبل (منتدى التنمية، الكويت)، ص 23.



والصديقة، فواشنطن اليوم تقرر أمن هذا النظام، وتدافع عن حقوقها ومصالحها، وتنفذ ما تريد دون الرجوع إلى الحلفاء أو الأصدقاء<sup>(1)</sup>.

أصبحت الولايات المتحدة من خلال السياسات التي اتبعتها بعد حرب الخليج الثانية عام 1991؛ التي عززتها بعد أحداث 11 من سبتمبر/أيلول بواسطة سلوك المنطق الأحادي المنفرد، هي القوة الوحيدة والمسيطر، وتدير الشأن الخليجي وكأنه شأن أميركي، وبلغ الأمر أعلى مستوياته باحتلال العراق وإدارته إدارة مدنية وعسكرية؛ ولكن كل ذلك لم يجعل النظام الإقليمي الخليجي أكثر أمناً واستقراراً؛ إذ تشير تجربة العشرين سنة الماضية إلى أن الأزمات والتوترات ما زالت تتصاعد وتتفاقم بسبب السياسة الأميركية في المنطقة؛ فكلما اقتربت واشنطن من النظام الإقليمي الخليجي ازداد توتراً وتأزماً، وكلما حاولت التحكم بمجريات الأمور فيه والسيطرة على مقدراته فقدت دوله الإحساس بالأمن والاستقرار؛ ولذلك فإن الولايات المتحدة تمثل الخطر الأكبر على أمن الخليج، وتشكل واحداً من العوامل الأساسية لحالة عدم الاستقرار فيه، وبالتالي فإن الوجود العسكري الأميركي الضخم في الخليج سيزيد من العبء الاستراتيجي على هذا الجزء الحيوي من الوطن العربي<sup>(2)</sup>.

لقد أصبح الوجود الأميركي هو السمة الأبرز في المرحلة الراهنة من التاريخ المعاصر لمنطقة الخليج؛ التي تعدُّ الأكثر إنفاقاً على شراء السلاح والأكثر عسكرية في العالم، وتضمُّ عدداً أكبر من القوات الأجنبية، وتشهد أكبر عدد من المناورات البرية والبحرية، وفيها أكبر عدد من القواعد ومستودعات الذخيرة، كما أن عدد السفن الحربية الموجودة في المنطقة يوازي عدد السفن البرية الموجودة في موانئ دول الخليج، وهي من أكبر الموانئ على الصعيد العالمي، كما أن عدد الطائرات العسكرية التي تحلق في أجواء المنطقة قد يوازي عدد الطائرات المدنية القادمة والمغادرة من مطاراته التي تعدُّ الأكثر نشاطاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا<sup>(3)</sup>.

(1) تود، إيمانويل، ما بعد الإمبراطورية دراسة في تفكك النظام الأمريكي (دار الساقى، بيروت، 2002)، ص 21.

(2) عبد الخالق، النظام الإقليمي الخليجي، ص 68.

(3) كوبر، جستين، "القواعد العسكرية الأمريكية ومستقبلها في الشرق الأوسط"، الدفاع الخليجي، (العدد 64، 2009)، ص 13.

فقد وصل عدد القطع البحرية الأميركية في منطقة الخليج إلى مستوى غير مسبق منذ عام 2003، بعد دخول ثلاث حاملات طائرات أميركية إلى المنطقة في النصف الأول من عام 2003، ويضم الخليج أكبر حشد للقوات الأميركية خارج الولايات المتحدة؛ إن هذا الاستعراض الضخم للقوة يشكل 20% من إجمالي القوات البحرية الأميركية التي أصبحت موجودة بشكل دائم في الخليج، وقد أجرت القوات الأميركية واحدة من أكبر مناوراتها البحرية خلال شهر أغسطس/آب عام 2007 مقابل السواحل الإيرانية، وتأتي هذه المناورات على خلفية تصاعد الحرب الإعلامية والاستخباراتية بين واشنطن وطهران، وتتضح حمى التوتر بين البلدين من خلال الإعلان الذي صرح به نائب الرئيس الأميركي السابق ديك تشيني في زيارته إلى المنطقة عام 2008؛ حيث قال: "إن أميركا لن تسمح لإيران بالهيمنة على الخليج العربي وامتلاك السلاح النووي". وقد رد عليه الرئيس الإيراني السابق محمود أحمددي نجاد بقوله: "إن إيران سترد بقوة على أي اعتداء عسكري أميركي"<sup>(1)</sup>.

يشكل الخليج العربي أولوية قصوى في استراتيجية الأمن الوطني الأميركي منذ إعلان مبدأ كارتر في عام 1979؛ الذي ينص على أن "أي مساس بمنايع النفط في الخليج هو مساس بالأمن الوطني الأميركي"، لقد أعلن قائد الأسطول الخامس الأدميرال جون ميلر ثلاثة أهداف عملياتية للتمرين الدولي في الخليج من 6-30 مايو/أيار 2013. بمشاركة 41 دولة: إزالة الألغام من مياه الخليج، وحراسة السفن التجارية، وحماية منصات النفط<sup>(2)</sup>. هذا التمرين الدولي في مياه الخليج في عام 2013، يعتبر مثلاً على الالتزام الدولي بتأمين مصادر وممرات الطاقة وردع أي محاولات مستقبلية لإغلاق مضيق هرمز، خاصة بعد التهديدات الإيرانية المتكررة بإغلاقه؛ لقد كانت التمرينات عبارة عن محاكاة لإغلاقه من قبل إيران وكيفية إعادة فتحه.

---

(1) عبد الله، عبد الخالق، "استعراض القوة في الخليج"، الخليج، (5 يونيو/حزيران 2008).  
(2) الأزدي، أحمد، "المناورات الدولية لكسح الألغام في الخليج ونزعة الهيمنة الإيرانية"، مركز الجزيرة للدراسات، 9 يونيو/حزيران 2013، (تاريخ الدخول: 10 يونيو/حزيران 2013):

<http://studies.aljazeera.net/reports/2013/06/20136917195733277.htm>

وفي ضوء الحقائق السابقة عن الوجود الأميركي وما تمارسه الولايات المتحدة من تدخل في شؤون الخليج، يتضح مدى حجم الحضور الأميركي وتغلغله وتأثيره في جميع مكونات المنطقة؛ إن مثل هذا الحضور والتغلغل والتأثير المتعاظم للقوة الأميركية في هذا الجزء الحيوي والمهم من العالم العربي يبرز بوضوح مدى الرغبة الأميركية في التحكم والهيمنة في إدارة شؤون المنطقة؛ التي ما زالت تبحث عن الأمن والاستقرار. إن الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على العراق أكدت أن أميركا تعد السبب الأساسي في انعدام الأمن وغياب الاستقرار عن هذه المنطقة، وأن معظم التوترات والضغوط التي تشهدها المنطقة ناتجة عن الاحتلال الأميركي للعراق، وتصعيد المواجهة مع إيران، ثم ممارسة الضغوط على دول الخليج من أجل الوقوف ضد إيران وتلبية الرغبات الأميركية، وعلى الرغم مما يشهده الملف النووي الإيراني من تطور وتوافق بين الولايات المتحدة وإيران، فإن الولايات المتحدة ستبقى تحاول الإمساك بكافة الأوراق في المنطقة من أجل استمرار سيطرتها على الخليج.

## تهديدات دولية أخرى

صحيح أن الوجود الأميركي المكثف في منطقة الخليج العربي، والأطماع والمصالح الأميركية تمثل التهديد الأول لدول مجلس التعاون الخليجي؛ ولكن هناك دول أخرى كثيرة لها مصالح وأطماع ورغبة في اختراق هذه المنطقة من أجل تحقيق مصالحها المختلفة، ويمكن أن تشكل أطماع هذه الدول نوعاً من التهديد المباشر أو غير المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي إن حاضراً أو مستقبلاً، ومن هذه الدول روسيا الاتحادية، والاتحاد الأوروبي والصين والهند وغيرها.

### أ- روسيا الاتحادية:

على الرغم من انحسار الدور الروسي في التأثير على مسرح الأحداث على المستوى العالمي؛ فإن روسيا الاتحادية ما زالت تحاول استرجاع دورها ونفوذها في السنوات الأخيرة، وتسعى لأن تكون لاعباً رئيساً في منطقة الخليج العربي، وقد

وضعت لنفسها استراتيجية مُنافِسةً لاستراتيجية الولايات المتحدة؛ وذلك من خلال تبني استراتيجية مزدوجة ذات ذراعين: الأولى دفاعية في أوروبا بعد الاختراق الأميركي الذي حاول توسيع نطاق حلف الأطلسي شرقاً، والثانية هجومية لدعم علاقاتها مع إيران من خلال مساعدتها وتزويدها بالمفاعلات النووية<sup>(1)</sup> والوقوف إلى جانبها في المحافل الدولية؛ الأمر الذي يعزز من موقف إيران ويؤدي إلى خلق حالة من الإرباك وعدم الاستقرار في المنطقة، ويدفع نحو مزيد من سباق التسلح.

كما أن موقف روسيا الداعم للنظام السوري في مواجهة الثوار؛ سواء في مجلس الأمن أو المحافل الدولية أو على مستوى دعم إيران التي تقف إلى جانب النظام السوري، يؤشر على اتجاه روسيا لدخول حلبة الصراع في منطقة الخليج. وتسعى روسيا إلى إقامة علاقات عسكرية واقتصادية مباشرة مع دول مجلس التعاون الخليجي؛ إذ ترى بوصفها دولة بحرية عظمى وعضواً دائماً في مجلس الأمن، أن من حقها أن تكون أحد الأطراف التي تضمن الأمن في منطقة الخليج؛ لذلك تحاول إدارة المعادلة في هذه المنطقة الحساسة مع كافة القوى الدولية المتنافسة والأطراف الإقليمية بطرق مباشرة وغير مباشرة؛ ولعل موقفها من أحداث الربيع العربي، خاصة دعمها للنظام السوري خير دليل على ذلك.

## ب - الاتحاد الأوروبي:

تولي أوروبا اهتماماً كبيراً لمنطقة الخليج؛ فهي ما زالت تعتمد ومنذ سنوات طويلة على نفط الخليج، ولها مصالح تجارية واقتصادية كبيرة مع دول مجلس التعاون الخليجي؛ ولذلك فإنها تريد أن تضمن استمرار تدفق النفط الخليجي إلى دولها، ومن هذا المنطلق تسعى أوروبا إلى طرح مبادرات الشراكة الأمنية والاقتصادية مع دول الخليج؛ مثل: طرح فكرة عقد مؤتمر دولي على غرار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، أو إنشاء مؤسسة على غرار منظمة الأمن والتعاون الأوروبي. وقد أقر حلف شمال الأطلسي مبادرة إسطنبول للتعاون، خلال المؤتمر

(1) آل سعود، أمن منطقة الخليج العربي، ص 24.

الذي عقد في مدينة إسطنبول بتركيا في يونيو/حزيران 2004؛ التي تنطوي على آفاق غامضة للتعاون الأمني<sup>(1)</sup>؛ إذ تضمنت إجراء حوار استراتيجي مع بعض دول الخليج بشأن قضايا الأمن والإرهاب، وقد انضمت أربع دول خليجية لهذه المبادرة هي: الكويت والإمارات العربية المتحدة، والبحرين وقطر؛ بينما لم تنضم المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان.

وتعتبر مبادرة إسطنبول تحولاً واسعاً بخصوص الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها؛ حيث يعتقد الكثيرون أن هذه المبادرة مجرد غطاء لتعزيز الوجود الأميركي في منطقة الخليج، وأن حلف شمال الأطلسي يرغب في الهيمنة عليها. وعلى الرغم مما يقال عن المبادرة فإنها تشتمل على ستة أنشطة تتمثل في المساعدة في مجال الإصلاح الدفاعي، والتعاون العسكري - العسكري في المجالات التعليمية والتدريبية لتحسين قدرة الدول المعنية على المشاركة في عمليات الحلف، والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب، والتعاون في مجال منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، والتعاون في مجال أمن الحدود والتخطيط للحالات الطارئة المدنية<sup>(2)</sup>.

ويثير غموض المصطلحات التي يطرحها حلف شمال الأطلسي مخاوف دول الخليج؛ مثل: الحوار والشراكة، ويشكل وجود الحلف غطاء للهيمنة الأميركية لدى الرأي العام الخليجي؛ الذي يعارض مثل هذا الوجود<sup>(3)</sup>، ويضاف إلى ذلك محاولة الدول الأوروبية - خاصة بريطانيا وفرنسا - بيع الأسلحة وعقد الصفقات مع بعض دول الخليج، كما أن هذه الدول أقامت قواعد عسكرية لها في بعض دول الخليج؛ مما يؤكد رغبتها في الحصول على موطئ قدم في المنطقة.

## ج - الهند وباكستان:

تنظر الهند وباكستان إلى منطقة الخليج باعتبارها منطقة حيوية بالنسبة إليهما؛ فشبه الجزيرة العربية تطل على المحيط الهندي من شماله الغربي، وهناك علاقات

- 
- (1) رايسنر، المنظر الأوروبي لأمن الخليج العربي، ص 204، 205.
  - (2) محمود، أحمد إبراهيم، "الدفاع المشترك الخليجي محدودية التعاون في ظل التدويل"، السياسة الدولية، (العدد 172، إبريل/نيسان 2008)، ص 156، 157.
  - (3) عبد الرحمن، أنور، "تحديات الأمن في الخليج"، الاتحاد، (27 ديسمبر/كانون الأول 2009).

اقتصادية وتاريخية بين شبه الجزيرة العربية والخليج العربي من جهة وبين الهند وباكستان من جهة أخرى، كما أن دول الخليج ترى في باكستان ظهيراً أمنياً؛ ولا سيما في ضوء امتلاكها قنبلة نووية في مواجهة القنبلة الإسرائيلية والقنبلة النووية الإيرانية المحتملة؛ إذ كانت من أوائل الدول التي حاولت دول الخليج الاستعانة بها للمشاركة في عاصفة الحزم ضد حركة أنصار الله المعروفة بـ "جماعة الحوثيين".

وبمعيار التوظيف السياسي العام فإن باكستان دولة محايدة للنظام الإقليمي الخليجي، وهناك وحدة ترابط على مستوى الممرات المائية بين الخليج وبحر العرب؛ حيث يقع كل من صلالة العمانية وكراتشي الباكستانية، وبومباي الهندية على ذات الامتداد، وبما أن جنوب آسيا منطقة ملاصقة للجزيرة العربية وبحر العرب؛ فهي بحكم هذه الطبيعة معنية بأمن الممرات الحيوية للمنطقة، وتمثل منطقة جنوب شرق آسيا نقطة النفاذ بين الخليج وجنوب شرق آسيا وأستراليا، وبالتالي يمر عبر جنوب شرق آسيا الكثير من السلع والخدمات الحيوية المتحركة بين المنطقة والشرق الأقصى، كما أن حالة الأمن في الجنوب الآسيوي تعكس نفسها بشكل مباشر أو غير مباشر على الممرات الدولية المعنية بالتجارة والنفط الخليجي، وأن أي اضطراب أو إرباك في هذه المنطقة من شأنه أن ينعكس بشكل سلبي على تجارة دول الخليج الدولية<sup>(1)</sup>.

وبسبب احتضان دول الخليج العربية لعدد كبير من العمالة الوافدة من بلدان شبه القارة الهندية (الهند وباكستان وبنغلادش)؛ التي يتجاوز عددها مئات الآلاف، ويفوق حجمها عدد المواطنين في بعض هذه الدول، فإن تفاعلات الأمن بين الخليج وجنوب آسيا تتداخل وتؤثر في بعضها، كما أن بنية الأمن النووي في جنوب آسيا تضع أمن الخليج العربي أمام تحدٍّ كبير<sup>(2)</sup>؛ خاصة في ظل ظهور الهند على الساحة الدولية كقوة صاعدة في مختلف المجالات.

والخلاصة أن كلاً من الهند وباكستان وكذلك دولاً أخرى كالصين واليابان يمكن أن تشكل تحدياً للأمن الخليجي؛ وذلك بسبب وجود مصالح لهذه الدول في

(1) المدهون، "أمن الخليج بعد حرب العراق"، ص 94.

(2) المرجع السابق، ص 95.

المنطقة، وما ينتج عن ذلك من تنافس بين القوى الكبرى ذات النفوذ والمصالح حول ثروات الخليج؛ لكن لأسباب سياسية وعسكرية مختلفة لا يمكن أن يضطلع الاتحاد الأوروبي أو روسيا الاتحادية أو الصين والهند أو اليابان في المستقبل القريب بدور مماثل للدور الذي تؤديه القيادة المركزية للقوات الأميركية والأسطول الخامس الأميركي في منطقة الخليج.





الفصل الثالث

**مستقبل أمن  
دول الخليج واستراتيجية حمايته**



## أزمات تحدد مستقبل الأمن في النظام الإقليمي الخليجي

ما تزال معضلة الأمن في النظام الإقليمي الخليجي - وستبقى في المدى المنظور - من أكثر القضايا الساخنة والمهمة التي تثير القلق، وتستدعي البحث والدراسة من قِبَل الساسة والباحثين في شتى أرجاء الوطن العربي لمعرفة مصير الأوضاع في هذه المنطقة، والاتجاهات المستقبلية لهذه القضية المعقدة، والترتيبات المرتقبة لأمن هذه المنطقة التي تفيض بعوامل عدم الاستقرار. وينبع هذا الاهتمام بمستقبل المنطقة وأوضاعها الأمنية من الأهمية الجيوبوليتكية والجيوستراتيجية التي تتمتع بها؛ إذ تُعدُّ مثار اهتمام القوى الكبرى على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛ وذلك لما تمتلكه دول الخليج من ثروات ومصادر هائلة للطاقة؛ مما يجعلها ذات ارتباط وثيق باستقرار الاقتصاد العالمي وازدهاره، كما أن تزايد وكثافة المصالح الدولية أدى بالضرورة إلى تدويل صيغة الأمن في المنطقة.

إن الأهمية التي تحظى بها المنطقة جعلت مسألة الحفاظ على أمنها ضرورة عربية وعالمية في الوقت نفسه؛ مما يدعو إلى إيجاد معادلة أو صيغة متوازنة وفاعلة لتحقيق الأمن في هذا الإقليم في ظل التحديات والتهديدات والمخاطر المتعددة والمتنوعة التي يواجهها.

إن مناقشة الوضع الراهن للأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي لا يمكن أن يكون معزولاً عن سياقه العربي باعتبار أن أمن الخليج هو امتداد للأمن

القومي العربي، وأن معالجة الأمن في هذه المنطقة يجب أن تكون أيضاً في سياق المفهوم الشمولي للأمن؛ أي أن تؤخذ بعين الاعتبار الجوانب والأبعاد المختلفة للأمن الداخلية والخارجية على حدٍ سواء؛ بما فيها المكونات السياسية والاجتماعية والعسكرية والاقتصادية، وكذلك حجم وطبيعة التهديدات التي تواجه المنطقة في الحاضر والمستقبل؛ وذلك على أن تراعى المصالح الوطنية لجميع الأطراف ذات العلاقة بما فيها القوى الكبرى؛ حتى يكون مستقبل النظام الأمني لدول الإقليم عملياً وواقعياً، ويتحقق فيه التوازن ومواكبة المتغيرات المختلفة، ولا يتجاهل المصالح التي يمكن أن تكون متضاربة.

تتسم المخاطر التي تواجه النظام الإقليمي الخليجي كما رأينا بالتعدد والتنوع؛ فهي تتشابك وتتداخل بين ما هو محلي/وطني وإقليمي ودولي؛ فالتطورات والمتغيرات التي شهدتها المنطقة وما تزال، وكذلك العضلات المزمنة والمستجدة، والمشكلات التي تعاني منها دول مجلس التعاون الخليجي، ومن أبرزها المشكلة الديمغرافية الناتجة عن زيادة العمالة الوافدة، والإرهاب والعنف والتطرف، وقضية الإصلاح السياسي ومشكلات الحدود، ومستقبل الأمن الاقتصادي في ضوء إمكانية نضوب النفط مستقبلاً، والإنفاق الهائل على التسليح، والتنمية السريعة التي تشهدها هذه الدول، ومحاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي، وما يمكن أن ينجم عنها من آثار مختلفة، جميعها تشكل تهديداً بانعدام الأمن وغياب الاستقرار في المنطقة.

ومن المعروف أن النظام الإقليمي الخليجي شهد تحولاً جديداً وكبيراً في البيئة الأمنية بجوانبها المختلفة منذ الاحتلال الأميركي للعراق وحتى بعد خروجه عام 2011، وما رافق ذلك وما ترتب عليه من آثار وانعكاسات مسّت كل أبعاد الأمن والاستقرار في الإقليم؛ بل إنهما بثت الرعب والخوف في كل أرجاء المنطقة، وفي الوقت نفسه الذي شهد فيه العراق حالة الاهيار والدمار التي لحقت بكل مكونات الدولة ومؤسساتها، برزت أزمة جديدة تمخضت عن الملف النووي الإيراني، وأخذت هذه الأزمة بالتصاعد بين الولايات المتحدة وإيران وإسرائيل، وامتدت لتشمل القوى الدولية الأخرى والأمم المتحدة.

وقد استغلت إيران الأوضاع الجديدة المترتبة على احتلال العراق، ووجدت فيها فرصة مناسبة ومواتية لبسط نفوذها الإقليمي، والاضطلاع بدور أكبر من خلال تحسين وتعزيز وضعها الاستراتيجي؛ ومن ثمَّ بادرت للإمساك بزمام الأمور في المنطقة وفق سياسة واضحة متوازنة، وجهت من خلالها التفاعلات والتحركات في الإقليم لإحداث اختراقات للحالة السائدة، فعملت على نسج علاقات مختلفة مع العديد من الأطراف، خاصة مع سوريا وحزب الله في لبنان، وقد استغلت الأزمة السورية أسوأ استغلال لتثبيت أقدامها في المنطقة، ووظفت ما هو متاح من إمكانيات ومقدرات لتأكيد حضورها المؤثر لاستخدامه ورقة ضغط إقليمية في مواجهة الولايات المتحدة والقوى الدولية الأخرى؛ وهذا أدى إلى بروز إيران قوة مؤثرة في المنطقة ولاعباً رئيساً دون منازع؛ وبناء عليه فإن إيران ترى أن أمن الخليج يجب أن يكون شأنًا خالصاً لإيران؛ التي تعتبر أن منطقة الخليج منطقة نفوذ حيوي بالنسبة إليها<sup>(1)</sup>.

إن تصاعد أزمة البرنامج النووي الإيراني مع الولايات المتحدة والغرب عموماً، وتمسك إيران بموقفها وإصرارها على الحصول على السلاح النووي، على الرغم من بوادر الانفراج التي حصلت في نهاية عام 2013 ثم الاتفاق الإطارى في 2 من إبريل/نيسان 2015، وما تمارسه إسرائيل من ضغط على الولايات المتحدة باعتبارها أكثر دولة متضررة من امتلاك إيران لهذا السلاح، قد يدفع الولايات المتحدة للقيام بعمل عسكري ضد إيران لإجهاض مشروعها النووي؛ مما يعني نشوب حرب جديدة في منطقة الخليج والشرق الأوسط يترتب عليها مزيد من الدمار والفوضى ستشمل المنطقة بأسرها، وستخلف مزيداً من المشكلات والمتاعب والأخطار لدول مجلس التعاون الخليجي؛ التي ربما تكون أكثر المتضررين من هذه الحرب.

وكان الاتفاق الإطارى قد أثار مخاوف دول مجلس التعاون ودفعها إلى إعادة النظر في جدية تحالفها مع الدول الغربية، وعلى رأسها واشنطن، ومدى التزامها

---

(1) عبد الفتاح، بشير، "بواعث التوتر بين العرب وإيران"، شؤون عربية، (العدد 142، صيف 2010)، ص 41.

بأمن الخليج ودوله، ويتضمن هذا الاتفاق تنازلات عدة من قِبَل الطرفين<sup>(\*)</sup>. وأبرز ما يلفت الانتباه في الاتفاق هو عدم إنهاء أزمة البرنامج النووي الإيراني بشكل جذري، وترحيلها إلى فترة زمنية قادمة تتراوح بين 10 و25 عامًا؛ مما يعني استمرارية معضلة البرنامج النووي الإيراني كمصدر تهديد رئيس ومباشر لأمن دول مجلس التعاون الخليجي وما يترتب عليه من آثار حالية ومستقبلية، كما أنه لا يمنعها من الحصول على قبلة نووية بعد انقضاء مدة الاتفاق؛ فضلاً عن أن رفع العقوبات عن طهران يمثل فرصة لالتقاط أنفاسها وإعادة توازنها الاقتصادي والمالي؛ مما يسهم في توسيع نفوذها في المنطقة العربية بعدما أهدمت مالياً جراء دعمها لنظام بشار الأسد في الأزمة السورية والتراجع الحاد لأسعار النفط عالمياً.

وعموماً فإن ما تشهده منطقة الخليج من أزمات متشابكة ومعقدة ومتداخلة تجعل موضوع الأمن في المنطقة قضية بالغة التشابك والتعقيد، كما تجعل الأوضاع تتسم بشيء من الغموض والالتباس، وعدم القدرة على التنبؤ الدقيق بمجريات الأمور واتجاهاتها المستقبلية؛ وذلك لتعدد اللاعبين وتداخل الأدوار وتعارض المصالح بين الأطراف ذات النفوذ والعلاقة، واختلاف الرؤى ووجهات النظر حول إمكانية وضع ترتيبات أمنية يتفق الأطراف عليها، وتلبي مصالح الجميع. ولكن الأمر الذي يبقى مُلحاً ومؤكدًا هو أن تبحث هذه الأطراف على اختلافها، وفي مقدمتها دول مجلس التعاون الخليجي، عن ترتيبات أمنية جديدة

---

(\*) تلتزم الدول الغربية بتعليق العقوبات على طهران في حال وفائها بالشروط المتفق عليها؛ دون توضيح كيفية التأكد من التزام إيران بنود الاتفاقية، في المقابل تلتزم إيران بخفض أجهزة الطرد المركزي العاملة من 19 ألف جهاز إلى 6104 أجهزة على أن تكون من الجيل الأول فقط، كما تمتنع عن بناء منشآت جديدة لتخصيب اليورانيوم أو إجراء أية أعمال أبحاث أو تطوير تخصيب اليورانيوم في منشأة فوردو لمدة 15 عامًا، وأن لا تزيد معدلات تخصيب اليورانيوم عن 3.67 طوال هذه المدة، كما توافق إيران على خضوع منشآتها لعمليات تفتيش من قِبَل الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمدة 25 عامًا. انظر: أبو ارشيد، أسامة، "الولايات المتحدة واتفاق الإطار مع إيران: الدوافع والمكاسب والأثمان"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 14 إبريل/نيسان 2015، (تاريخ الدخول: 15 إبريل/نيسان 2015):

وآليات وتدابير عاجلة لضبط الأمور، ومنعها من التدهور والانزلاق إلى حافة الهاوية؛ ومن ثمَّ الابتعاد عن شبح المخاطر والتهديدات؛ التي أصبحت شاخصة للعيان، وتهدد كل دول المنطقة.

إن أي نظرة مستقبلية إلى الأوضاع في الخليج، وما يمكن أن يحدث من تطورات، تشير إلى أن هناك عددًا من القضايا الساخنة أو الأزمات القابلة للانفجار أو التفاقم نحو الأسوأ، وأن تفاعلاتها وتطوراتها تحدد مستقبل الأمن في النظام الإقليمي الخليجي، ويمكن هنا أن نشير إلى عدد من هذه القضايا على النحو الآتي:

#### أ- الأزمة العراقية:

يمكن وصف ما وصلت إليه الأوضاع في العراق بأنها حالة مأساوية، وغير قابلة للإصلاح في المدى القريب، ولا سيما في ظل استمرار تدهور الظروف السياسية والأمنية، وعدم القدرة على التوصل إلى صيغة ملائمة للحوار والتفاهم بين أطراف اللعبة، تساعد على استتاب الأمن والهدوء، وقد كان من المتوقع أن تؤدي الانتخابات التي جرت في عام 2010 إلى الإسهام في تقريب وجهات النظر بين الأطراف المختلفة من أجل العمل على إيجاد عراق جديد موحد ومستقر؛ ولكن نتائج الانتخابات لم تُفضِ إلى هذا الهدف؛ بل حدثت حالة التشظي والانقسام السياسي حول تشكيل الحكومة الجديدة؛ مما أدى إلى تصعيد الأزمة وتأخر تشكيل الحكومة واستمرارها لعدة شهور، ومما يزيد الأمر سوءاً أن الجيش العراقي ما زال غير مؤهل لإدارة العملية الأمنية، والحفاظ على الاستقرار الداخلي؛ خاصة بعد انسحاب القوات الأميركية، ومما يؤكد عدم قدرة الجيش العراقي على الاضطلاع بمسؤولياته استمرار عمليات التخريب والتفجير التي تحصد العشرات من القتلى يوميًا، فضلاً عن انهيار قواته أمام تنظيم الدولة الإسلامية في عدد من المحافظات والمدن العراقية. ويبدو أن ما بُدِل من جهود متواضعة بين الطوائف والتيارات المختلفة من أجل الخروج من الأزمة، والوصول إلى حالة من الوفاق الوطني غير كافية، ولا ترقى إلى مستوى التحديات الجسام التي تواجه العراق، وأن

ما حدث في بعض المحافظات العراقية خلال عامي 2013-2014، نتيجة تدخل الجيش بشكل تعسفي منحاز لصالح طائفة معينة، وبما يخدم سياسات رئيس الحكومة السابق نوري المالكي، يشير إلى استمرار حالة الفوضى وعدم الاستقرار والتهديد لكافة دول المنطقة؛ وربما ليست هناك نوايا صادقة لدى الأطراف المتنفذة أصلاً لتسوية الأوضاع بشكل يرضي جميع الأطراف؛ مما يرجح استمرار حالة الشقاق والخلاف والتشتت، وبالتالي عدم الاستقرار والفوضى في المدى المنظور؛ الأمر الذي يجعل جميع دول المنطقة تعيش حالة خوف ورعب من تصدير الفوضى إلى خارج العراق، ويؤكد ذلك نتائج الانتخابات التي جاءت لصالح نوري المالكي في إبريل/نيسان 2014.

إن حالة عدم الاستقرار التي يعيشها العراق أصبحت تشكل مصدر قلق وإزعاج لجميع دول الخليج؛ فحالة فقدان التوازن والفوضى والتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية هي من دون شك مصدر خطر وتهديد لجميع الدول المحيطة بالعراق، خاصة دول مجلس التعاون؛ حيث توجد في العراق قوى سياسية وطائفية لا تفكر في التعايش السلمي المشترك، وتقاسم السلطة واللجوء إلى الحكمة والتعقل في تسوية جميع الخلافات بما يصب في مصلحة العراق ووحدته الوطنية؛ بل إن بعض الأطراف تسعى لإقصاء الآخر واستئصاله ونفيه مستخدمة في سبيل تحقيق ذلك سلاح التشدد والمذهبية لتغطية أطماعها السياسية وتحقيق شهرة الزعامة والتسلط.

وبالحصول فإن التعصب والاقتيال الطائفي، والعنف المتزايد والمصالح والأدوار المؤثرة للقوى الخارجية، كل ذلك يحمل في طياته الكثير من الأخطار التي لا تتوقف عند حدود العراق؛ بل ستكون لها انعكاسات سلبية على كل دول المنطقة.

## ب - البرنامج النووي الإيراني:

ظهرت أزمة البرنامج النووي الإيراني إلى السطح عام 2002 بعد أن كشفت منظمة إيرانية معارضة "المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية" (NCRI) عن أنشطة إيران النووية غير المعلنة من خلال توفير المعلومات حول المواقع النووية الإيرانية



السرية؛ الأمر الذي أثار مخاوف إقليمية ودولية كبيرة، أسفرت عن تشكيل ترويكا من (ألمانيا، بريطانيا، فرنسا) لمفاوضة إيران حول برنامجها النووي، ثم توسعت لاحقاً لتشمل الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا.

وتعود دوافع طهران لامتلاك السلاح النووي إلى ما يلي<sup>(1)</sup>:

1. رغبتها في هزيمة خصومها الإقليميين (العراق، السعودية، مصر، إسرائيل).

2. ردع تدخل القوة العالمية في المنطقة (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا).

3. الدافع الثالث لا يتحقق إلا إذا تحقق الدافعان السابقان: وهو بناء موقع ريادي في منطقة الشرق الأوسط.

لا تزال أزمة البرنامج النووي الإيراني مستمرة ومن دون حل، وتبدو الأوضاع والظروف المحيطة بهذا الملف معقدة ومفتوحة على كل الأبواب والاحتمالات؛ منها:

- الاحتمال الأول: وهو إصرار إيران على الاستمرار في برنامجها النووي

والمضي في تطويره للوصول إلى امتلاك السلاح النووي؛ وهذا يعني أن إيران تسير في اتجاه يختلف مع إرادة المجتمع الدولي، والقوى الدولية المؤثرة فيه؛ وهي الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وهذا يشير إلى أن المجتمع الدولي سوف يبحث عن فرض مزيد من العقوبات الدولية على إيران، ومحاولة عزلها وحصارها اقتصادياً وعسكرياً. وإذا لم تفلح هذه التدابير، فقد تضطر الولايات المتحدة إلى استخدام القوة العسكرية، وربما بالتعاون مع إسرائيل التي تصر على منع إيران من الاستمرار في برنامجها النووي؛ وذلك من أجل تدمير منشآتها النووية وإجهاض برنامجها النووي. إن مثل هذه العملية العسكرية سينتج عنها تداعيات وآثار خطيرة ليس على إيران وحدها؛ وإنما على منطقة الشرق الأوسط؛ ولكن الانعكاسات الأكثر

---

(1) Quillen, C. "Iranian Nuclear Weapons Policy: past, present, and possible future", **Middle East Review of International Affairs**, (Vol. 6, No. 2, June 2002), p. 17.

خطورة ستكون على الوضع في دول مجلس التعاون؛ التي ستتعرض للضرر بشكل مباشر؛ حيث ستحاول إيران الانتقام عبر توجيه ضربات إلى القواعد الأميركية في دول الخليج.

– الاحتمال الثاني: وهو إمكانية الوصول إلى تسوية الملف من خلال صيغة تفاهم واتفاق بين إيران من جهة وبين الولايات المتحدة الأميركية والدول الأوروبية من جهة أخرى؛ وذلك من خلال بعض الوساطات الدولية لبعض الدول المهتمة بالموضوع؛ مثل: تركيا وغيرها، أو الأمم المتحدة، لتقبل إيران من خلالها بتخصيب اليورانيوم في دول أخرى، وأن يكون البرنامج النووي لغايات سلمية فقط. إن الوصول إلى مثل هذه التسوية يعني تخفيف حدة التوتر والتهديد تجاه إيران وملفها النووي؛ الذي ما زالت تداعياته مستمرة منذ عدة سنوات؛ مما أدى إلى انشغال العالم لا سيما دول مجلس التعاون بهذه التداعيات والتحديات بشكل مثير للقلق والرعب من التطورات غير المحسوبة.

– الاحتمال الثالث: استمرار إيران في تخصيب اليورانيوم وتطوير مفاعلاتها النووية عبر استخدام سياسة المماثلة والدبلوماسية التي تمارسها إيران؛ التي من شأنها أن تمكن إيران من امتلاك السلاح النووي؛ خاصة في ظل السياسات التي أعلنتها الرئيس الأميركي باراك أوباما؛ التي تدعو إلى الحوار والتعاون بشأن تسوية هذا الملف؛ لا سيما أن الولايات المتحدة لا تريد أن تدخل في متاهات جديدة بعد خروجها في أفغانستان والعراق، ويدعم هذا الاحتمال عدم تمكن المجتمع الدولي من اتخاذ تدابير ملائمة لمنع إيران من الاستمرار في برنامجها النووي. وبطبيعة الحال، فإن لهذا الاحتمال انعكاسات خطيرة ومثيرة للقلق بالنسبة إلى كل دول المنطقة في ضوء إحياء الطموحات القومية الفارسية لإيران، وما يترتب عليها من رغبة توسعية وعدوانية يمكن أن تمارسها إيران للهيمنة على الإقليم الخليجي، خاصة أن إيران تتدخل في شؤون بعض الدول الخليجية، وتقوم بأعمال تخريبية فيها من خلال الحرس الثوري المسؤول عن تصدير الفكر السياسي والمذهبي الإيراني إلى هذه الدول، وتشكيل جماعات ومنظمات سرية وتمويلها لتكون سندا وذراعاً لإيران في معظم دول الخليج.

كما أن نجاح إيران في الحصول على السلاح النووي قد يخلق حالة من الرعب ويدفع إلى سياق تسلح جديد بين دول المنطقة، وعموماً فإن أي حرب محتملة في المنطقة بسبب تداعيات البرنامج النووي الإيراني يمكن أن تُحوّل دول الخليج إلى مسرح وضحية بين نار الحرب الأميركية وبين الانتقام الإيراني، وستكون دول مجلس التعاون أكثر المتضررين من هذه الحرب.

### ج - التطرف والعنف والإرهاب:

تعاني معظم دول الخليج العربي من تهديدات أمنية مباشرة نابعة من الداخل، وتتمثل بالدرجة الأولى في تصاعد ظاهرة الإرهاب والعنف، ويبدو أن تنامي هذه الظاهرة قد ارتبط بتعاظم دور الجماعات ذات المرجعية الدينية المتشددة، والرغبة في تغيير الأوضاع الداخلية من خلال اللجوء إلى العنف والإرهاب كأدوات لإحداث هذا التغيير، بالإضافة إلى استغلال هذه الجماعات لحالة الرفض الشعبي الواسع للوجود العسكري الأميركي في منطقة الخليج.

وبالمقابل فإن الولايات المتحدة الأميركية والدول العربية ما زالت مستمرة فيما يسمى بالحرب على الإرهاب، وإن كان الرئيس الأميركي باراك أوباما قد قلّل من شأن هذه المسألة في تصريحاته خلال عام 2010، ولم يجعل الإرهاب في أولويات السياسة الأميركية كما كان في السابق، إلا أن حدوث عمليات العنف والإرهاب بين الحين والآخر ما زالت تقلق دول الخليج، وتلقى اهتماماً من الولايات المتحدة؛ خاصة في ظل وجود تنظيم القاعدة في دول مجاورة لدول مجلس التعاون وتحديداً في اليمن؛ حيث أخذ هذا التنظيم يبرز بشكل واضح، وأصبحت خلاياه تهدد بشكل مباشر مصالح الغرب هناك؛ فضلاً عن خطر تنظيم الدولة الإسلامية الذي بات توسعه في الإقليم يغير معالم الخريطة الجيوسياسية للمنطقة.

بالإضافة إلى ذلك فإن الصراع العسكري بين الحكومة اليمنية الشرعية وبين جماعة الحوثيين وكتائب الرئيس السابق علي عبد الله صالح يهدد ليس فقط أمن الكيان اليمني، وإنما أمن الدول المجاورة؛ وذلك بسبب توسع العمليات العسكرية وانتشارها، وعدم قدرة القوات الموالية للشرعية على السيطرة على الموقف، أو

الوصول إلى تسوية وحل النزاع مع هذه الجماعة، وقد أدى تفاقم الأزمة بين الحكومة اليمنية والحوثيين إلى نقل عملياتها داخل الحدود السعودية. إن خطر الحوثيين وتهديدهم لأمن دول مجلس التعاون يمكن أن يستمر وأن يتصاعد؛ خاصة أن الأوضاع الأمنية في اليمن غير مسيطر عليها، وهي قابلة للتصاعد والانفجار، إضافة إلى التدخل الخارجي والدعم الذي تقدمه إيران لجماعة الحوثيين، وأيضاً ما تمارسه إيران من خلال خلايا موالية لها للتخطيط للقيام بعمليات تخريبية داخل دول مجلس التعاون الخليجي. كما أن هناك منظمات أخرى - خاصة في الصومال - أعلنت عن استعدادها لمناصرة جماعة الحوثيين، ودعم تنظيم القاعدة في اليمن. إن استمرار هذه الأوضاع يشكل حالة قلق وتهديد للأمن بالنسبة إلى جميع دول مجلس التعاون الخليجي، يضاف إلى ذلك ما يحدث في سوريا منذ اندلاع الثورة ضد النظام السوري عام 2011، والتداعيات والتطورات التي حدثت، خاصة دعم إيران للنظام السوري، ودخول جماعات مسلحة تدعمها جهات كثيرة، قد أدت إلى زيادة وتعاضم الإرهاب؛ الذي يمكن أن يمتد إلى منطقة الخليج وسائر دول المنطقة.

لقد أدى تدهور الأوضاع في اليمن وانقلاب الحوثيين بالتعاون مع قوات الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح على الشرعية في اليمن، وسيطرتهم على العاصمة صنعاء في سبتمبر/أيلول 2014، ومواصلة تقدمهم للسيطرة على عدن وسائر الأراضي اليمنية، إلى إنشاء دول مجلس التعاون - باستثناء عُمان - تحالفًا عسكرياً لمواجهة التهديد المباشر للأمن القومي الخليجي؛ المتمثل في سيطرة الحوثيين المدعومين من إيران على مفاصل الدولة الرئيسية، خاصة القطاعات الحيوية والألوية العسكرية<sup>(1)</sup>.

ويأتي أيضاً استجابة لطلب الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي؛ الذي ناشد دول الخليج "تقديم المساندة الفورية بكافة الوسائل، واتخاذ التدابير اللازمة لحماية

---

(1) شبانة، غسان، "عملية عاصفة الحزم الأهداف والمخاطر"، مركز الجزيرة للدراسات، 22 إبريل/نيسان 2015، (تاريخ الدخول: 23 إبريل/نيسان 2015): <http://studies.aljazeera.net/reports/2015/04/201542294020872996.htm>

اليمن وشعبه من الميلشيات الحوثية المدعومة من قِبَل قوى إقليمية"<sup>(1)</sup>.  
وتعد عاصفة الحزم التي انطلقت في 25 من مارس/آذار 2015 بمبادرة وقيادة من المملكة العربية السعودية ومشاركة عدة دول عربية، خطوة متقدمة في إطار تعزيز وتفعيل حماية أمن دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء عُمان، وخطوة تنفيذية أولى في تفعيل العمل التنظيمي المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن وضع حدٍّ لسياسات التوسع والهيمنة الإيرانية المتنامية في منطقة الخليج العربي، وعودة دول الخليج العربي للاعتماد على قواها الداخلية في حفظ أمنها بعيداً عن الاعتماد على الحلفاء الخارجيين؛ الأمر الذي يُعزِّز من السيادة الوطنية وحماية المصالح القومية لدول مجلس التعاون.

---

(1) "عاصفة الحزم: الحسابات والمآلات"، مركز الجزيرة للدراسات، 26 مارس/آذار 2015، (تاريخ الدخول: 1 إبريل/نيسان 2015):  
<http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2015/03/2015326171126136744.htm>



## سيناريوهات مستقبل الأوضاع الأمنية في الخليج العربي

في ضوء المعطيات التي تعرضنا لها بالشرح والتحليل يمكن الحديث عن ثلاثة سيناريوهات يتوقع أن تشهدها منطقة الخليج في المستقبل.

### أ- السيناريو الأول: الكابوس والفوضى

وهو أسوأ السيناريوهات، ويمكن أن يتحقق - وتتحول الأوضاع إلى حالة أسوأ مما هي عليه الآن - إذا حصلت التطورات التالية:

- تفكك العراق وتقسيمه إلى دويلات وتصاعد الحرب الأهلية، وازدياد عمليات التفجير والتخريب، وتدخل الجيش العراقي وميلشيا الحشد الشعبي لصالح فئات معينة، وتصدير الأزمة إلى الخارج، خاصة إذا رافق ذلك مزيد من الهيمنة الإيرانية على الشؤون العراقية.
- اندلاع حرب جديدة في المنطقة بسبب تفاقم أزمة البرنامج النووي الإيراني، وعدم خضوع إيران للمطالب الدولية لوقف تخصيب اليورانيوم؛ مما سيؤدي إلى تداعيات سلبية على المنطقة، فإذا ما قامت أميركيًا بمفردها أو بالتعاون مع إسرائيل بتوجيه ضربة إلى المنشآت النووية الإيرانية؛ فإن ذلك سيجعل المنطقة مسرحًا لعمليات عسكرية وانتقامية تقوم بها إيران؛ التي ستجد من دول الخليج مكانًا للرد على

الولايات المتحدة، كما سيؤدي ذلك إلى تصدير مزيد من العنف والإرهاب إلى كافة دول المنطقة بسبب تفكك الدولة العراقية، وتحريك إيران للخلايا السرية الموجودة في تلك الدول، واستهداف المصالح الأميركية، وتحريك الجماعات الشيعية الموالية لإيران في دول مجلس التعاون، وقيامها بعمليات وردود فعل ضد هذه الدول تعاطفًا مع إيران، بالإضافة إلى استغلال الفوضى وعدم الاستقرار في سوريا، وربما يصل الأمر إلى احتمال إغلاق بعض الممرات المائية، وتعطيل الملاحة في مضيق هرمز.

## ب - السيناريو الثاني: الهيمنة الإيرانية

وهذا السيناريو ليس بأفضل من السيناريو الأول، ويمكن أن يتحقق إذا استطاعت إيران امتلاك السلاح النووي، فإذا لم تقم الولايات المتحدة والدول الكبرى باتخاذ إجراءات رادعة بحق إيران، واتجهت إلى استخدام الأداة الدبلوماسية للتفاهم مع طهران، وإيجاد صيغة مشتركة للاتفاق بينهما بما يحقق مصالح الطرفين - خاصة أن الولايات المتحدة تستخدم سياسة الدبلوماسية الناعمة في تعاملها مع إيران خلال العامين الأخيرين، وسيكون ذلك على حساب دول مجلس التعاون الخليجي - فإن إيران ستتحول إلى قوة مهيمنة في المنطقة - مستغلة نفوذها في العراق، وعلاقتها الاستراتيجية مع النظام السوري، ودفاعها المستمر عنه، ودعمها لحزب الله في لبنان - تعمل على التوسع والتمسك باحتلال الجزر الثلاث الإماراتية، والتدخل في الشؤون الداخلية لدول المجلس من خلال التنسيق مع الجماعات الشيعية الموجودة في هذه البلدان؛ خاصة البحرين والسعودية من أجل الضغط عليها، والمطالبة بمزيد من الحقوق والحريات، وهذا السيناريو سيخلق مزيداً من عدم الاستقرار والإرباك في جميع دول الخليج، وسيدفع بها إلى البحث عن سباق التسلح، والعيش في حالة تأزم مستمرة.



## ج - السيناريو الثالث: استمرار الأزمة الراهنة

وهذا السيناريو يعني استمرار الأوضاع كما هي من دون تغيير جوهري؛ سواء على صعيد الوضع في العراق، أو على صعيد النفوذ والهيمنة؛ التي تمارسها الولايات المتحدة من خلال الوجود العسكري والتحكم بمصير المنطقة وسياساتها، أو بالنسبة إلى البرنامج النووي الإيراني والأوضاع داخل إيران، أو حتى بالنسبة إلى طبيعة العلاقات السائدة بين دول مجلس التعاون، والمشكلات الداخلية والمحلية التي تعاني منها؛ وإذا تحقق هذا السيناريو فستكون له انعكاسات سلبية واضحة على دول الخليج من حيث استمرار حالة التوتر والقلق في المنطقة، وتفاقم أو انفجار بعض الأزمات الداخلية، واستمرار تعاظم الإنفاق العسكري في هذه الدول، وحصول بعض عمليات العنف والإرهاب؛ التي يمكن أن تُسْتَعْلَمَ من جهات خارجية كثيرة؛ خاصة بعد الثورة السورية واختلاط الأوراق فيها، وتدخّل قوى كثيرة ومتعددة؛ مما جعلها ميداناً لمنافسة دولية متعددة الأطراف يستغلها كل طرف بحسب ما تفرضه مصالحه وأهدافه في المنطقة.

وهذا السيناريو هو الأكثر احتمالاً؛ وذلك لمجموعة من الأسباب المتعلقة بالنظام الإقليمي العربي والنظام الإقليمي الخليجي ودول مجلس التعاون الخليجي؛ التي يمكن توضيحها كالاتي:

1. عدم وجود توافق بين الدول العربية على مفهوم الأمن القومي العربي، وغياب رؤية واضحة لديها حول سُبُل حماية هذا الأمن؛ حيث إن هناك اختلافاً كبيراً بين الدول العربية حول القضايا الرئيسية المتعلقة بهذا الأمن، كما تسود النظام الإقليمي العربي حالة من التشتت والانقسام، وعدم القدرة على وضع استراتيجيات للدفاع العربي المشترك لمواجهة التحديات والتهديدات المفروضة على الوطن العربي، وفي مقدمتها الخطر الإسرائيلي؛ الذي ما زال يهدد جميع الدول العربية مجتمعة ومنفردة بما فيها طبعاً دول الخليج العربي؛ وذلك من خلال أهداف وأطماع إسرائيل التوسعية أمنياً وسياسياً واقتصادياً، وهذا التشتت والانقسام العربي حول مفهوم الأمن

القومي العربي ينطبق على أمن دول الخليج العربي؛ التي يُعتبر أمنها امتداداً للأمن القومي العربي.

2. حصول مزيد من الانقسام والتباعد بين الدول العربية بعد اجتياح العراق في أغسطس/آب 1990؛ ومن ثمَّ حرب الخليج الثانية، وظهور رؤية مختلفة حول النظام الإقليمي العربي، وبروز مفهوم خاص لأمن دول مجلس التعاون الخليجي؛ حيث بدأت مفاهيم جديدة بالظهور حول كيفية حماية أمن هذه الدول، وكيف يمكن أن يكون لأمن الخليج آليات ووسائل مختلفة عن بقية الدول العربية بعيداً عن مفهوم الأمن القومي الشامل، وهذا الطرح في حدِّ ذاته خلق مزيداً من التعقيدات، وأدَّى إلى السماح للدول الأجنبية بالتدخل في شؤون المنطقة بشكل مباشر وغير مباشر، وكان للولايات المتحدة النصيب الأكبر في الوجود العسكري في المنطقة، وما زالت حالة الانقسام واختلاف الرؤى والتوجيهات قائمة حتى اليوم.

3. صعوبة تلمُّس موقف خليجي مُوحَّد خاص بقضية أمن الخليج في ضوء تباين واختلاف مدركات التهديد؛ أي أن رؤية كل دولة خليجية لأنماط التحديات والتهديدات التي تواجهها يختلف عن الدول الأخرى؛ حيث إن الأولويات والسياسات لكل دولة تجاه هذه القضية مختلفة، ويتضح ذلك من خلال المواقف المتباينة لدول الخليج تجاه إيران وكيفية التعامل معها؛ وهكذا فإن عدم وجود رؤية مشتركة موحَّدة بين دول مجلس التعاون الخليجي أدى إلى غياب الخطة الاستراتيجية؛ التي يمكن أن تُعتمد لتعزيز سُبل ووسائل الدفاع عن أمن الخليج. وعلى الرغم من وجود بعض صور التنسيق بين دول مجلس التعاون، فإن ذلك ليس كافياً، ولا يرقى إلى مستوى مواجهة التهديدات والمخاطر المفروضة على هذه الدول من القوى الخارجية على المستويين الإقليمي والدولي.

4. ضعف دول الخليج العربي من حيث قلة عدد السكان والقدرات العسكرية والعلمية والتقنية، وعدم توافر الكوادر البشرية المؤهلة لبناء

قوات مسلحة على مستوى التحديات، وبالتالي فإن إمكانية الاعتماد على القوى الذاتية لحماية أمن دول مجلس التعاون محدودة جداً، يضاف إلى ذلك ضعف القدرات الجغرافية، وعدم امتلاك معظم هذه الدول لعمق استراتيجي يشمل الأرض والبشر، كما أن بعضها ظهر إلى الوجود في ظل حماية أجنبية، واستمر بالاعتماد على هذه الحماية منذ ذلك الوقت وحتى اليوم.

5. هناك اختلاف وتباين في الرؤى حول أمن الخليج بين جميع الأطراف المعنية بهذا الأمر؛ فالرؤية الأميركية تختلف عن رؤية دول مجلس التعاون، وكذلك تمتلك إيران رؤية مختلفة عن الطرفين السابقين؛ لأن كل دولة لها مصالح وأهداف خاصة، تجعل رؤيتها لهذا الموضوع مختلفة؛ مما يعقد موضوع الأمن، ويدخل جميع هذه الأطراف في حمى التنافس والرغبة في السيطرة المنفردة على مقدرات المنطقة وثرواتها، وإقصاء الآخر وجعل دوره هامشياً وغير مؤثر، وبالتالي فإن بناء الثقة بين هذه الأطراف أو فتح حوار فيما بينها لتقريب وجهات النظر وإيجاد سُبُل للتعاون ما زال أمراً غير ممكن.

6. إن معضلة الأمن في الخليج مركبة ومعقدة؛ فهي قضية تتداخل فيها المستويات الثلاثة المحلي/الوطني والإقليمي والدولي، وأيضاً تتشابك فيها مكونات الأمن المختلفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية، وحتى الأيديولوجية، وهذا التعقيد يزيد من صعوبة إيجاد سُبُل وآليات للحفاظ على الأمن في المنطقة؛ ذلك أن جدلية الأمن في الخليج لا تقتصر على البعد السياسي أو الأمني، وإنما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار التأثير المتبادل والمتعدد الأبعاد للأمن؛ لأنه يصعب الفصل بين الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يؤثر بعضها في بعض.



## استراتيجية حماية أمن دول مجلس التعاون الخليجي

إن تعدد الأزمات والمخاطر التي تهدد الأمن الإقليمي في الخليج العربي؛ الذي يُعدُّ في الأصل امتداداً للأمن القومي العربي، والمخاوف من تدهور الأوضاع نحو الكارثة في المنطقة، يجب أن يسهم في شحذ الهمم وتعزيز الإرادة العربية والخليجية لرص الصفوف، والعمل بصورة جادة، وضمن آليات قابلة للتطبيق لتطوير وتعزيز التنسيق والتعاون العربي والخليجي للخروج باستراتيجية وسياسة عربية خليجية تستهدف دوراً فاعلاً لدول مجلس التعاون الخليجي بدعم من الدول العربية ضمن ترتيبات وصيغ أمنية متفق عليها بين الأطراف العربية، وتتلاءم مع ما حدث من متغيرات عالمية وإقليمية، لتكون قادرة على التصدي لجميع التهديدات المفروضة على المنطقة.

إن الاستراتيجية الأمنية المستهدفة يجب أن تنطلق من قاعدة أساسية تتمثل في أن أمن منطقة الخليج واستقرارها هو مسؤولية شعوبها ودولها بالدرجة الأولى على أن تساندها الدول العربية الشقيقة والصديقة لإحباط أي عمل عسكري أو أي خطر يمكن أن تتعرض له هذه الدول.

وهذا يقتضي ويستدعي قيام دول مجلس التعاون بما يلي:

1. تعزيز التنسيق والتعاون بين دول مجلس التعاون؛ خاصة في مجالات الأمن والدفاع، والعمل على تعظيم القدرات الذاتية من خلال وضع

استراتيجية محكمة ودقيقة تحاول فيها الاستفادة من خبرات الدول العربية الأخرى؛ التي يمكن أن تقدم الدعم والمساندة بأشكالها المختلفة لدول الخليج.

2. ضرورة قيام دول مجلس التعاون بتنسيق سياساتها ووضع صيغة مشتركة وموحدة من خلال آليات معينة للتعامل مع الولايات المتحدة، وكذلك العمل على عدم الانكفاء على القوى الدولية الأخرى، والبحث عن سبل لتعزيز علاقتهما مع أنظمة ودول مثل: الصين وروسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي واليابان والهند، التي لها مصالح مع مجلس التعاون الخليجي، ويجب أن توظف هذه المصالح المتبادلة بشكل إيجابي، وأن تُستثمر لصالح دول الخليج.

3. السعي نحو التكامل الاقتصادي بين جميع دول مجلس التعاون، فهو ضرورة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في هذه الدول، والعمل على توسيع حجم السوق الخليجي، والقيام بمشروعات مشتركة تُوظف فيها نقاط القوة المتوافرة لدى كل دولة لتعويض نقاط ضعفها من الدول الأخرى؛ وبذلك يمكن إحداث نهضة اقتصادية وتنموية تعزز قدرات هذه الدول.

4. ضرورة إحداث تغيير هيكلي في بنية الاقتصاد الخليجي، والبحث عن وسائل بديلة للنفط كمصادر لاقتصاديات هذه الدول؛ حتى لا تبقى هذه الاقتصاديات مرهونة بارتفاع أو انخفاض أسعار النفط؛ لذلك يجب الاهتمام بتنمية القطاعين الصناعي والزراعي، واستغلال رؤوس الأموال والموارد المختلفة، خاصة الموارد المائية لتعزيز هذه المجالات، وهذا يعني أن تنوع مصادر الدخل القومي في دول الخليج أصبح ضرورة مُلِحَّة؛ حتى لا تبقى رهينة الاعتماد الكامل على النفط.

5. ضرورة قيام دول الخليج بعملية الإصلاح السياسي وتعزيز الديمقراطية داخل مجتمعاتها، وبناء أسس جديدة تقوم عليها العلاقة بين المواطنين والدولة، وليس الحاكم والمحكومين؛ بحيث تركز على مبادئ المواطنة

واحترام حقوق الإنسان والحريات العامة، واحترام المؤسسات، وسيادة القانون، وإتاحة السبل أمام حرية الرأي والتعبير والمشاركة السياسية، وتمكين المرأة واحترام حقوقها، وتعزيز دورها في المجتمع. إن هذا هو السبيل المهم للمساعدة على الخروج من الأزمة، وتعزيز الوحدة الوطنية في الداخل، وإغلاق الباب أمام أي تدخلات خارجية.

6. التعاون والتنسيق الكامل بين جميع دول مجلس التعاون في جهود استئصال التطرف والإرهاب والعنف، وترسيخ الوسطية والاعتدال، وتبني استراتيجية مشتركة لمواجهة الإرهاب؛ وذلك على أن يرافق ذلك معرفة دوافعه وأسبابه الحقيقية، والعمل على معالجتها من أجل الوصول إلى حلٍّ ناجح وسليم لهذه المشكلة، واجتثاثها من جذورها.

7. العمل على إنهاء وتسوية مشكلات الحدود العالقة بين دول الخليج بالطرق السلمية والودية، ومن دون تدخل أطراف خارجية، ومن المفروض أن لا تؤثر الحدود المرسومة من قبل الاستعمار بين دولة وأخرى على علاقات هذه الدول مع بعضها؛ لأن ذلك سيؤدي إلى تأثيرات سلبية تشمل المنطقة برمتها.

8. وضع آلية مناسبة لمعالجة مشكلة العمالة الوافدة، والعمل على إحلال العمالة الوطنية بالتدرج من خلال خطط تتلاءم مع الأوضاع القائمة في كل دولة؛ وذلك كجزء من إطار أوسع يشمل تصحيح الاختلالات السكانية وتأهيل الكوادر الوطنية، وضبط عملية دخول العمالة الأجنبية الوافدة إلى سوق العمل، والنظر في إمكانية استخدام العمالة العربية تلافياً للمشكلات الثقافية والاجتماعية والأخلاقية التي سببتها العمالة الأجنبية.

9. ضرورة البدء بفتح حوار بين جميع دول الإقليم الخليجي، ليشمل جميع الأطراف المشتركة، ومحاولة بناء الثقة بين الدول المطلّة على الخليج؛ وذلك من خلال تطوير مشاريع اقتصادية وتنموية مشتركة تُعمّق التعاون بين هذه الأطراف؛ وذلك من أجل بلورة معادلة أمنية واقعية

تقوم على الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والحد من سباق التسلح، وكذلك الاتفاق على بروتوكول لتأمين حركة الملاحة والتجارة عبر مضيق هرمز.

10. تطوير استكمال القدرات العسكرية المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي؛ خاصة قوات درع الجزيرة؛ باعتبارها النواة التي يمكن أن تتطور إلى جيش خليجي مُوحَّد، وتبني استراتيجية عسكرية خليجية مشتركة لردع ومواجهة جميع التهديدات الخارجية المحتملة.

وفي ظل الأخطار المتعددة التي تواجه منطقة الخليج فإنه لا يمكن لدول هذه المنطقة أن تقف مكتوفة الأيدي مكتفية بانتظار المدد والحلول من الخارج؛ بل إنها مطالبة بالتحرك الجاد والفعال لحل هذه الأزمات، وتلافي الأخطاء التي وقعت في السابق، والاستفادة من تجارب الماضي والحاضر، وعدم الاعتماد على الآخرين لمعالجة ما تواجهه المنطقة من أزمات ومشكلات مزمنة؛ إذ لا يمكن أن يكون هناك حلٌّ معقول ومقبول إلا من داخل دول الخليج العربي نفسها؛ بحيث تسهم جميع الأطراف التي عاشت معاناة هذه المشكلات في حلها.



## خاتمة

يبدو واضحاً في ضوء مناقشة وتحليل الأزمة الراهنة لأمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي أن أمن منطقة الخليج، ودول مجلس التعاون بشكل خاص، يتعرض لمخاطر وتحديات كثيرة ومتنوعة على الصعيدين الداخلي والخارجي، وهي مسألة على درجة عالية من التعقيد والتشابك والتداخل الشديد بين جميع هذه المستويات؛ إذ إن هناك ترابطاً بين هذه التحديات والتهديدات، وكل واحد منها يفيض على الآخر، كما أن ثمة أكثر من علاقة سببية تجعل مسألة الفصل بينها صعبة جداً؛ الأمر الذي يقتضي من أي معالجة لهذه الأزمة أن تتسم بالشمول والدقة والموضوعية.

وبات من المؤكد أن حجم التحديات والتهديدات أخذ في الازدياد والتعقيد بعد ظهور موجات الربيع العربي بتداعياتها وتعقيداتها المختلفة، وامتداد آثارها وانعكاساتها على جميع دول المنطقة العربية من دون استثناء، ومما يزيد من تفاقم أزمة الأمن الخليجي أن دول مجلس التعاون على الرغم من مرور أكثر من ثلاثين عاماً على تأسيسها لهذا المجلس لم تتوصل بعد إلى صيغة أمنية متوازنة في منطقة ذات أهمية استراتيجية واقتصادية كبيرة، وتتسم في الوقت ذاته بمنظومة أمنية هشّة ورخوة وضعيفة وقابلة للاختراق الخارجي.

ومما يزيد الأمر تعقيداً في هذه المنطقة التباين الواضح بين دول مجلس التعاون في تحديد مصادر التهديد والخطر، وبالتالي عدم وضع خطط ضمن أطر توافقية متسقة، وغياب استراتيجية خليجية أو رؤية مشتركة واضحة المعالم للدفاع الخارجي ومواجهة التحديات الخارجية بالتزامن مع معالجة التحديات الداخلية.

ومما لا شك فيه أن الأمور سوف تزداد تعقيداً فيما يتعلق بمعادلة الأمن لدول

مجلس التعاون الخليجي في ضوء التطورات والمتغيرات الإقليمية والدولية، لا سيما ما تشهده البيئة العربية المضطربة بسبب تداعيات ثورات الربيع العربي، وما صاحبها من تعقيدات مختلفة تمثلت في انتشار الصراعات والنزاعات والحروب الداخلية في عدد من الدول يمكن أن تنتقل عدواها إلى معظم الدول العربية؛ وذلك بسبب وجود وانتشار التنظيمات الإرهابية المتطرفة التي أخذت تمتد إلى منطقة الخليج العربي وغيرها.

إذن، يجب أن تشكل هذه التحديات والتهديدات التي تحيط بالمنطقة العربية برمتها، لا سيما منطقة الخليج العربي، دافعاً قوياً وحافزاً مؤثراً لإعادة الحسابات والتخطيط بصورة مختلفة عما كان معهوداً وتقليدياً. فتعاطم المخاطر يقتضي تفكيراً استراتيجياً وغير تقليدي في البحث عن الحلول والمعالجة من خلال استراتيجيات حديثة ومختلفة ترتقي إلى مستوى التحديات والمخاطر، ولتكن بداية الإصلاح في إطار مجلس التعاون الخليجي من خلال وضع استراتيجية لتطوير أساليب التعاون والوصول به إلى جوانب متقدمة من العمل المشترك الموحد؛ الذي تفرضه المصلحة الحيوية والعليا لجميع دول مجلس التعاون الخليجي.

إن الترتيبات الأمنية في منطقة الخليج العربي يجب أن تنطلق من عدة مستويات؛ فعلى المستوى الداخلي لكل دولة يجب البدء بمعالجة جميع المشكلات التي تعاني منها هذه الدول، وأن يتوجه الاهتمام لقضايا الدفاع والأمن والتنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي، وعلى المستوى الإقليمي يجب على دول مجلس التعاون وضع نظام للأمن الجماعي، وأن يكون لهذا النظام دور فاعل وداعم للتكامل الاقتصادي، وهو ضروري بين هذه الدول. أما المستوى الثالث فيتمثل في إيجاد مظلة عربية لدعم الأمن وتعزيزه في دول الخليج؛ وذلك من خلال تعزيز العمل العربي المشترك وآلياته المختلفة، والاستفادة من أسس إعلان دمشق، ومعاهدة الدفاع العربي المشترك، واحترام العلاقة الوطيدة بين أمن دول الخليج والأمن القومي العربي، وأخيراً فإن المستوى الرابع هو الأخذ بعين الاعتبار أن القيود المفروضة على تحرك القوى الإقليمية يستدعي التعاون العربي الخليجي مع القوى الكبرى، بما فيها الولايات المتحدة؛ ولكن ضمن معادلة متوازنة لحفظ حقوق جميع الأطراف، وتوفير الحماية لأمن دول مجلس التعاون الخليجي.

## المراجع



## الكتب (باللغة العربية)

1. أبو عامود، محمد سعد، قضايا الأمن في منطقة الخليج (مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2006).
2. إسماعيل، محمد حافظ، أمن مصر القومي في عصر التحديات (مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1987).
3. إسماعيل، مصطفى عثمان، الأمن القومي العربي (مكتبة مدبولي، القاهرة، 2009).
4. الأشعل، عبد الله، قضية الحدود في الخليج العربي (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة 2002).
5. آل سعود، خالد بن سلطان بن عبد العزيز، أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1997).
6. بلقرين، عبد الإله، الأمن القومي: مصادر التهديد وسبل الحماية (الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1989).
7. تود، إيمانويل، ما بعد الإمبراطورية دراسة في تفكك النظام الأميركي (دار الساقى، بيروت، 2002).
8. حوات، محمد علي، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي (مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000).
9. عبد الله، عبد الخالق، النظام الإقليمي الخليجي (مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2006).
10. العيسوي، أشرف سعد، انعكاسات أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي 2001-2005 (مركز الخليج للدراسات، المنامة، 2007).

11. الغبرا، شفيق، الولايات المتحدة والخليج قراءة للمتغيرات الدولية ورؤية للمستقبل (منتدى التنمية، الكويت).
12. قاسم، جمال زكريا، مشكلات الأمن في الخليج العربي منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1997).
13. مراد، علي عباس، مشكلات الأمن القومي نموذج مقترح (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2005).
14. مكنمارا، روبرت، جوهر الأمن، ترجمة (يونس شاهين)، (الدار القومية، القاهرة، 1970).
15. هويدي، أمين، أحاديث في الأمن القومي العربي (دار الوحدة، بيروت، 1980).

## الدوريات والمجلات والصحف

1. أبو عامود، محمد سعد، "في بناء الدولة الوطنية"، السياسة الدولية، (العدد 162، أكتوبر/تشرين الأول 2005).
2. أحمد، صافيناز محمد، "إيران والخليج: تناقضات السياسية والاقتصاد"، السياسة الدولية، (العدد 181، يوليو/تموز 2010).
3. باقازي، أمل، "السعودية: ضم الإناث لقرار تجنيس أبناء السعوديات أسوة بالذكور"، الشرق الأوسط، (العدد 12146، 29 فبراير/شباط 2012).
4. بشارة، عزمي، "الثورة المصرية الكبرى: آفاق ومخاطر"، شؤون الأوسط، (العدد 138، ربيع 2011).
5. الثقفي، سلطان أحمد، "الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والأمنية لزيادة العمالة الوافدة"، الإدارة العامة، (العدد 3، أكتوبر/تشرين الأول 2008).
6. "دول الخليج تستنكر اتهامات المالكي ضد السعودية"، الحياة اللندنية، (21 إبريل/نيسان 2014).

7. رجب، محمد، "الرؤى المختلفة لأمن الخليج العربي"، دراسات مستقبلية، (العدد 8، يوليو/تموز 2003).
8. زرنوقة، صالح سالم، "الخليج العربي ضغوط من كل اتجاه"، السياسة الدولية، (العدد 16، 2000).
9. السعودون، خالد حاسم، "أحداث 11 سبتمبر/أيلول وانعكاساتها على منطقة الخليج"، المستقبل العربي، (العدد 285، نوفمبر/تشرين الثاني 2002).
10. السعودي، خميس، "دول الخليج تتجاوز نسبة سقف العمالة الوافدة.... والإمارات على رأسها"، الاقتصادية، (العدد 7310، 16 أكتوبر/تشرين الأول 2013).
11. السيد، محمد محمود، "كيف سيواجه العالم تحديات "الأمن السيراني؟"، السياسة الدولية، 25 إبريل/نيسان 2015.
12. سويلم، حسام، "إيران وجيرانها والأزمات الإقليمية" مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، (العدد 5، مايو/أيار 2010).
13. الشايح، أحمد، "700 ألف مواطنة متزوجة من أجنبي يبحثن عن مخرج الاستقرار والأمان"، الرياض، (العدد 16733، 17 إبريل/نيسان 2014).
14. العاني، محمد رجب، "تطبيع دول المجلس مع الكيان الإسرائيلي"، عكاظ، (26 إبريل/نيسان 2011).
15. العايب، خير الدين، "البعث الأمني في السياسة الأميركية المتوسطة وانعكاساتها على الأمن الإقليمي العربي"، الفكر السياسي، (العدد 18، 2005).
16. عبد الرحمن، أنور، "تحديات الأمن في الخليج"، الاتحاد، (27 ديسمبر/كانون الأول 2009).
17. عبد الفتاح، بشير، "الثورات الشعبية وأزمة الوسائط السياسية العربية"، شؤون عربية، (العدد 145، ربيع 2011).
18. عبد الفتاح، بشير، "بواعث التوتر بين العرب وإيران"، شؤون عربية، (العدد 142، صيف 2010).

19. عبد الله، عبد الخالق، "الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي"، **المستقبل العربي**، (العدد 299، 2004).
20. عبد الله، عبد الخالق، "النفط والنظام الإقليمي الخليجي"، **المستقبل العربي**، (العدد 181، مارس/آذار 1994).
21. عودة، عبد الملك، "قضايا الأمن القومي في إطار التكامل"، **السياسة الدولية**، (العدد 51، يناير/كانون الثاني 1977).
22. العيسوي، أشرف سعد، "أمن مجلس التعاون الخليجي"، **السياسة الدولية**، (العدد 181، 2011).
23. العيسى، شملان يوسف، "مستجدات أمن الخليج"، **الاتحاد**، (22 يناير/كانون الثاني 2009).
24. "كتل سياسية تؤكد أن اتهامات المالكي للسعودية من دون دليل وجزء من حملته الانتخابية"، **الحياة اللندنية**، (20 إبريل/نيسان 2014).
25. كوبر، جستين، "القواعد العسكرية الأميركية ومستقبلها في الشرق الأوسط"، **الدفاع الخليجي**، (العدد 64، 2009).
26. مارتن، ليون جي، "آفاق جديدة للأمن القومي في الشرق الأوسط"، **شؤون خليجية**، (العدد 14، مارس/آذار 2000).
27. محمود، أحمد إبراهيم، "الدفاع المشترك الخليجي: محدودية التعاون في ظل التدويل"، **السياسة الدولية**، (العدد 172، إبريل/نيسان 2008).
28. المدهون، عبد الجليل زيد، "العلاقات الخليجية العراقية ومستقبل الأمن في الخليج"، **المستقبل العربي**، (العدد 229، مارس/آذار 1998).
29. المدهون، عبد الجليل زيد، "أمن الخليج بعد حرب العراق"، **معهد الدراسات الدبلوماسية**، (2005).
30. المشاط، عبد المنعم، "الأمن القومي العربي في المرحلة الراهنة"، **شؤون عربية**، (1992).
31. المشاط، عبد المنعم، "أثر حرب الخليج على مفهوم الأمن القومي"، **العلوم الاجتماعية**، (المجلد 21، العدد 4/3، خريف/شتاء 1993).



32. الناصري، أحمد، "المعاهدة الأميركية العراقية وقضايا الوطن المصرية"، الحوار المتمدن، (العدد 2279، يناير/كانون الثاني 2008).
33. نهار، غازي صالح، "المنظور الإيراني لأمن الخليج العربي: الواقع والخيارات"، النهضة، (العدد 3، يوليو/تموز 2008).
34. الهاجري، سليمان عواد، "سيناريوهات الهجوم على إيران"، شؤون خليجية، (العدد 113، يوليو/تموز 2011).
35. هلال، علي الدين، "الأمن القومي العربي: دراسة في الأصول"، شؤون عربية، (العدد 35، يناير/كانون الثاني 1984).

### الرسائل الجامعية

1. الجدعان، خليفة حمدان، التهديدات المستقبلية لدول الخليج العربي، (أطروحة ماجستير)، كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية، عمان، 2004.
2. الزبود، محمد طه، مستقبل أمن الخليج والمتغيرات في الشرق الأوسط، (أطروحة ماجستير)، الجامعة الأردنية، عمان، 2007.

### المؤتمرات والندوات

1. الأمير، فهد أحمد، "المنظور الشامل لأمن منطقة الخليج العربي"، ورقة قُدمت إلى مؤتمر النظام الأمني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية (أبو ظبي، 5-7 مارس/آذار 2007).
2. جبور، منى الأشقر، "الأمن السيبراني: التحديات ومستلزمات المواجهة"، ورقة قدمت إلى اللقاء السنوي الأول للمختصين في أمن وسلامة الفضاء السيبراني، (بيروت، 27 - 28 أغسطس/آب 2012).
3. الجحني، علي بن فايز، "أثر الإرهاب في مجتمعاتنا ووسائل مكافحته"، ورقة قدمت إلى مؤتمر النظام الأمني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية، (أبو ظبي، 5-7 مارس/آذار 2007).
4. رايسنر، يوهانس، "المنظور الأوروبي لأمن الخليج العربي"، ورقة قدمت إلى مؤتمر النظام الأمني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية، (أبو ظبي، 5-7 مارس/آذار 2007).

5. ستاتسفيلد، جارت، "أمن الخليج العربي عقب غزو إيران"، ورقة قدمت إلى مؤتمر النظام الأمني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية، (أبو ظبي، 5-7 مارس/آذار 2007).
6. الشايحي، عبد الله، "الوضع الأمني في العراق وتداعياته على منطقة الخليج العربي"، ورقة قدمت إلى مؤتمر النظام الأمني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية، (أبو ظبي، 5-7 مارس/آذار 2007).
7. كروزمان، إيتوني، "إيران دولة ضعيفة أم قوية"، ورقة قدمت إلى مؤتمر النظام الأمني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية، (أبو ظبي، 5-7 مارس/آذار 2007).
8. لارسن، تري رود، "مراكز الأزمات في المنطقة والحاجة إلى معالجات جديدة"، ورقة قدمت إلى مؤتمر النظام الأمني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية، (أبو ظبي، 5-7 مارس/آذار 2007).
9. الهواري، عبد الرحمن رشدي، "التحديات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي"، ورقة قدمت إلى ندوة معضلة الدفاع الخليجي وترتيبات الأمن في المنطقة، (أبو ظبي، 24 يونيو/حزيران 2000).

#### مواقع وصفحات الإنترنت

1. الأزدي، أحمد، "المناورات الدولية لكسح الألغام في الخليج ونزعة الهيمنة الإيرانية"، مركز الجزيرة للدراسات، 9 يونيو/حزيران 2013.  
<http://studies.aljazeera.net/reports/2013/06/20136917195733277.htm>
2. "الإمارات تصنف الإخوان المسلمين جماعة إرهابية"، رويترز، 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2014.  
<http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN0IZ0PK20141115>
3. "البنيات التحتية في دول الخليج باتت أهدافاً مفضلة للهجمات الإلكترونية"، فرانس 24، 11 ديسمبر/كانون الأول 2012.  
<http://www.france24.com/ar/20121211-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%8A%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9>

%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D8%AA%D8%B1-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86

4. "التحدي الطائفي في البحرين 6 مايو/أيار 2005"، المجموعة الدولية للأزمات.

<http://www.crisisgroup.org/~media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/Iran%20Gulf/Bahrain/Arabic%20translations/Bahrains%20Sectarian%20Challenge%20Arabic.pdf>

5. جهشان، خليل، "الملف الإيراني بين واشنطن وتل أبيب بعد الانتخابات الأمريكية"، مركز الجزيرة للدراسات، 13 ديسمبر/كانون الأول 2012.

<http://studies.aljazeera.net/reports/2012/12/2012121381112376971.htm>

6. "حالة حقوق الإنسان في العالم"، تقرير منظمة العفو الدولية، 2013.  
[http://files.amnesty.org/air13/AmnestyInternational\\_AnnualReport2013\\_complete\\_ar.pdf](http://files.amnesty.org/air13/AmnestyInternational_AnnualReport2013_complete_ar.pdf)

7. الحسن، عمر، "التصدي لحزب الله تداعيات القرار الخليجي على العلاقات مع إيران"، مركز الجزيرة للدراسات، 24 يونيو/حزيران 2013.

<http://studies.aljazeera.net/reports/2013/06/20136249542751638.htm>

8. "حسائر لدول الخليج بـ 215 مليار بسبب النفط"، الجزيرة نت، 30 يناير/كانون الثاني 2015.

<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/4/96/4925/%D9%83%D8%AA%D8%A8/%D9%83%D8%AA%D8%A8-%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%A8%D9%8A%D8%A9/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%B3%D9%8A%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%AA%D8%A>

- D%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%20-%D8%9F.aspx
9. ولد سالم، أحمد، "حرب الحوثيين في اليمن"، مركز الجزيرة للدراسات، فبراير/شباط 2011.
10. سعيد، بسمة مبارك، "قراءة في رؤية عمان لقضيي التقارب مع إيران والاتحاد الخليجي"، مركز الجزيرة للدراسات، 8 يناير/كانون الثاني 2014.  
<http://studies.aljazeera.net/reports/2014/01/2014189038704848.htm>
11. شبانة، غسان، "عملية عاصفة الحزم الأهداف والمخاطر"، مركز الجزيرة للدراسات، 22 إبريل/نيسان 2015.  
<http://studies.aljazeera.net/reports/2015/04/201542294020872996.htm>
12. "صالح يوقع في الرياض على المبادرة الخليجية لحل أزمة اليمن"، بي بي سي، 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2011.  
[http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/11/111123\\_saleh\\_gulf\\_agreement.shtml](http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/11/111123_saleh_gulf_agreement.shtml)
13. طارق عثمان، مفارقات (داعش): الآمال السياسية التي خابت، في: تنظيم الدولة الإسلامية: النشأة، التأثير، المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2014.  
<http://studies.aljazeera.net/files/isil/2014/11/201411238819725981.html>
14. عبد الله، عبد الخالق، انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 16 إبريل/نيسان 2012. (تاريخ الدخول: 17 إبريل/نيسان 2012):  
<http://www.dohainstitute.org/release/ee7119ae-28f2-4495-8807-71cff25d1490>
15. "العاهل السعودي يخصص خمس مقاعد مجلس الشورى للمرأة"، رويترز، 11 يناير/كانون الثاني 2013.  
<http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE9B22YB20130111>
16. العيسوي، أشرف سعد، "أمن الخليج.. تحديات ومخاطر جديدة"، السياسة

الدولية، 1 يناير/كانون الثاني 2008.

<http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:WNU0NOMR17MJ:digital.ahram.org.eg/articles.aspx%3FSerial%3D222018%26eid%3D255+&cd=1&hl=ar&ct=clnk>

17. "عاصفة الحزم: الحسابات والمآلات"، مركز الجزيرة للدراسات، 26 مارس/آذار 2015.

<http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2015/03/2015326171126136744.htm>

18. "هجمات إلكترونية على مواقع حكومية بالسعودية"، الجزيرة نت، 17 مايو/أيار 2013.

<http://www.aljazeera.net/news/scienceandtechnology/2013/5/17/%D9%87%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9>

19. وادي، عبد الحكيم سليمان، "الأمن القومي العربي والأخطار الجديدة"، مركز راشيل كوري الفلسطيني لحقوق الإنسان ومتابعة العدالة الدولية، 21 فبراير/شباط 2013.

20. "اليمن يقر دولة اتحادية من ستة أقاليم 4 في الشمال و2 في الجنوب"، رويترز، 10 فبراير/شباط 2014.

<http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAEA1907L20140210>

### الكتب (باللغة الإنجليزية)

1. Berkowitz, M. Bock, P.G., *American National Security: A reader in Theory and policy*, (Free press, New York, 1965).
2. Campbell, K. Flournoy, M. To Prevail, An American Strategy for the campaign Against Terrorism, (Center for strategic and international studies, Washington, 1 November 2001).

3. Foster, J. *Power and security*, (Lexington Books, Lexington, 1976).
4. Holst, K. *The Dividing Discipline, Hegemony and Diversity in International Theory*, (HarperCollins Publishers, Boston, 1985).
5. Lippmann, W. *US Foreign policy: shield of the Republic*, (Little Brawon, Boston, 1943).
6. Pick, O, Critchley, J. *collective security*, (London, 1974).
7. Yergn, D. *Shattend Peace: The origins of the cold war and the National scurity state*, (Houghton Mifflin, Boston, 1978).

### الدوريات

1. International Encyclopedia of The social sciences, Vol. 2, 1968.
2. Gretzky, W. "Strategic Planning and SWOT Analysis", **Health Administration Press**, 2010.  
[http://www.ache.org/pdf/secure/gifts/Harrison\\_Chapter5.pdf](http://www.ache.org/pdf/secure/gifts/Harrison_Chapter5.pdf)
3. Quillen, C. "Iranian Nuclear Weapons Policy: past, present, and possible future", **Middle East Review of International Affairs**, (Vol. 6, No. 2, June 2002).
4. The Economist Intelligence Unit's Index of Democracy 2012, **The Economist Intelligence Unit Limited**, 2013).



